الرائد العربي

AL-RAEED AL-ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين

تصدرها شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين ـــ دمشق

العدد الحادي والعشرون ـــ السنة الخامسة ـــ تموز . آب . أيلول ١٩٨٨

الإشراف

الأستاذ وائل إسماعيل	رئيس مجلس الادارة	مشرفاً عاماً
السيد محمد أبو قرين	المدير العام	نائباً

هيئة التحرير

عبد اللطيف عبود	رئيساً للتحرير
مريم ساعود	عضواً
تيسير العكش	عضواً

☐ المواضيع المنشورة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

☐ ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات طباعية فقط

☐ المراسلات باسم رئيس التحرير

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

دمشق

تمارس جميع أنواع إعادة التأمين

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	(بآلاف
رأس المال المدفوع	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	الليرات
إجمالي الأقساط الواردة	١٩١١٨٠	٢٠٨٩٢٥	١٨٠٦٣٣	٢٦٩١٣٠	١١١٩٥٨	السورية)
الأقساط المحتفظ بها	٤٠٧٤٨	٨٥٦٦٥	٩٣٢٥٦	١٠١١٣٣	٩٩٠٨٧	
للاحتياطيات الفنية	٨٩١٩٨	٩٤٣٧٤	١٠٦٧٧٧	١٢٣٢٦٨	١٣٦٢٦٦	
إجمالي الموجودات	٣١١٥٩٢	٣٧٣٣٢١	٤١٨٩٠٧	٥١٣٥٤٥	٥٨٥٤٢٧	

المقر الرئيسي

دمشق الجديدة «مزة» شارع الشهيد فايز منصور /١٧/ ـــ جادة الشافعي ـــ ١ ـ

ص . ب : ٥١٧٨ هاتف : ٢٤٣٦٠٠

دمشق ـــ سوريا

فرع الجماهيرية العربية الليبية

شارع الجمهورية ـــ ص. ب : ٨٢٧٦٦ ـــ طرابلس

ـــ هاتف : ٤٢٥٠٠ ـ ٣٩٣٦٣ ـــ تلكس : ٢٠٦٨٢

دمشق

التنضيد الالكتروني والطباعة : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

المحتوى

الموضوع	الكاتب	الصفحة
☐ كلمة العدد	السيد عبد اللطيف عبود	٥
☐ كلمة السيد وزير الاقتصاد	د. محمد العمادي	٨
☐ التغطية المشتركة للأساطيل الجوية العربية	د. فتحي ابراهيم	١٤
☐ تكامل طاقات إعادة التأمين العربية الضرورة والإمكانية	السيد عبد اللطيف عبود	٤١
☐ تأمينات النفط والغاز	د. هشام بابان	٦١
☐ تقرير الأمانة العامة		٧٢
☐ قرارات وتوصيات المؤتمر		٨٤
☐ النظام الأساسي لرابطة شركات إعادة التأمين العربية		٩٠
☐ الأخبار		٩٤

جميع المراسلات باسم
هيئة التحرير
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق ــ سورية ص. ب: ٥١٧٨

كلمة العدد

عبد اللطيف عبود

مؤتمر دمشق، بما احتوى، وبما حفل، كان علامة طيبة في سلسلة مؤتمرات الاتحاد العام العربي للتأمين. فدمشقُ التي احتضنت المؤتمر بما هي عليه دائماً من صدقٍ ورغبةٍ متجددة في أن تكون المبادرَ، والمساهم والشريك الكاملَ، والأرض الملائمة، والمناخ الطيب، لكل عمل عربي مشترك.. كانت أيضاً خلال المؤتمر السابع عشر للاتحاد العربي للتأمين، موطناً رحباً للجميع، وكانت أفقاً واسعاً يلتمع بصدق المشاعر، ومنفذاً حراً للتعبير عن كل مايخدم مسألةَ التعاون العربي في إطار التأمين وإعادة التأمين.

* * *

بإحساس غامرٍ بالرضا.. نعتقد أن مؤتمر دمشق كان ناجحاً... وبعيداً عما تحمله رسائل

المودة — رغم اعتزازنا بها — والاشادة الكبيرة بمؤتمر دمشق كمحطة تراجع حصيلة الماضي، وكمنطلق نحو الأكمل والأجدى. فإننا نعتقد أن سوق التأمين السورية قد أدت اداءاً ناجحاً، وكانت على مستوى عالٍ من التنظيم والقدرة، فاستوعبت بكفاءة ملحوظة كل ما اقتضاه انعقادُ مؤتمرٍ ضمّ أكثر من (٢٥٠) مشتركاً عربياً وأجانب ومن مختلف البلدان... ولن يقلل من احساسنا بنجاح المؤتمر ماقد يكون هنة هنا أو هناك لم تكن — إذا وجدت — لتؤثر بأية حال على الصورة المتميزة التي قُدّمت خلال أيام المؤتمر وغطت جميع نشاطاته وفعالياته.

* * *

ماذا كانت حصيلة مؤتمر دمشق إذن ؟؟!

يصعب ان نجد الاجابة الآن. وليس لنا ان نزعم بان المؤتمر قد اجترح المعجزات، فالمؤتمرات جميعاً، ومن بينها هذا المؤتمر، تكون فرصة للقاء وتبادل الآراء ووجهات النظر. وخلق الاجواء الملائمة لتطوير التعاون القائم، وإيجاد سبل جديدة من التعاون المطلوب.

أما ما يتحقق من قرارات وتوصيات المؤتمر فهو رهنٌ بارادات وشروط القائمين على المؤسسات والهيئات المختلفة التي يعنيها أو يتصل بها النشاط الذي يمثله الاتحاد العربي للتأمين. وبالرغم من مختلف الظروف المحيطة فإننا نأمل ان يأتي المؤتمر القادم وقد تحقق الكثير من التوصيات والقرارات التي صاغها مؤتمر دمشق... مما يفتح مجالاً جديداً آخر لتطوير التعاون العربي المشترك ونجاحه.

* * * *
* * *
* *

نص الكلمة التي ألقاها السيد الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في افتتاح المؤتمر السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين .

السادة رئيسُ وأعضاءُ المؤتمرِ العربي السابع عشر للتأمين .
السادة ممثلو هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الدولية .

يُشرفني أن أنوبَ عن السيد رئيس مجلس الوزراء الاستاذ محمود الزعبي في رعايةِ مؤتمركم ، وأن أرحبَ بكم باسمه ضيوفاً أعزاء في دمشقَ التي يُسعدها أن تحتضنَ هذا الحشدَ الكريم من الاقتصاديين والاداريين والفنيين العاملين في صناعةِ التأمين .

أرحب بكم في سورية الأسد الحصنِ المنيعِ للأمة العربية ، والقلبِ النابض في سعيها لتحقيق وحدتها . سورية البناءُ والتحرير والتوازنُ الاستراتيجي التي تواجه الاحتلال الاسرائيلي وتساند بالدم انتفاضة شعبنا العربي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ، والتي رفضت دائماً مشاريع التسويات الاستسلامية ، وأكدت حرصها على تحقيق تضامن عربي فعال في مواجهة المخططاتِ المعادية الرامية لشل الارادة العربية وبعثرة قدراتها وصفوفها .

سورية التاريخُ المجيد في مقارعة الاستعمار والتسلط والممجدةُ أبداً لقيم الحرية والنضال .

وإن عملكم أيها الأخوة في اطار هذا الاتحاد ، هو جزءٌ من نضال امتنا في الحفاظ على مواردها وتطوير امكاناتها وتوثيق التعاون بين مؤسساتها .

لقد حققتم من خلال العملِ الدؤوب الذي تقومون به ، والاخلاصِ والتفاني الذي

اتصفَ به عملكُم خطواتٍ كبيرةً نحو اقامةِ سوق تأمينية عربية ، تترابطُ مع الرغبةِ في توسيع التبادلِ التجاري العربي ، واستثمارِ الأموال العربية في الوطن العربي ، وحماية المنشآت العربية من المخاطر المختلفة .

لقد كان عملكُم رائداً في اقامةِ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي اقتبسَ المصرفُ الدولي للانشاء والتعمير نظامَها ، وأقامَ مؤسسةً مماثلةً لها على المستوى الدولي ، وكان عملكُم رائداً في الاتفاقاتِ الجماعية وايجاد الصيغ الاسلامية لعقود التأمين .

كان عملكم رائداً في توسيعِ شمولِ عمليات التأمين لحقول جديدة تدعمُ العملَ المشترك ، وتوطدُ أركانَ السوقِ المالية العربية . وما زالت أمامنا أهدافٌ كبيرةٌ في استكمالِ بناءِ التنظيمِ التأميني العربي ، واستثمارِ طاقاته المتاحة وزيادةِ الاعتماد المتبادل بين شركاتنا ، وتدريبِ كوادره الفنية الجديدة ، ونشرِ الوعي في الحفاظ على الثروات والأموال المؤمن عليها .

ومازالت أمامنا تحدياتٌ في الطلب إلى الأسواق التأمينية الأجنبية التي نتعامل معها ان تتعامل معنا أيضاً . وان يكون لدينا كياناتُ شركاتِ تأمينٍ كما للآخرين مثلُ هذه الشركات الكبيرة . وان تدخل أسواق مجموعاتِ الدول الأخرى ، وتطور تعاونا معها في هذا المجال .

وكم يسرُنا ان نسمعَ منكم عن مشروعاتِكم لاستثمار أموال مؤسسات التأمين في مشاريع عربية تنموية جديدة .

ان عملَكُم أيها السادة يصبُ في العمل التنموي العربي ، ويسهمُ في دعمه وتطويره ، وتزدادُ الحاجة إلى جهودِكم في الدول التي تعمل من أجل التحرير والبناء ، من أجلِ تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني ، ومن أجل بناءِ القوة الذاتية وتأمينِ احتياجاتِ المواطنينَ المتزايدة .

فسورية بلدُكم الذي يحتضنُ مؤتمركم ، قد قُدِّرَ لها ان تكون الطليعةَ في العطاء والتضحية ، وان توظفَ طاقاتِها البشريةَ والماديةَ ودورَها الرّيادي في خدمة القضايا المصيرية للأمة العربية ... كما قُدِّرَ لها أن تخوضَ في ذات الوقت معركةَ البناءِ والتنمية ... وإذا توفر لكم وقتٌ للتجوال في الربوع السورية ستلمسون معالمَ سورية الحديثة ... وسيرى بشكل خاص ضيوفُنا الاعزاء الذين شاركوا في المؤتمر العربي الثامن للتأمين الذي عقد في دمشق عام

١٩٧٣ اتساعَ وعمقَ التطورِ الذي حققتهُ بلادُنا خلال خمسةَ عشر عاماً بقيادة الرئيس حافظ الأسد.

واسمحوا لي كوزير في الحكومة السورية عايش العمل في عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧ أن أبين باختصار جانبا مما تحقق خلال هذه الفترة.

لقد ارتفعت قيمةُ الانتاجِ المحلي الاجمالي، من ٢٧ مليار ليرة في عام ١٩٧٣ إلى ١٨٠ مليار ليرة في عام ١٩٨٧. وارتفعت قيمةُ الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الاجمالي المتولد عن مجمل الانتاج من ٢٠ مليار ليرة في عام ١٩٧٣ إلى ١١٣ مليار في عام ١٩٨٧.

وازداد نصيبُ الفردِ الواحد من الدخل خلال الفترة ذاتها من ٢٧٩٠ ليرة سورية إلى ١٠٩٦٩ ليرة سورية، ووصل مجموعُ الاستهلاكِ النهائي العام والخاص إلى ١٠٤ مليار ليرة في عام ١٩٨٧ بالمقارنة مع ١٨ مليار ليرة في عام ١٩٧٣. وفي ما بين العامين المذكورين ازداد عددُ المشتغلين من ١٫٣٠٠٫٠٠٠ عامل إلى ٢٫٥٣٨٫٠٠٠ عامل.

لقد أنجزت بلادُنا بناءَ قاعدةٍ اقتصاديةٍ متينة تتمثلُ بشبكة حديثة من الطرق والسكك الحديدية والمرافىء والمطارات والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبشبكة أخرى لانتاج ونقل القدرة الكهربائية. وامتدت أنابيب النفط والغاز بين مراكز الانتاج والاستهلاك، وتضاعفت طاقاتنا من مصافي النفط عدة مرات. وأنشئت المئاتُ من المعاملِ الحديثة، وبنيت السدودُ الكبيرةُ والصغيرةُ. ويجرى العملُ لاستثمار مردودها باستصلاح مساحاتٍ واسعة من الأراضي الزراعية تضاف إلى رقعة الأراضي المروية التي يجري تأمين مستلزمات انتاجها لاعطاء المردود الأعلى منها.

أما في مجال التعليم فقد بنيت الآلافُ من المدارس والمعاهد، وافتتحتْ جامعاتٌ وكلياتٌ عديدة... واتسع نطاقُ الخدماتِ الصحية والاجتماعية ليشملَ جميعَ مناطق القطر... ونستطيعُ أن نفخر بان جميعَ قرى الريف السوري موصولةٌ الآن بالكهرباءِ والموصلاتِ وأسباب التعليم والمراكز الصحية ووسائل الزراعة والريّ الحديثة.

لقد حققت سورية هذه الانجازاتِ بتوجيهاتِ الرئيس القائد حافظ الأسد الذي علمنا

ان بناءَ الوطن يقعُ على عاتق المواطنينَ كافةً.... وبنتيجةِ الدور الايجابي الذي تؤديه القطاعاتُ الاقتصاديةُ الثلاثة... العام والخاص والمشترك، حيثُ تحرصُ الحكومةُ على توفير كافة أشكال الدعم والرعاية لها لاستثمار مواردها في المشاريع الانتاجية. كما أصدرت الدولةُ التشريعاتِ الكافيةَ والاتفاقياتِ الجماعيةَ والثنائيةَ لحماية رأس المال العربي والأجنبي الراغب في الاستثمار داخل القطر وسواء كان ذلك بصورة مستقلة أو في المناطق الحرة أو بالاشتراك مع القطاع العام أو الخاص.

اننا نرحبُ برؤوس الأموال العربيةِ والأجنبية التي تريدُ ان تشترك مع رأس المال الوطني في عملية البناء حسب الخطة المقررة و نؤكد أن القوانينَ النافذة كفيلةٌ بتحقيق أوسع درجات الحماية والريعية.

ان شركاتٍ عربيةً عديدةً مشتركةً انجزت مشاريعَ جيدةً في القطر، كما ان القطاعَ الوطنيَ المشترك قد أسسَ العديدَ من الشركات التي ظهرت ثمارُها في السياحةِ والنقل. وتستعد لدور كبير وفعال هذه الشركات في قطاع الزراعة. كما تولي الحكومة أهمية خاصة لاستثمار أموال المغتربين السوريين في القطر. وإلى جانب البناء الاقتصادي، فقد أنجزت قيادةُ الرئيس المناضل حافظ الأسد لسورية بناءَ المؤسساتِ الشعبية الديمقراطية ممثلةً بالمنظماتِ الشعبية والمهنية، وبالجبهة الوطنية التقدمية، ومجلس الشعب الذي يمارس دوره التشريعي، والرقابي على السلطة التنفيذية، وكذلك مجالسَ الادارة المحلية على مختلف المستويات المحلية.

لقد حقق البناءُ الاقتصاديُ والتنظيمُ الشعبي أسسَ الاستقرار في بلدنا.. مما جعلها قادرةً على متابعة مسيرة التنمية بالرغم من المصاعب التي يشتركُ قطرُنا بمواجهتها بالتوازي مع الأقطار العربية الشقيقة. ونركز الآن جهودَنا لتحقيق المبدأ الذي طرحه الرئيس القائد حافظ الأسد وهو الاعتمادُ على الذات في تحقيق التنمية وتشجيعُ جميعِ المبادراتِ الفُردية والجماعية، وتفجيرُ الطاقات الخلاقة لجماهير شعبنا العامل... ونستعدُ سورية الآن لحصادٍ وافرٍ يتمثل بالانتاج الكبير المتوقع من القطاع الزراعي في هذا العام.

كما بدأنا بقطف ثمارِ الاكتشافات النفطية الجديدة التي نأمل أن تساعدنا في المسير بخطوات أوسع على طريق التنمية.

وانني على يقين بان الالتزامَ الصحيحَ بالنهج الذي اختطه لنا السيد الرئيس في استثمارِ جميع الطاقات الوطنية والاعتماد على الذات في اطار التكامل الاقتصادي العربي والنظرة القومية الشاملة ، والذي بنى سورية الحديثة ، خليق بان يجعل بلدنا دائماً في المقدمة .

أيها السادة

تنهج سورية في علاقاتها السياسية مع جميع بلدان العالم نهجاً صريحاً واضحاً ، فهي تمد يد الصداقة لمن يؤيد حقوقَ شعبنا العربي ونضالَه في القضايا المصيرية . كما تحاور سورية البلدان الأخرى موضحة موقفها عاملة مع أشقائها العرب لعزل الاعداء واحباط مخططاتهم .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية فان لسورية علاقاتٌ مع معظم بلدان العالم ، وهي تحرص على تطوير هذه العلاقات بما يخدم مصلحتها والتعاونَ الدوليّ . ولقد أعطيت لمؤسساتنا ومصارفنا وشركاتِنا كامل الصلاحية في ان تعمل وفقاً لانظمتها لتحقيق أهدافِ خططها مستفيدةً من فرص التصدير والتمويل المتاحة واستقدام التقنية الملائمة بما يوثق هذا التعاون .

وعلى المستوى العربي فان سورية التي كانت وما زالت موئلَ النضالِ للوحدة العربية ... تدعمُ جميعَ مشاريعِ واتفاقياتِ العمل العربي المشترك . وتبذلُ جهودا بارزة لتدعيم اتفاقية السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية والمنظمات والصناديق العربية .

أيها السادة

ان الاتحاد العام العربي للتأمين الذي تأسس في عام ١٩٦٤ بجهود عددٍ من العاملين في هذا الحقل يستحقُ منا كل تقدير . هذا الاتحادُ الذي نما بفضل جهودكم حتى أصبح يضمُ أكثرَ من ١٥٠ شركة عربية ويعقد مؤتمراته وندواته في جميع العواصم العربية . ويحققُ التعاون بين الشركات الأعضاء ويطورُ خبرات العاملين فيها ، هو صرحٌ للعمل العربي المشترك يستحقُ منا كل دعم وتأييد .

لقد كان لي شرف افتتاح ندوته للتأمينات الزراعية في العام الماضي ، وهو موضوع هام وجليل وقد بدأنا بدراسة طرق وضع مقترحاتكم موضع التنفيذ . وسورية التي استضافت مقر الاتحاد في عام ١٩٧٩ تؤكد لكم بانها ستقدم كافة أشكال الدعم الذي يحتاجه اتحادكم ... وقد كان المرسوم الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية في نهاية عام ١٩٨٧ والذي

قضى بمنح الاتحاد المزايا والحصانات التي يتمتع بها مقر الجامعة العربية رمز محبة ومسانده لعملكم العربي المشترك .

انني باسم الحكومة السورية أؤكد استعدادنا لدعم أي قرار أو مشروع تتخذونه يستهدف تعميق دور الاتحاد وتوطيد التعاون بين الشركات الأعضاء فيه ، وقد أتيح لي أن أطلع على الموضوعات العامة المقرر بحثها في مؤتمركم سواء في مجال التأمين على الأساطيل الجوية والنفط والغاز أو في مجال التعاون بين شركات اعادة التأمين العربية ... وأرى أن هذه المواضيع هامة وضرورية لتحقيق شعار مؤتمركم .

وانني على ثقة بان مؤتمركم بما يضم من خبرات ادارية وفنية ممتازة قادر على اتخاذ القرار الصحيح والعمل على متابعة تنفيذه . كما أن خبراتِ ممثلي الأسواق والشركات الدولية المشاركة في المؤتمر ، ودورَ هذه الشركات في تقديم المشورة والتدريب والمساهمة في الحماية ضد الأخطار الكبيرة ... يضيفُ إلى مؤتمركم بعداً ايجابياً متميزاً يسهم في الوصول إلى أفضل النتائج .

احييكم أيها الضيوف الاعزاء ، وأتمنى لكم باسم راعي الحفل السيد رئيس مجلس الوزراء طيب الاقامة في ربوع بلدنا ... راجيا لمؤتمركم النجاح ولصناعة التأمين في الوطن العربي كل التقدم والازدهار والسلام عليكم ورحمة الله .

التغطية المشتركة للأساطيل الجوية العربية

د. فتحي ابراهيم

نص المحاضرة المقدمة إلى المؤتمر العام السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين المنعقد بدمشق في الفترة من ٢٩/٥ إلى ١٩٨٨/٦/٢

أولا ــ النقل الجوي

أثبت النقل الجوي انه أحد وسائل النقل الأساسية في العالم في القرن العشرين وقد ظهر ذلك على وجه التحديد خلال العشر سنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية عندما انتهت الحرب وتم تحويل عدد ضخم من الطائرات التي صنعت لأغراض الحرب إلى الأغراض المدنية ومن ثم تزايد استخدام الطائرات كوسيلة لنقل الأفراد والبضائع .

هذا وقد تزايدت أهمية الطيران كوسيلة انتقال بالتطور المذهل الذي حدث في تكنولوجيا ومعلومات الطيران والتي تتلخص في الاتي :

ــ ظهور طائرات البوينج النفاثة عام ١٩٥٤ وتشغيلها تجارياً عام ١٩٥٨ .

ــ في الستينات بدا ظهور الطائرات العملاقة ذات الجسم العريض وتم أول تعاقد في ١٣ ابريل ١٩٦٤ لبيع ٢٥ طائرة بوينج ٧٤٧ إلى خطوط بان امريكان وبدا تشغيلها فعلا في يناير ١٩٧٠ تلاها بعد ذلك الطائرات د س ١٠ والطائرات التريستار .

ــ أيضاً في الستينات كانت هناك طفرة أخرى في عالم صناعة الطائرات المدنية باتفاق الحكومتين الانجليزية والفرنسية على تصنيع طائرة تفوق سرعتها سرعة الصوت والتي

ظهرت بعد ذلك باسم الكونكورد والتي تم دخولها الخدمة في بداية السبعينات وان اقتصر تشغيلها حتى الان على الخطوط البريطانية والخطوط الفرنسية .

ونعرض فيما يلي إلى تحليل مكونات وتطور كل من الأسطول على مستوى العالم والأسطول على المستوى العربي .

آ ــ الأسطول العالمي

نظراً للدور الهام الذي يؤديه النقل الجوي لنقل الافراد والبضائع فلم يقتصر الأمر على انشاء هذا الكم من الخطوط الجوية بل تعداه إلى انشاء العديد من المنظمات التي تهتم بشؤون النقل الجوي سواء على المستوى المحلي مثل هيئة الطيران المدني أو على المستوى الدولي مثل المنظمة الدولية للطيران المدني (ايكـــاو) INTERNATIONAL CIVIL AVIATION ORGANIZATION (ICAO) والمنظمة الدولية للنقل الجوي (اياتا) INTERNATIONAL AIR TRANSPORT ASSOCIATION (IATA) .

وذلك بهدف تأمين سلامة وانتظام نمو الطيران المدني في جميع أنحاء العالم من أجل تنمية خطوط الاتصال بين البلدان المختلفة عن طريق شبكة جوية تغطي جميع أنحاء العالم، وما ترتب على ذلك من انشاء العديد من شركات الطيران لتؤدي هذه الخدمة للجمهور سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي ، فبلغ عدد شركات الطيران المنشأة لهذا الغرض في عام ١٩٨٧ حوالي ٣٨٠ ناقل جوي ، بلغت القيمة التأمينية لاسطولها الجوي حوالي ١٣٨ بليون دولار أمريكي ممثلة في حوالي ٧٤٢٤ طائرة .

ومما تجدر الاشارة إليه ان زيادة الاعتماد على النقل الجوي لنقل الأفراد والبضائع كان دافعاً لتطوير الطيران المدني بما يقابل هذا الطلب المتزايد، بل أن التطور الذي يعتبر احدى سمات النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح يمثل ظاهرة مستمرة في صناعة الطائرات ، هذا التطور الذي يتمثل في الاضافات المستمرة لوحدات الأسطول الجوي بأنواع مختلفة من الطائرات سواء من حيث الزيادة الكبيرة في الطاقة الاستيعابية (ركاب ــ بضائع) ، السرعة ، مدى الطيران ، زيادة الأمان في تشغيل ، اقلاع أو هبوط الطائرات .

ونبين فيما يلي التطور في عدد وحدات الأساطيل العالمية وبيانات تشغيلها (عدد الركاب ، عدد الراكب/ميل) خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ :

السنة	عدد الطائرات	النسبة لسنة الأساس %	عدد الركاب بالمليون	النسبة لسنة الأساس %	الراكب/ميل بالألف مليون	النسبة لسنة الأساس %
١٩٧٣	٤ ١٤٦	١٠٠	٤٤٩	١٠٠	٤٥٥	١٠٠
١٩٨٠	٦ ٤٤٢	١٥١	٧٤٨	١٦٦	٩٤٥	٢٦٤
١٩٨٧	٧ ٤٢٤	١٧٩	٦٠٠٨	٢٠٦	١٠٥٠	٢٣١

ويتضح من الجدول أعلاه أن عدد الطائرات قد نما خلال فترة الأربع عشرة سنة الأخيرة ، من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٧ ، بمعدل ٧٩٪ بالنسبة لعدد الطائرات و ١٠٦٪ بالنسبة لعدد الركاب و ١٣١٪ بالنسبة لعدد الراكب/ميل .

والجدول الآتي يوضح تطور عدد وحدات الأساطيل العالمية بالنسبة لنوعية الطراز وذلك خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ .

الطراز	١٩٧٣		١٩٨٠		١٩٨٧	
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %
البوينج	٢ ١٩١	٥٣	٣ ٦٢٣	٥٩	٤ ٣٢٣	٥٨
الدوجلاس	١ ٢٤٣	٣٠	١ ٢٧٦	٢٨	١ ٩٢٩	٢٦
الايرباص	-	-	١٢١	٢	٣٨٤	٥
التربستار	٢٢	١	١٩٣	٣	٢٣١	٣
اخرى	٦٩٠	١٦	٥٢٩	٨	٨٥٧	٨
الاجمالي	٤ ١٤٦	١٠٠	٦ ٤٤٢	١٠٠	٧ ٤٢٤	١٠٠
الطائرات المملاقة	٣٠٤	٧	١ ١٣٠	١٨	١ ٩٩٤	٢٧
الطائرات الاخرى	٣ ٨٤٢	٩٣	٥ ١١٢	٨٢	٥ ٤٣٠	٧٣

ومن هذا الجدول يتضح :

ـــ احتفاظ طائرات البوينج بمركز الصدارة في نسبة مساهمة عدد طائراتها حيث زادت أهميتها النسبية من ٥٣٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥٨٪ عام ١٩٨٧ وظهور طرازات حديثة مثل البوينج ٧٥٧ ، ٧٦٧ مع تراجع طائرات الدوجلاس من ٣٠٪ إلى ٢٦ ٪ .

ـــ ظهور طائرات الايرباص كنوع جديد من الطائرات اكتسبت الثقة وبدا انتشار استخدامها في الأساطيل الجوية .

ـــ تزايد نسبة مساهمة الطائرات المملاقة إلى اجمالي عدد وحدات الأسطول حيث زادت من ٧٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٧ .

ـــ تراجع نسبة مساهمة الأنواع الأخرى من الطائرات من ١٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٨٪ عام ١٩٨٧ مما يوضح الاتجاه إلى زيادة استخدام الطرازات الحديثة من الطائرات .

هذا موجز سريع للسنوات الأربع عشرة الماضية . فماذا بشأن المستقبل .

من المعلوم أن الطائرات المملاقة انتجت لتعمل فترات تتراوح ما بين ٣٠ و ٣٥ عاماً ، ومن ثم فانه يتوقع أن يتم احلالها حتى عام ٢٠٠٠ وذلك للاعتبارات الاقتصادية ، هذا مالم يحدث تطور تكنولوجي كبير بالدرجة التي تهدد الاجيال الحالية من تلك الطائرات ، وعلى ذلك فان الاحتياجات المتوقعة حتى نهاية القرن العشرين تقدر بحوالي ٥٥٠٠ طائرة جديدة تبلغ قيمتها بأسعار اليوم حوالي ٢٥٠ بليون دولار أمريكي .

هذا من جانب الاحلال والتجديد ولكننا دائما نجد الجديد في هذه الصناعة والذي يكون حافز التعجيل بالاحلال والذي يكون متمشيا مع متطلبات تشغيل الأساطيل الجوية ومن أمثلة ذلك :

توقع تسليم الطائرة البوينج ٤٠٠ ـــ ٧٤٧ بعيدة المدى في العام الحالي بحمولة ٤١٢ راكب وهي الطائرة التي كان قد أعلن عن أول تعاقد عليها في ٢٢ اكتوبر ١٩٨٥ وما تمثله هذه الطائرة من :

ـــ تحسن كبير في الأداء .

ـــ اقتصاديات التشغيل حيث تحتاج إلى عدد اثنين فقط من أعضاء هيئة القيادة .

ـــ مدى طيران يصل إلى ٧٢٠٠ ميل .

ما أعلنته شركة البوينج عام ١٩٨٦ عن الطراز ٥٠٠ ـــ ٧٤٧ والمزود بمحرك متطور من جنرال اليكتريك والمتوقع تسليمها في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وما تمثله هذه الطائرة من تطوير في :

ـــ زيادة مدى الطيران إلى ١٠٠٠٠ ميل بدون توقف .

ـــ الأجنحة وعمل امتداد لـ UPER DECK لتستوعب ٧٠٠ راكب .

أيضاً التطوير في هذه الصناعة يتسع ليشمل العديد من المجالات من حيث :

ـــ المواد المستخدمة في بناء الطائرات .

ـــ الوسائل الجديدة في التصنيع .

ـــ التوسع في تطبيقات الكمبيوتر .

ـــ محركات أكثر هدوءاً ، وأكثر نقاءاً ، وأكثر كفاءة .

ـــ الطريق الجديدة في علم الغازات وضغطها وحركتها (علم الميكانيكا الهوائية) .

هذا التطوير والتجديد يمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه صانعي الطائرات من حيث كيفية تخصيص الموارد المتاحة لهم بين الانتاج الحالي وتطويره وبرامج الانتاج الجديد خاصة ان برامج الانتاج الجديد باهظة التكاليف ، ومن ثم فان الخطأ في تنبؤات السوق سوف تكون فادحة التكلفة .

ب ـــ الأسطول العربي

ساير العالم العربي ـــ الذي يتميز بموقعه الجغرافي المتميز في قلب العالم ـــ بقية دول العالم من حيث الاعتماد على الطيران كوسيلة نقل فبدأ انشاء شركات الطيران فيه منذ أكثر من نصف قرن ليصل عدد الخطوط الجوية العربية إلى ١٨ شركة بياناتها كالآتي بترتيب انشائها :

١ ـــ مصر للطيران تأسست سنة ١٩٣٢ .

٢ ـــ الخطوط العراقية تأسست سنة ١٩٤٥ .

٣ ـــ الخطوط اللبنانية تأسست سنة ١٩٤٥ .

٤ ـــ الخطوط السورية تأسست سنة ١٩٤٦ .

٥ ـــ الخطوط السعودية تأسست سنة ١٩٤٧ .

٦ ـــ الخطوط التونسية تأسست سنة ١٩٤٨ .

٧ ـــ طيران الخليج تأسست سنة ١٩٤٩ .

٨ ـــ الخطوط المغربية تأسست سنة ١٩٥٣ .

٩ ـــ الخطوط الجزائرية تأسست سنة ١٩٥٣ .

١٠ ـــ الخطوط الكويتية تأسست سنة ١٩٥٤ .

١١ ـــ خطوط موريتانيا تأسست سنة ١٩٦٢ .

١٢ ـــ خطوط اليمن الشمالي تأسست سنة ١٩٦٢ .

١٣ ـــ الخطوط الاردنية تأسست سنة ١٩٦٣ .

١٤ ـــ الخطوط الصومالية تأسست سنة ١٩٦٣ .

١٥ ـــ الخطوط السودانية تأسست سنة ١٩٦٤ .

١٦ ـــ الخطوط الليبية تأسست سنة ١٩٦٤ .

١٧ ـــ خطوط اليمن الجنوبي تأسست سنة ١٩٧٠ .

١٨ ـــ طيران الامارات تأسست سنة ١٩٨٥ .

وأصبحت هذه الأساطيل تمثل شبكة خطوط جوية متكاملة للربط بين المدن المختلفة داخل البلد الواحد وبين البلاد العربية وبعضها البعض لتسهيل حركة نقل الأفراد والبضائع فيما بينها ، وبمرور الوقت تطور الأسطول العربي ليصبح شبكة خطوط جوية متكاملة تغطي اجزاء كبيرة من العالم .

هذا وقد بلغت القيمة التأمينية للأسطول العربي عام ١٩٨٧ حوالي ٩ بليون دولار أمريكي موزعة على ٤٨٥ طائرة ، وبذلك فان الأسطول العربي يمثل ٥ر٦٪ من قيمة الأسطول العالمي التي تبلغ حوالي ١٣٨ بليون دولار أمريكي ، ٥ر٦٪ من عدد طائرات الأسطول العالمي التي تبلغ حوالي ٧٤٢٤ طائرة .

وفيما يلي مكونات الأسطول العربي في عام ١٩٨٧ :

الطـــــــــراز	١٩٨٧	
	العدد	الاهمية النسبية ٪
البوينج	٢٢٠	٤٥
الايربـاص	٣٤	٧
الفرانسطار	٣٧	٧ر٥
الفوكر ٢٧/٢٨	٣٧	٧ر٥
اخرى غربية	١١٤	٢٤
طائرات شرقية	٤٣	٩
الاجمالـــي	٤٨٥	١٠٠
الطائرات العملاقة	١١٥	٢٤
الطائرات الاخرى	٣٧٠	٧٦

ومن هذا التحليل يتضح :

ـــ ان الطائرات الغربية الصنع تمثل ٩١٪ من عدد وحدات الأسطول .

ـــ ان ٥ر٥٩٪ من وحدات هذا الأسطول تتركز في ثلاثة أنواع من الطائرات .

ـــ ان الطائرات العملاقة تمثل ٢٤٪ من مكونات الأسطول ، وهي نسبة تقترب من نسبة مساهمة الطائرات العملاقة في الأسطول العالمي والتي تبلغ ٢٧٪ .

ثانياً : تطورات سوق تأمين الطيران خلال الثمانينيات

آ ــ السوق العالمي

في بداية السبعينيات بدا ظهور الطائرات ذات الجسم العريض وما ارتبط بها من ارتفاع قيمة الاجسام وضخامة حدود المسؤولية المترتبة على نقل هذا العدد الضخم من الركاب في طائرة واحدة وظهرت علامات التخوف والقلق من احتمال عدم توفر الطاقة الاكتتابية المطلوبة فبدا ظهور بعض المؤسسات الحكومية وأنظمة التأمين الذاتي في مجتمع الأساطيل الجوية لمواجهة أي نقص محتمل في صناعة التأمين ، مما ترتب على ذلك اضافات للطاقة الاكتتابية خاصة وان عام ١٩٧١ يعتبر من الأعوام الجيدة النتائج .

هذا وقد ترتب على ظاهرة زيادة عرض الطاقة الاكتتابية على الطلب عليها في السوق (طبقاً لنظرية العرض والطلب) انخفاض أسعار تأمين الأساطيل الجوية . إلا أنه قد صاحب ظاهرة انخفاض الأسعار وقوع العديد من الخسائر للطائرات النفاثة وما صاحبها من ارتفاع رقم الخسائر في الأرواح مما ترتب عليه خسارة أعمال تأمين الطيران خلال فترة السبعينيات ، بل أن ثلاث السنوات الأخيرة من هذا العقد حققت على التوالي خسائر وصلت عام ١٩٧٩ إلى ضعف حجم الرسوم ومن ثم نجد أن متوسط معدل السعر السنوي أقل بكثير من معدل الاحتراق وقد ساعد على ذلك عدم قدرة المكتتبين على تحريك الرسوم بالقدر الذي يتناسب مع خبرة الأسطول نظراً لأن مدد وثائق التأمين كانت تصل إلى ٧٢ شهراً غير قابلة للالغاء وكان التسعير على أساس حد أدنى وحد أقصى للرسوم . وفي بداية الثمانينات بدا السوق يفيق من غفوته وبدا انكماش الطاقة الاكتتابية إما :

١ ــ لتوقف بعض المكتتبين عن الاكتتاب في أعمال الطيران . أو

٢ ــ لأن البعض الآخر قد قام بتخفيض الحصة المقبولة رغبة في عدم الانسحاب من السوق من ناحية واملا في تحسن النتائج وتعويض بعض خسائره من ناحية أخرى .

وانتهى عام ١٩٨٠ باتفاق المكتتبين الرواد على :

١ ــ رفع الأسعار اعتباراً من تجديدات ١٥ نوفمبر ١٩٨٠ على أن تحدد نسبة الزيادة في كل أسطول طبقاً لتقدير المكتتب الرائد .

٢ ــ تطبيق التحمل على كافة الوثائق بالنسبة للاجسام وبدا تطبيقها على المسؤوليات لأول مرة مع تحديد حدود دنيا لهذا التحمل .

ونعرض فيما يلي لموقف السوق العالمي للتأمين خلال الأعوام ١٩٨١ ــ ١٩٨٨ :

عام ١٩٨١ : كانت تعويضات هذا العام أقل من المتوسط العام للتعويضات وكانت نتائجه مقبولة .

عام ١٩٨٢ : كان مستوى أسعار هذا العام في حدود أسعار العام السابق ، ولكن تجاوزت التعويضات حجم الرسوم سواء في الأجسام أو المسؤوليات مما أدى إلى مزيد من الانكماش في الطاقة الاكتتابية وبدا تطبيق زيادات بسيطة في أسعار تجديدات العام التالي فكانت في حدود ١٠٪ في الأجسام ، ٥٪ في المسؤوليات مع ترغيب مؤمني الخطوط الجوية على زيادة التحمل نظير تخفيضات في الأسعار .

ويلاحظ في هذا العام الآتي :

ان الزيادة في السعر الصافي كانت أسرع من الزيادة في السعر الاجمالي نظراً لحذف عمولة الأرباح في العديد من الوثائق .

ان الزيادة في أسعار الأجسام أسرع من الزيادة في أسعار المسؤوليات وهذا يعكس سرعة رد الفعل لخسائر الأجسام حيث يمكن تحديدها في وقت محدود .

عام ١٩٨٣ : يعتبر هذا العام أسوأ أعوام تأمين الطيران منذ بدايته حتى ١٩٨٣ سواء من حيث عدد الحوادث الكلية أو عدد خسائر الطائرات ذات الجسم العريض وكانت خسائر هذا العام كبيرة خاصة خلال الثلاثة أشهر الأخيرة منه مما ترتب عليها مزيد من سرعة الانكماش في الطاقة الاكتتابية وتطبيق زيادات كبيرة في الأسعار على كافة الأساطيل الجوية بغض النظر عن سوء أو جودة الخبرة فبلغ متوسط معدل الزيادة في الأجسام حوالي ٣٠٪ وفي المسؤوليات حوالي ٥٠٪ مع زيادة حدود التحمل اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٤ .

عام ١٩٨٤ : كانت نتائج هذا العام جيدة نظراً للآتي :

١ ــ ان تعويضات هذا العام أقل من المتوسط العام للتعويضات .

٢ ــ الزيادة في حجم الرسوم المترتبة على زيادة الأسعار .

٣ ــ تطبيق حدود التحمل الجديدة .

عام ١٩٨٥ : استمر ارتفاع الأسعار لتجديدات هذا العام، فبلغ متوسط معدل الزيادة حوالي ١٥٪ ولكن انفرد هذا العام عن كل الأعوام السابقة على الاطلاق في سوء نتائجه حيث بلغ عدد الحوادث الكلية والجسيمة ٣٥ حادثاً منها ٤ طائرات ذات جسم عريض. وقد نتج عن خسارة هذا العام المزيد من الانكماش في الطاقة الاستيعابية، وبدأت الزيادة في الأسعار تظهر من بداية الربع الرابع من نفس العام، وكان الحد الأدنى للزيادة ١٠٪ للاجسام، ٢٥٪ للمسؤوليات، وبلغ متوسط معدل الزيادة خلال الفترة من اكتوبر ١٩٨٥ إلى اكتوبر ١٩٨٦ ١٥٪ في الأجسام، ٤٠٪ في المسؤوليات.

عام ١٩٨٦ : يعتبر من الأعوام جيدة النتائج حيث كانت تعويضاته أقل من المتوسط العام بالاضافة إلى ارتفاع حجم الرسوم. وكان هذا مشجعاً للمكتتبين على رفع حصصهم الحالية وتشجيع مكتتبين جدد على دخول سوق تأمين الطيران. مما ترتب عنه ارتفاع في الطاقة الاكتتابية وبالتالي توقع حدوث تخفيضات في الأسعار مما شجع العديد من الخطوط الجوية التي تجدد وثائقها في أول يناير ١٩٨٧ على طلب امتداد تغطيات ١٩٨٦ إلى ابريل ١٩٨٧ للاستفادة من الخفض المتوقع في الأسعار.

عام ١٩٨٧ : انعكست نتائج العام السابق على هذا العام كما يلي :

زيادة الطاقة الاكتتابية بشكل لم يكن ممكنا التنبؤ به خاصة بعد خسائر عام ١٩٨٥.

بدأت تجديدات بداية العام في مستوى أسعار العام الماضي، مع زيادة طفيفة في أسعار المسؤوليات واستمر هذا الوضع حتى نهاية الربع الأول عندما بدأ ظهور التخفيضات والتي كانت في حدود ١٥٪، ثم ارتفعت لتصل إلى أكثر من ٥٠٪ في الأجسام، وما بين ٢٥٪ ٣٠٪ في المسؤوليات من تجديدات اغسطس ١٩٨٧.

وقد ترتب على وصول التخفيضات هذه النسبة ان بدأت مفاوضات تغطيات بعض الأساطيل قبل بدء فترة التغطية بمدد وصلت إلى ٥ شهور (كما في حالة Lufthansa فقد تم تجديدها في نوفمبر ١٩٨٧ والتغطية تبدأ في ١٩٨٨/٤/١) وذلك حتى تستفيد من هذا الحسم تفاديا لأية ردود فعل قد تحدث نتيجة لوقوع حوادث.

وقد صاحب هذه التخفيضات خسائر كبيرة خاصة خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من

العام بحيث أصبح عام ١٩٨٧ يحتل المرتبة الثانية بعد عام ١٩٨٥ من حيث حجم التعويضات، بل وتحول نتيجته النهائية إلى خسارة إذا ما تحققت تقديرات التعويضات الخاصة بالمسؤوليات.

عام ١٩٨٨ : رغم الخسائر التي حدثت عام ١٩٨٧ إلا أن الطاقة الاكتتابية لازالت كبيرة إلى حد استمرار هذه التخفيضات في الوثائق الجديدة بنفس المعدل السابق ذكره خاصة الوثائق التي ستجدد خلال النصف الأول من العام والتي لم تتمتع بهذه النسب الكبيرة في التخفيضات خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧.

ولا يمكن الجزم بما سيكون عليه سوق التأمين في المستقبل القريب من حيث استمرارية التخفيضات حيث أن هذا سيتوقف على عاملين :

١ ـــ الطاقة الاكتتابية المتاحة ومدى التنافس في الحصول على العمليات.

٢ ـــ نتائج الفترة المتبقية من عام ١٩٨٨، وما إذا كان سينتج عنها فائض يتسبب في مزيد من الطاقة الاكتتابية أو خسارة تختفي معها تلك الطاقة الفائضة.

ويمكننا أن نلخص نتائج هذه الفترة في الجدول التالي :

الاسطول العالمي : (شاملا الأساطيل العربية)

الاجسام : — الارقام بالمليون دولار

السنة	قيمة الاسطول العالمي	صافي الرسوم	التعويضات المحملة	معدل التعويضات ٪	السعر السائد ٪	معدل الاخطار ٪
١٩٨٢	٩٠ ١٠٠	٢٥٣	٣٤٤	١٣٨	٠و٤٨	٠و٣٦
١٩٨٣	٨٦ ٧٨٢	٢٧١	٤٤٠	١٦٢	٠و٣١	٠و٥١
١٩٨٤	٩٢ ٥٩٢	٣٦١	١٨٤	٥١	٠و٣٩	٠و٢٠
١٩٨٥	١٠٤ ٨٥٥	٨٥١	٣٨٠	٤٨	٠و٤٣	٠و٣٦
١٩٨٦	١٢٦ ٨٩٢	٦٩٩	٤١١	٣٠	٠و٥٨	٠و١٢
١٩٨٧	١٣٧ ٧٧١	٨٤٨	٤٤٩	٨١	٠و٤٠	٠و٣٢
المجموع	٦٢٦ ٨٩٢	٢٥٨٣	١٩٨٥	٧٧	٠و٤٠	٠و٣١

الاسطوليات — الارقام بالمليون

السنة	عدد التراكمي/ميل	صافي الرسوم	التعويضات المحملة	معدل التعويضات ٪	السعر الصافي ٪	معدل الاختراق ٪
١٩٨٢	٦٩٢ ٠٠٠	١١٤	١٩١	١٦٧	٠و١٧	٠و٤٨
١٩٨٣	٦٦١ ٩٣٨	١١٩	١١٢	٩٤	٠و١٨	٠و٤٢
١٩٨٤	٦٨٣ ٢٣٨	١٤٢	٣٣	١٨	٠و٢٣	٠و٠٥
١٩٨٥	٧٦٢ ٨٥٩	٢٣٨	٥٤٩	٢٢٤	٠و٢١	٠و٦٩
١٩٨٦	٨١٥ ٥٢٦	٤٠٠	٥٢	١٣	٠و١٦	٠و٠٦
١٩٨٧	٨٥٦ ٩٦٥	٣١٨	٤٧٥	١٤٩	٠و٢٣	٠و٥٥
المجموع	١٤ ٤٢٧ ٥٢٦	١٣٧١	١٣٩١	١٠١	٠و٢١	٠و٣١

ب ــ السوق العربي لتأمين الطيران

الجدولان التاليان يبينان نتائج أعمال الأسطول العربي لكل من الأجسام والمسؤوليات :

الاجسام :- الارقام بالمليون دولار

السنة	قيمة الاسطول	صافي الرسوم	التعويضات المحملة	معدل التعويضات ٪	السعر الصافي ٪	معدل الاختراق ٪
١٩٨٢	٥ ٨٩١	٩و٢٦	١و٣١	١٠٥	٠و٥٠	٠و٤٣
١٩٨٣	٦ ٢٤٩	١و٢٦	٨و٢١	٦٠	٠و٥٤	٠و٣٢
١٩٨٤	٢ ٤٠٥	١و٩٩	٥و٣	٢	٠و٦٦	٠و٠٥
١٩٨٥	٨ ٦٢٢	٤و٢٢	٨و٨	١٢	٠و٨٣	٠و١٠
١٩٨٦	٨ ٨٤٠	٩و٨١	١و١٩	٢٤	٠و٦٣	٠و٢٤
١٩٨٧	٨ ٥١٠	٩و٦٢	٤و٣٩	٦٢	٠و٧٤	٠و٤٦
المجموع	٤٥ ٩٤٨	٥و٢٢٢	٧و١٢٣	٣٧	٠و٧٢	٠و٤٧

الاسطوليات :- الارقام بالمليون

السنة	عدد التراكمي/ميل	صافي الرسوم	التعويضات المحملة	معدل التعويضات ٪	السعر الصافي ٪	معدل الاختراق ٪
١٩٨٢	٢٧ ٥٣٠	٩و٢	٠و٣	٣٨	٠و٢٦	٠و١١
١٩٨٣	٢٨ ٦٨٢	٨و٢	٨و٩	١١٤	٠و٢٩	٠و٣١
١٩٨٤	٣٢ ٤٤٩	١٠و٦	٢و٤	٢٦	٠و٣٣	٠و٠٩
١٩٨٥	٣٢ ٦٨٨	١٣و٣	٥و٥	٤١	٠و٤١	٠و١٦
١٩٨٦	٣٤ ٠١٤	١٨و١	١٢و٨	٢٩	٠و٤٧	٠و٤٠
١٩٨٧	٢١ ٢٦٦	١٧و٢	٦و	٣	٠و٤٧	٠و٠٢
المجموع	١٨٥ ٢٢٩	٧٥و٤	٦و٣٢	٤٥	٠و٤١	٠و١٨

من الجدولين بعالية يتضح الآتي :

ان متوسط نتائج الأعمال للفترة من ٨٢ إلى ١٩٨٧ تعتبر ممتازة قياساً على نتائج بقية أساطيل العالم، حيث بلغ معدل تعويضات الأسطول العربي الأجسام ٣٧٪ مقابل ٨٣٪ لبقية أساطيل العالم وفي المسؤوليات ٤٥٪ مقابل ١٠٥٪ لبقية أساطيل العالم .

حتى في السنوات التي وقعت فيها حوادث كلية أو جسيمة ظلت التعويضات أقل من الرسوم بفارق ملموس .

تأمين الأجسام يساهم بالنصيب الأكبر في اجمالي عمليات تأمين الطيران حيث تبلغ نسبة مساهمته في الرسوم ٨١ر٥٪ من اجمالي رسوم تأمين الطيران وفي التعويضات ٧٨ر٦٪ .

ثالثاً : تأمين الطيران وسوق اعادة التأمين الدولي

يتميز تأمين الطيران بأنه تأمين الأخطار الكبيرة، فاذا ما نظرنا إلى مبالغ تأمين الأجسام والمسؤوليات نجد أن الحد الأقصى للقيمة المتفق عليها لجسم الطائرة الواحدة قد تجاوز الـ ١٧٠ مليون دولار امريكي، كما أن حدود المسؤولية في العديد من الأساطيل الجوية قد بلغ ١٢٥٠ مليون دولار أمريكي عن الحادث الواحد . ومن ثم نجد أن تأمين الطيران يعتبر من التأمينات الدولية التي تعتمد بصفة أساسية على اعادة التأمين، ومن ثم نجد أن الأسطول الواحد يتم توزيعه على مختلف دول العالم وان أي حادث يصل تأثيره إلى هذه الدول . وما ينطبق على الأساطيل الجوية الدولية ينطبق أيضاً على الأسطول العربي حيث يتم اسناد جزء كبير منه خارج السوق العربي .

الان كيف يتم تسعير الأسطول ؟

كما هو معروف فان تأمين الطيران لا يخضع لتعريفة، ويتم تسعير كل اسطول على حده طبقاً للعديد من العوامل مثل :

ــ قيمة الأسطول وعدد وحداته .

ــ سجل الحوادث السابقة والخبرة في التعويضات .

ــ النطاق الجغرافي للتغطية .

ـــ حد السماح . (التحمل) .

ـــ التطور المتوقع في الأسطول خلال فترة التغطية .

ـــ حدود التعويض في المنطقة الجغرافية التي يعمل فيها الناقل الجوي .

ـــ معدل التحميل LOAD FACTOR .

ولكن هل هذه العوامل فقط هي التي تمثل أساس التسعير للمكتب الرائد . بالطبع لا ، حيث أن هناك عوامل أخرى لها تأثيرها الواضح على التسعير مثل :

وضع السوق المحلي وقدرته على توفير التغطيات التأمينية ، والطاقة الاحتفاظية له ، كما نرى في وضع السوق الامريكي الذي يحتفظ بنسبة كبيرة داخل السوق المحلي .

ـــ قدرة السوق على ممارسة الضغط للوصول إلى تسعير تنافس أفضل .

ـــ نتائج السوق العالمي والطاقة الاكتتابية المتاحة لهذا السوق .

إذن مما سبق يتضح أن أسعار أسطول ما قد ترتفع لا لسوء الخبرة لهذا الاسطول ولكن لسوء نتائج التأمين بصفة عامة ، والعكس صحيح فالأسطول قد تنخفض أسعاره رغم سوء نتائجه وذلك رهنا بالطاقة الاكتتابية المتوفرة بالسوق كما هو الوضع السائد في السوق في تجديدات ٨٧ ، ١٩٨٨ .

هذا ملخص سريع عن المتغيرات التي تحيط بظروف تسعير الأساطيل الجوية .

فما هو موقف الأساطيل العربية منها ؟

لنستعرض معا تأمينات الأساطيل العربية خلال الفترة ٨٢ ـــ ١٩٨٨ وذلك لاجسام جميع الأخطار والمسؤوليات .

عام ١٩٨٢ : كانت الأسعار لهذا العام في حدود أسعار العام السابق ، ولكنه لم يكن عاما مربحا لسوق التأمين العالمي حيث تجاوزت التعويضات حجم الرسوم في كل من الأجسام والمسؤوليات ، وبالنسبة للأساطيل العربية رغم تجاوز تعويضات الأجسام حجم الرسوم فجوده نتائج المسؤوليات حافظ على بقاء حجم التعويضات الكلية أقل من حجم الرسوم .

وفيما يلي بيان مقارنة معدل الاحتراق بمتوسط صافي السعر لهذا العام :

البيان	الاجسام		المسئوليات		صافي الرسوم مليون دولار	التعويضات مليون دولار	معدل التعويضات ٪
	صافي السعر ٪	معدل الاحتراق ٪	صافي السعر ٪ -	معدل الاحتراق ٪ -			
الأساطيل العربية	٥٠و٠	٥٣و٠	٤٩و٠	١١و٠	٣٢و٥	١١و٣	٩٦
بقية أساطيل العالم	٤٢و٠	٣٥و٠	١٦و٠	٢٤و٠	٢٣٠و٠	٤٨١و٠	١٤٥

وقد ترتب على سوء نتائج **الأسطول العالمي** فرض زيادة في الأسعار عند التجديد بلغت نسبتها بالنسبة للاجسام في الأساطيل العربية حوالي ٨٪ .

عام ١٩٨٣ : ظلت النتائج على مستوى السوق العالمي للتأمين سالبة حيث تجاوزت التعويضات حجم الرسوم ، أما بالنسبة للأساطيل العربية قد حققت فائضاً لبقاء تعويضات الأجسام أقل من حجم الرسوم ، كما يظهر من البيان التالي .

البيان	الاجسام		المسئوليات		صافي الرسوم مليون دولار	التعويضات مليون دولار	معدل التعويضات ٪
	صافي السعر ٪	معدل الاحتراق ٪	صافي السعر ٪ -	معدل الاحتراق ٪ -			
الأساطيل العربية	٥٤و٠	٣٢و٠	٤٧و٠	٣١و٠	٤٣و٩	٣٠و٧	٧٠
بقية أساطيل العالم	٤٦و٠	٥٢و٠	١٧و٠	١٦و٠	٢٤٦و٠	٥٢١و٠	١٥١

ورغم أن نتائج **الأسطول العربي** أفضل من بقية أساطيل العالم إلا أن الخسارة على مستوى العالم ترتب عليها فرض زيادات في أسعار العام التالي ، فبلغت نسبة الزيادة حوالي ٢٠٪ في الأجسام ، ٢٥٪ في المسؤوليات .

عام ١٩٨٤ : يعتبر من أحسن الأعوام بالنسبة لنتائج الأسطول العربي ، حيث بلغ معدل التعويضات حوالي ١١٪ ، بينما بلغ هذا المعدل على مستوى بقية أساطيل العالم حوالي ٤٤٪ ، أي أنه قد تحقق فائض هذا العام على المستوى العربي وبالنسبة لبقية الأساطيل العالمية .

وفيما يلي بيان مقارن بكل من معدلات الاحتراق وصافي متوسطات الأسعار ومعدل التعويضات لهذا العام .

البيـــــان	الأجسام: صافي السعر ٪	الأجسام: معدل الاختراق ٪	المسؤوليات: صافي السعر ٪	المسؤوليات: معدل الاختراق ٪	صافي الرسوم مليون دولار	التعويضات مليون دولار	معدل التعويضات ٪
الأساطيل العربية	١٦و٠	٠و٥	٣٤و٠	٠و٦	٥٦و٧	٦و٢	١١
بقية أساطيل العالم	٢٦و٠	١و٠	٢٦و٠	٠و٥	٤٨٩و٠	٢١١و٠	٤٩

ونظراً لجودة النتائج فقد انخفضت معدلات الزيادة في الأسعار في العام التالي ، إلا أن الزيادة بالنسبة للأسطول العربي كانت في صافي سعر الأجسام حوالي ٢٦٪ وفي صافي سعر المسؤوليات حوالي ١٧٪ وهي أكبر من الزيادة في سعر بقية أساطيل العالم والتي بلغت في الأجسام حوالي ٨٪ وفي المسؤوليات حوالي ٢٠٪ بالرغم من أن نتائج الأسطول العربي كانت أحسن بكثير من نتائج بقية أساطيل العالم .

عام ١٩٨٥ : تدهورت نتائج هذا العام بشكل لم يسبق له مثيل من حيث حجم التعويضات التحميلية وعدد الحوادث وبلغ معدل التعويضات لأساطيل العالم (بخلاف الأسطول العربي) حوالي ١٤٨٪ ، أما الأسطول العربي فكانت نتائجه جيدة حيث بلغ معدل تعويضاته عن هذا العام حوالي ١٧٪ وهذا يتبين من الجدول الآتي :

البيـــــان	الأجسام: صافي السعر ٪	الأجسام: معدل الاختراق ٪	المسؤوليات: صافي السعر ٪	المسؤوليات: معدل الاختراق ٪	صافي الرسوم مليون دولار	التعويضات مليون دولار	معدل التعويضات ٪
الأساطيل العربية	٨٢و٠	١و٠	٤٠و٠	١٦و٠	٨٥و٧	١٤و٠	١٢
بقية أساطيل العالم	٣٩و٠	٣٨و٠	٣١و٠	٢١و٠	٦٠٨و٠	٨٩٥و٠	١٤٨

وكان لسوء نتائج الأسطول العالمي انعكاساته على تجديدات الأسطول العربي متمثلة في ارتفاع أخر في الأسعار بلغ حوالي ١٠٪ في الأجسام ٤٤٪ في المسؤوليات .

عام ١٩٨٦ : تحسنت نتائج تأمين الطيران بشكل كبير وحققت نتائج كل من الأساطيل العربية وبقية أساطيل العالم فائضاً كبيراً كما يبين من البيان التالي :

البيـــــان	الأجسام: صافي السعر ٪	الأجسام: معدل الاختراق ٪	المسؤوليات: صافي السعر ٪	المسؤوليات: معدل الاختراق ٪	صافي الرسوم مليون دولار	التعويضات مليون دولار	معدل التعويضات ٪
الأساطيل العربية	٩٢و٠	٢٢و٠	٤٧و٠	٤٠و٠	١٠٠	٣٢و٠	٣٢
بقية أساطيل العالم	٥٣و٠	١٦و٠	٤٩و٠	٥٠و٠	١٠٠٠	٢٣٠و٠	٢٣

وكان لتحسن نتائج هذا العام ردود فعل على أسعار العالم التالي فكانت التجديدات تتم في حدود أسعار العام الماضي بالنسبة للاجسام ، مع زيادات طفيفة في أسعار المسؤوليات ولكن سرعة تزايد الطاقة الاكتتابية بشكل كبير أدى إلى ظهور التخفيفيات من بداية الربع الثاني من عام ١٩٨٧ ، حيث حصل الأسطول العربي في المتوسط على حوالي ٢١٪ في الأجسام ، وبقى متوسط سعر المسؤوليات بدون تخفيض ، في حين أن بقية أساطيل العالم حصلت على حوالي ٣٠٪ تخفيض في الأجسام وحوالي ٢٥٪ في المسؤوليات .

عام ١٩٨٧ : يتضح من البيان التالي أن نتائج عام ١٩٨٧ كانت سالبة بالنسبة للسوق العالمي بالرغم من أن معدل التعويضات بالنسبة للأسطول العربي كانت جيدة أي حوالي ٤٩٪ فقط ، بينما بقية الأسطول العالمي حوالي ١١٢٪ :

البيـــــان	الأجسام: صافي السعر ٪	الأجسام: معدل الاختراق ٪	المسؤوليات: صافي السعر ٪	المسؤوليات: معدل الاختراق ٪	صافي الرسوم مليون دولار	التعويضات مليون دولار	معدل التعويضات ٪
الأساطيل العربية	٢٩و٠	٠و٦	٢٧و٠	٠و٢	٥١و٢	٣٩و٨	٤٩
بقية أساطيل العالم	٣٢و٠	٠و٣١	٣٦و٠	٠و٥٧	٧٨٥و٠	٨٨٠و٠	١١٢

عام ١٩٨٨ : كما أوضحنا سابقاً في هذا التقرير عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الاكتتابية وأثرها على تخفيضات الأسعار التي زادت عن ٥٠٪ في الأجسام ، وما بين ٢٥٪ ، ٣٠٪ للمسؤوليات ، وذلك عن تجديدات وثائق ٨٧ــ١٩٨٨ ، أما بالنسبة للأساطيل العربية فنجد أن متوسط صافي سعر الأجسام قد انخفض من ٧٤ر٠٪ عام ١٩٨٧ إلى ٤٤ر٠٪ عام ١٩٨٨ ، ومتوسط صافي سعر المسؤوليات انخفض من ٥٧ سنت لكل ١٠٠٠ راكب/ميل إلى حوالي ٤٧ سنت عام ١٩٨٨ أي بنسبة خفض في المتوسط حوالي ٤٨٪ ، ١٨٪ على الترتيب .

مما سبق يمكننا أن نلخص موقف الأسطول العربي فيما يلي :

١ ــ ان صافي سعر الأجسام يفوق معدل الاختراق في كل السنوات عدا عام ١٩٨٢ (جدول ص ٨) .

٢ ــ ان صافي سعر المسؤوليات يفوق معدل الاختراق في كل السنوات عدا عام ١٩٨٣ (جدول ص ٨) .

٣ ــ ان صافي سعر تأمين الأسطول العربي خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ أعلى من متوسط السعر لبقية أساطيل العالم، وبنسبة كبيرة بلغت ٨٩٪ في الأجسام و ٣٧٪ في المسؤوليات. كما يتبين من الجدولين الآتيين:

الاجسام:

البيان	٨٢ ٪	٨٣ ٪	٨٤ ٪	٨٥ ٪	٨٦ ٪	٨٧ ٪	المتوسط ٪
سعر الاسطول العربي	٠٫٥٠	٠٫٥٩	٠٫٦٦	٠٫٤٣	٠٫٣٥	٠٫٢٤	٠٫٤٢
سعر بقية اساطيل العالم	٠٫٢٩	٠٫٢٩	٠٫٢٦	٠٫٣٩	٠٫٣٤	٠٫٣٧	٠٫٣٨
سعر الاسطول العربي الى بقية اساطيل العالم	١٨٥ ٪	١٦٦ ٪	١٨٣ ٪	١٢٣ ٪	١٠٣ ٪	٢٠٠ ٪	١٨٩ ٪

المسؤوليات:

البيان	٨٢ ٪	٨٣ ٪	٨٤ ٪	٨٥ ٪	٨٦ ٪	٨٧ ٪	المتوسط ٪
سعر الاسطول العربي	٠٫٢٩	٠٫٥٢	٠٫٣٣	٠٫١٠	٠٫٠٦	٠٫٠٢	٠٫١٤
سعر بقية اساطيل العالم	٠٫١٦	٠٫١٧	٠٫٢٦	٠٫٢١	٠٫١٦	٠٫٣٦	٠٫٢٠
سعر الاسطول العربي الى بقية اساطيل العالم	١٨١ ٪	١٥٩ ٪	١٢٧ ٪	١٢٩ ٪	١١٦ ٪	١٠٨ ٪	١٣٧ ٪

٤ ــ ان معدل التعويضات بالنسبة للاجسام والمسؤوليات أقل بكثير في جميع السنوات في الأسطول العربي بالمقارنة بمتوسط بقية الأساطيل العالمية، بل أن الأسطول العربي لم يتجاوز في أي سنة من السنوات معدل تعويضات ١٠٠٪ أو أكثر في حين أن معدل بقية أساطيل العالم قد بلغت في السنوات ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧ أكثر من ١٠٠٪ وذلك يتضح من الجدول الآتي:

معدل التعويضات:

البيان	١٩٨٢ ٪	١٩٨٣ ٪	١٩٨٤ ٪	١٩٨٥ ٪	١٩٨٦ ٪	١٩٨٧ ٪	المتوسط ٪
الاسطول العربي	٦١	٧٠	١١	١٧	٣٢	٤٩	٣٩
بقية اساطيل العالم	١٤٥	١٩١	٨٤	١٤٨	٢٣	١١٢	٩١

ولا شك أن هذا يعكس مدى المعاملة غير العادلة من التسعير بالنسبة للأساطيل العربية وخاصة أن كل أسطول عربي يتم تسعيره بصورة منفردة، وفي رأيي أن في الاتحاد قوة،

وان اجراء تغطية مشتركة للأسطول العربي سوف تعود بالنفع على الجميع لكي نصل إلى تسعير يعكس الواقع.

رابعاً: توحيد اجراءات التأمين

ــ من المعلوم أن أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ في الحسبان عند تسعير الأساطيل الجوية هو حجم الأسطول ممثلا في قيمته وعدد وحداته، فنجد أن سعر تأمين الأجسام لأسطول يتكون من ٥٠ طائرة أقل من سعر التأمين لأسطول يتكون من ٢٥ طائرة وهذا الأخير سعره يكون أقل من سعر أسطول مكون من ١٠ طائرات، هذا بالطبع بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على التسعير.

ــ أيضاً من ناحية القيمة نجد أن الأسطول الذي تبلغ قيمته التأمينية فرضاً ١٠٠٠ مليون دولار يكون سعر تأمينه أقل من أسطول قيمته ٥٠٠ مليون دولار أو ١٠٠ مليون دولار طبعاً بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في التسعير.

ــ أيضاً قدرة الأسطول على ممارسة الضغط للوصول إلى تسعير أفضل تتحقق بصورة كبيرة في الأساطيل الكبيرة.

لكل هذه الأسباب رأت شركات الطيران أن التعاون يمكن أن يتم بينها في مجال التأمين على أساطيلها في الأسواق الدولية كما يبين من الآتي:

آ ــ أمثلة للتعاون في الأسناد المشترك

مجمعة KSS: تعتبر من أول المجمعات التي أنشئت في مجال الاسناد المشترك حيث تم تكوينها في ١٩٧١/٦/١ وبدأت في ذلك الوقت بثلاثة من أكبر شركات الطيران في أوربا وهي:

١ ــ الخطوط الاسكندنافية SAS.

٢ ــ الخطوط الهولندية KLM.

٣ ــ الخطوط السويسرية SWISSAIR.

وهذه المجمعة تعتبر نموذجاً لتوضيح المزايا التي تعود من تنفيذ مشروع التعاون في مجال

الاسناد المشترك في تأمين أساطيل الطيران في دول متعددة تجمعها مواصفات معينة حيث يلاحظ أن التغطية بدأت بين أساطيل متماثلة في نوعية الوحدات المؤمنة ، فنجد أن معظم طائرات هذه الأساطيل مكونة من طائرات دس ٨ ، دس ٩ ، وقد بلغ الوفر الاجمالي في تكلفة التأمين للأساطيل المشتركة في المجمعة في السنة الأولى حوالي ٥٨٥٠٠٠٠ دولار بنسبة تخفيض ٣٧٪ تقريباً ، كما اقتصرت التغطية في بدايتها على تأمين الأجسام فقط وبعد نجاح هذه التجربة في فترتها الأولى بدأت التغطية تشمل المسؤوليات .

ونظراً للنجاح الذي حققته هذه المجمعة في تخفيض أسعار التأمين إذا ما قورنت بأسعار تلك الأساطيل قبل الأسناد المشترك أو بأسعار الأساطيل الأخرى فقد انضمت لها بعد ذلك أساطيل أخرى في نفس المنطقة الجغرافية لتستفيد من تلك المزايا مثل الخطوط الفساوية والخطوط الفنلندية .

هذا وقد بلغ عدد طائرات هذه المجمعة حوالي ٣٠٠ طائرة عام ١٩٨٧ تبلغ قيمتها التأمينية حوالي ٧٠٠٠ مليون دولار .

وبتتبع بيانات هذه المجمعة نجد انه نظراً لقوتها في التفاوض الناتجة من كبر حجم الأسطول نجد أنها تتمتع بأسعار تقل عن صافي متوسط السعر العالمي على مدى السنوات ٨٢ — ١٩٨٧ بغض النظر عن نتائجها كما يبين من الجدول الآتي :

السنة	معدل التعويضات %	صافي سعر العام التالي — اجسام %		صافي سعر العام التالي — مسئوليات راكب/ميل - %	
		KSS	العالم	KSS	العالم
١٩٨١	١١٨	٠٫٤٢	٠٫٤٨	٠٫٢٨٧	٠٫١٦٥
١٩٨٢	١٠٦	٠٫٤١	٠٫٣١	٠٫٢٨٧	٠٫١٧٩
١٩٨٣	١٦٧	٠٫٣٥	٠٫٣٩	٠٫٢٥٢٥	٠٫٢٦٦
١٩٨٤	١٩		٠٫٤٢		٠٫٣١
١٩٨٥	١٥	٠٫٣٨٦	٠٫٥٥	٠٫٣٩٤٧	٠٫٤٩
١٩٨٦	١٨	٠٫١٦٦٢٥	٠٫٤٠	٠٫٣٠٦	٠٫٣٧١

ويتضح من الجدول أيضاً استمرار بقاء مستوى صافي أسعار هذه المجمعة أقل من صافي متوسط السعر العالمي رغم سوء نتائجها خلال السنوات من ٨١/٨٠ إلى ٨٤/٨٣ حتى عندما تدهورت نتائج السوق العالمي وتعرضت الأساطيل المختلفة لزيادات في الأسعار ظلت هذه المجمعة تحتفظ بهذه الميزة .

ولم تنفرد الدول الأوربية بتنفيذ هذه الفكرة، ولكن نجد أنها كانت محل تنفيذ في الدول العربية أيضاً ممثلة في مجمعتي المغرب والمشرق العربي كما يلي :

مجمعة المغرب العربي

تكونت هذه المجمعة في ١٩٧٣/٤/١ وضمت أساطيل كل من الجزائر والمغرب وتونس ، هذا وقد تفاوتت نسبة الانخفاض في تكلفة التأمين بعد الأسناد المشترك فبلغت في الخطوط المغربية ٤٢٪ وللخطوط التونسية ٤٨٪ للطائرات البوينج ، ٣٠٪ للطائرات الكارافيل الخطوط الجزائرية ٦٣٪ وذلك بالنسبة لوثيقة الأجسام .

وحقق هذا التجمع نجاحاً أخر عند تجديدات عام ١٩٧٤ فبلغت التخفيضات ٥ر٢٢٪ .

وكان لهذا النجاح الذي حققته المجمعة ما شجع أساطيل كل من ليبيا وموريتانيا على الانضمام للمجمعة في ١٩٧٥/٤/١ .

هذا وقد استمر هذا التعاون في مجال الاسناد المشترك بين أساطيل هذه المجمعة حتى عام ١٩٨١ حين أصبح يتم تسعير واسناد كل أسطول على حده .

مجمعة المشرق العربي

كان للنجاح الذي حققته التغطية المشتركة لأساطيل المغرب العربي وما لوحظ من الفرق الكبير بين أسعار التغطية المشتركة وأسعار ما قبل تلك التغطية ، أن قام كل من اسطولي العراق وسورية بترتيب تغطية مشتركة على غرار التغطية المشتركة لأساطيل المغرب العربي . هذا وقد تم بالفعل اجراء هذه التغطية اعتبارا من أول ابريل ١٩٧٤ ، ونتج عنها تخفيض في أسعار تأمين الأجسام يقدر بحوالي ٣٤٪ للبنية الأساسية للأسطول .

وكان لهذا النجاح تأثيره في تشجيع الأسطول الأردني على الانضمام لهما بعد ذلك واستمر هذا التعاون بين الأساطيل الثلاثة حتى عام ١٩٨٥ حيث اقتصرت التغطية المشتركة على كل من أسطولي سورية والأردن اعتبارا من عام ١٩٨٦ .

ب ـــ مدى امكانية تحقيق الاسناد المشترك للاساطيل العربية

مما سبق يتضح أن وحدة اجراءات التأمين لعدد من الأساطيل الجوية في بطاقة اسناد واحد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن هناك وفورات يمكن تحقيقها في تكلفة التأمين وبإعادة التأمين .

والان لنبحث مدى امكانية توحيد اجراءات التأمين للأساطيل العربية :

أولاً ـــ من حيث نوعية الطائرات المغطاة

كما أوضحنا في تحليل مكونات الأسطول العربي ـــ ص ١٨ لعام ١٩٨٧ ، نجد أن البنية الأساسية للأسطول العربي تتكون من :

النـــوع	العدد	الاهميه النسبيه ٪	القيمه التامينيه مليون $	الاهميه النسبيه ٪
طائرات اليوينج	٢٢٠	٤٥ و	٤ ٥١٢	٥٣
طائرات الايرباص	٣٤	٧ و	١ ٥٠٧	١٨
طائرات التراايستار	٢٧	٧ و٥	١ ٠٨٤	١٣
طائرات البوكر ٢٧،٢٨	٣٧	٧ و٥	٢٧٦	٣
طائرات اخرى غربيه	١١٤	٢٤ و	٦٠٧	٧
طائرات شرقيه	٤٣	٩ و	٥٢٤	٦
المجموع	٤٨٥	١٠٠ و	٨ ٥١٠	١٠٠

ويتضح من هذا الجدول :

ـــ ان الأسطول العربي يتكون بصفة أساسية من الطائرات الغربية الصنع حيث تبلغ نسبة مساهمتها ٩١٪ من عدد الوحدات ، ٩٤٪ من القيمة التأمينية للأسطول .

ـــ ان الطائرات الغربية تتركز في ثلاثة أنواع هي البوينج والأيرباص والتراايستار وتبلغ نسبة مساهمتها في عدد وحدات الأسطول ٥ر٥٩٪ مقابل ٨٤٪ من قيمة هذا الأسطول .

ـــ تضاؤل نسبة مساهمة الطائرات الشرقية في الأسطول العربي حيث تبلغ نسبة مساهمتها ٩٪ من عدد الوحدات ٦٪ من القيمة التأمينية .

ـــ مما سبق يتضح مدى التجانس بين أنواع الطائرات في الأساطيل العربية مما يعتبر عاملا هاما في نجاح الاسناد المشترك .

ثانياً : من حيث أسعار التأمين

ـــ تفاوتت أسعار تأمين الأساطيل العربية خلال السنوات الماضية ورغم ما تمتعت به الأساطيل العربية من تخفيضات في الأسعار في تجديدات عام ١٩٨٨ أسوة ببقية أساطيل العالم إلا أن التفاوت في الأسعار لازال موجوداً .

ـــ فاذا ما أردنا ترتيب الأساطيل العربية طبقاً لاسعارها لوجدنا أن هذا الترتيب يختلف إذا ماتم على أساس صافي أسعار الأجسام عنه إذا ماتم على أساس صافي أسعار المسؤوليات ـــ وحيث أن ٧٠٪ من رسوم الأسطول تخص الأجسام فمن ثم لعمل هذا الترتيب تم حساب نسبة صافي رسوم الأجسام والمسؤوليات إلى قيمة الأسطول للوصول إلى سعر موحد لكل أسطول (مع استبعاد الطائرات الشرقية الصنع لطبيعتها التي تنعكس على أسعارها وتوقع تسعير خاص بها في حالة الاسناد المشترك للاساطيل العربية) كما يتبين من الجدول التالي :

وبالرغم من هذا التفاوت في الأسعار الذي يوضحه الجدول بعالية إلا أننا لازلنا نرى أن التغطية المشتركة ستؤدي إلى وفر في المجموع يستفيد منه الجميع . بل أن أي مجموعة من الأساطيل تجد أن هناك تقاربا بينها سواء في الأسعار أو الخطوط أو أية عوامل أخرى يمكنها أن تبدأ هذه التجربة فوراً .

هذا من ناحية السعر المشترك لتجديدات عام ١٩٨٨ ، بالاضافة إلى هذا نجد أن تسعير ١٧ أسطول من ١٨ أسطول يتم في سوق لندن بل أن المعيدين الرواد لعدد ١٣ أسطول يتركز في عدد ٤ من الرواد في سوق لندن .

الاسطـــول	قيمة الاسطول مليون دولار	صافي الرســـوم				
		الاقســـام		المسئوليات	المجمـــوع	
		مليون دولار	السعر ¢	مليون دولار	مليون دولار	السعر ¢
السعودية *	٣ ٠١٣	٨و٩	٠و٣٠	٢و٧	١٢و١	٠و٤٢
الجزائرية	٧٥١	٢و١	٠و٢٨	٠و٩	٣و٠	٠و٤٠
الكويتية	٨٤٦	٢و٦	٠و٣١	١و١	٣و٧	٠و٤٤
المغربية	٤٦٠	١و٦	٠و٣٤	١و١	٢و٧	٠و٥٩
التونسية	٢٠٢	٠و٧	٠و٣٦	٠و٤	١و٣	٠و٦٤
الخليج	٥٨٥	٢و٤	٠و٤٥	٠و٩	٣و٦	٠و٢٢
العراقية	٤٩٦	٢و٨	٠و٥٦	١و١	٣و٩	٠و٧٩
الاردنية	٦٩٦	١و٤	٠و٦٨	٠و٦	٥و٥	٠و٧٩
الاماراتية	٢٣٨	٠و٦	٠و٦٠	٠و٢	٠و٨	٠و٨٤
المصرية	٨٤٧	٥و٥	٠و٦٥	١و٢	٧و٤	٠و٨٥
السورية	١١٤	٠و٧	٠و٨٠	٠و٥	١و٢	١و٠٥
الليبية	٢١٩	١و٩	٠و٦٣	٠و٩	٣و٣	١و٠٥
اليمن ش.	٨٨	٠و٩	١و٠٦	٠و٥	١و٤	١و٥٩
اللبنانية	٦٢	٠و٥	٠و٨٠	٠و٢	١و٢	١و٢٩
اليمن ج.	٥٥	٠و٩	١و٥٨	٠و٢	١و١	٢و٠٠
السودانية	١٢٢	٠و٩	٢و٠٢	٠و١	٠و٣	٢و٨٤
الاجمالي	٨ ٢٥٦	٢٨و٩	٠و٤٤	١٢و٦	٥٦و٥	٠و٦٥

ان كل ماتهدف إليه هو أن تحقق وفراً في تكلفه التأمين نتيجة لان سعر تأمين الأسطول العربي في الاسناد المشترك سيكون أقل من متوسط السعر الناتج من تأمين الأساطيل العربية بصورة منفردة. وهذا الخفض الناتج من خفض سعر التأمين يوزع على الأساطيل العربية بطريقة عادلة.

على ضوء الجدول السابق يمكن تقسيم الأساطيل العربية إلى مجموعات متقاربة في السعر كالآتي:

* بالنسبة للسعودية أخذت أسعار عام ١٩٨٧، حيث أن التجديد في ٨٨/٧/١ ومن المتوقع تخفيض الأسعار تخفيضاً ملموساً.

ـــ السعودية حيث من المتوقع أن ينخفض سعر الأسطول عند التجديد القادم في أول يوليو ١٩٨٨ في حدود ٣٠٪.

ـــ الجزائرية والكويتية والمغربية والتونسية حيث يبلغ المتوسط العام لصافي الرسوم منسوباً إلى قيمة الأسطول حوالي ٤٧ سنتا.

ـــ الخليج والعراقية والأردنية والسورية والامارات والمصرية حيث يبلغ المتوسط العام لصافي الرسوم منسوباً إلى قيمة الأسطول حوالي ٧٩ سنتا.

ـــ الليبية واليمن الشمالي واللبناتية واليمن الجنوبي والسودانية حيث يبلغ المتوسط العام لصافي الرسوم منسوباً إلى قيمة الأسطول حوالي ١ر٧٢ دولار أمريكي.

وأينما كانت المجموعات التي ستخوض التجربة سواء الأساطيل المتقاربة في الأسعار حاليا أو تلك التي تربطها علاقات لها أهميتها فان الوفر الناتج عن تطبيق التغطية المشتركة يمكن توزيعه بطريقة عادلة بأحد البدائل الآتية:

البديل الأول

يقارن صافي سعر الاسناد المشترك بمتوسط صافي السعر قبل الاسناد المشترك وتحدد نسبة التخفيض وتطبق نسبة هذا الخفض على كل أسطول على حده. وهذا البديل يصلح إذا ما كان التفاوت بين الأسعار داخل المجموعة الواحدة ملموسا، أما إذا كانت الأسعار متقاربة فالأوفق أن يطبق السعر الموحد الجديد على الجميع دون أية تفرقة.

البديل الثاني

نسبة التخفيض الناتجة من التغطية المشتركة يمكن تقسيمها إلى قسمين، القسم الأول يستخدم لتخفيض السعر القائم قبل التغطية المشتركة والقسم الاخر يتم توزيعه على الأساطيل المشتركة في التغطية المشتركة على أساس خبرة ونتائج الأسطول خلال العام المنصرم، بحيث يوزع هذا القسم على أساس مساهمة كل أسطول في تحقيق الفائض خلال العام.

وبالنظر إلى أن البيانات التي حصلت عليها لأعداد هذه الدراسة قد تحتاج إلى مراجعة دقيقة من قبل المسؤولين، فاني سوف أعرض المثال الآتي لبيان كيفية تطبيق البديلين السالف ذكرهما.

الجدول الآتي يوضح قيم فرضيه لخمسة من الأساطيل ترغب في الاشتراك في تغطية موحدة .

الاسطول	قيمه الاسطول عام ١٩٨٨ مليون دولار	السعر الحالي لعام ١٩٨٨ %	القسط الحالي مليون دولار
أ	٨٠٠	٣٠و	٢و٤
ب	٦٠٠	٤٥و	٢و٧
ج	٥٠٠	٣٤و	١و٧
د	٣٠٠	٤٠و	١و٢
هـ	٢٠٠	٥٠و	١و٠
المجموع	٢٤٠٠	٣٧٥و	٩و

يلاحظ أن قيمة الأساطيل تتراوح ما بين ٢٠٠ مليون دولار إلى ٨٠٠ مليون دولار في حين أن قيمتها الكلية هي ٢٤٠٠ مليون دولار وهذا هو العامل المؤثر في الحصول على السعر العادل ، فإذا أمكن على سبيل المثال الحصول على تخفيض — كنتيجة للتغطية المشتركة — مقداره ٢٠٪ فانه وفقا للبديل الأول يسري هذا الخفض على كافة الأساطيل وبذلك تكون أسعار التجديد كالآتي :

الاسطول	سعر التجديد بعد خصم ٢٠ ٪
أ	٢٤و٠
ب	٣٦و٠
ج	٢٧و٠
د	٣٢و٠
هـ	٤٠و٠

أما وفقا للبديل الثاني فلا بد أن نأخذ خبرة عام ١٩٨٨ في الحسبان فإذا فرضنا أن التعويضات التي حدثت خلال العام حتى تاريخ التجديد كانت كالآتي :

الاسطول	الاقساط الصافيه لعام ١٩٨٨ مليون دولار	التعويضات مليون دولار	فائض الاقساط مليون دولار	الاهميه النسبيه
أ	٢و٤	٣و٠	-	-
ب	٢و٢	١و٠	١و٢	٢٠ ٪
ج	١و٧	—	١و٧	٣٠ ٪
د	١و٢	—	١و٢	٢٢ ٪
هـ	١و٠	—	١و٠	١٨ ٪
المجموع	٩و٠	٤و٠	٥و٩	١٠٠ ٪

وتكون طريقة الحساب وفقا للبديل الثاني على أساس نصف الخفض (مثلا) يكون بتخفيض مباشر في السعر والنصف الاخر وفقا للنتائج أي الفائض المحقق — كالآتي :

الاسطول	الاقساط الصافيه	نصف الخفض اي ١٠ ٪	توزيع النصف الاخر حسب الفائض	مجموع الخفض	نسبه الخفض
أ	٢و٤	٢٤و٠	—	٢٤و٠	١٠و ٪
ب	٢و٢	٢٧و٠	٠و٢٢	٤٩و٠	٢٠و ٪
ج	١و٧	١٧و٠	٠و٢٧	٤٤و٠	٢٥و ٪
د	١و٢	١٢و٠	٠و١٩٨	٣١٨و٠	٢٩و ٪
هـ	١و٠	١٠و٠	٠و١٦٢	٢٦٢و٠	٢٦و ٪
		٩٠و٠	٠و٩٠	١و٨	٢٠و ٪

ولا شك أن هناك عدة عوامل أخرى يمكن أن تؤخذ في الحسبان فعلى سبيل المثال عند زيادة أو خفض قيمة الأسطول بنسب ملموسة أكثر من ١٠٪ مثلاً ، فان أثر ذلك يمكن أن يؤخذ في الحسبان عند توزيع التخفيض .

على كل حال في رأيي بعد كل هذا العرض للموضوع ووضوح أهمية التعاون لتحقيق أفضل الأسعار عن طريق تغطية مشتركة ، فانه لكي يبدأ هذا التعاون لا بد من بدء

حوار بين المقتنعين بهذا التعاون لكي يمكن تذليل ما قد ينشأ من صعاب وإني أدعو إلى تشكيل لجنة لدراسة الموضوع على أن تكون عضويتها اختيارية للشركات التي ترغب في وضع فكرة التغطية المشتركة موضع التنفيذ، على أن يعقد هذا الاجتماع في أقرب فرصة لتبادل الرأي ووضع الخطوط العملية للتنفيذ التي أمل أن تكون مع تجديدات عام ١٩٨٩، وحتى يمكن استثمار الظروف الحالية للسوق SOFT MARKET حتى أنه إذا ما ساءت النتائج الفعلية لسوق تأمين الطيران العالمي — وهو الذي يتصف بعدم استقراره وتقلباته الحادة — فيكون الأسطول العربي في موقف أكثر تماسكاً وقوة عند مفاوضا تسعيره.

تكامل طاقات إعادة التأمين العربية
الضرورة، والإمكانية

عبد اللطيف عبود

نص المحاضرة المقدمة إلى المؤتمر العام السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين المنعقد بدمشق في الفترة من ٥/٢٩ إلى ١٩٨٨/٦/٢

لا أخفي عليكم، أني رغم ما أحسست به من سعادة، عندما طلب إلي كتابة هذه الورقة لتقرأ في مؤتمركم هذا، قد عانيت شيئاً من الحيرة والتشوش، لأن الحديث عن التكامل في مجال اقتصادي أو صناعي، أو في أي وجه آخر من وجوه النشاط الانساني يعني — بالنسبة لي على الأقل — أن هناك شكلاً من أشكال التعاون المتطور قائم فعلاً بين الوحدات المعنية بصورة كفوءة ومرضية، تبرر الحديث عن تعاون أكثر تقدما والتصاقا ليؤدي إلى خلق مرحلة جديدة من التضامن والتنسيق الشامل والفعال، مما يقود في النهاية إلى مرحلة التكامل أو الاندماج بين هذه الوحدات. وهكذا يأتي التكامل محصلة لمراحل متواصلة من التعاون المثمر ويكون نتيجة منطقية لتتابع هذه المراحل.

فأية مرحلة من مراحل التعاون هذه نقف نحن على عتباتها ؟؟

أعترف أنني أرى بأنه ليس من قبيل الضرورة أن نرتهن، فيما نصبو إليه، لتسلسل مرحلي زمني، بل أن الحلم بأهداف بعيدة يبقى من الأعمال المشروعة تحت مختلف الظروف، طالما كنا نسير خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح. وإذا كنا نملك الرغبة الحقة والإرادة الواعية فلا بدّ أن خطوة كهذه تكون متيسرة حتى في أصعب الأحوال.

وفي اطار البحث عن آفاق ومجالات التعاون، وصولا للتضامن، ثم التكامل فإن

الحديث يقترب من الرجع أو الصدى لما سبق.... لأن الكثير قيل، والكثير يقال، وما يتحقق يكون، في العادة، أقل حجماً. وكثيرا ما تهتم المواضيع والمحاضرات التي تتناول هذا المجال بأنها نظرية بحتة وأنها غدت مملّة لابتعادها عن العملي، ولأن «العبرة بالأفعال لا بالأقوال».. وبالقدر الذي يبدو فيه هذا القول صحيحاً، فان ثمة حقيقة أخرى هي أنه يجب علينا ألاّ ننتظر من ورقة تقرأ في مؤتمر، أو من مقالة تحتل حيّزاً في مجلة أو نشرة أن تجسّد تعاوناً أو تخلق تضامناً، لأن تحقيق مثل هذه التطلعات يكون مرهوناً بأصحاب الشأن، وهم أولا وأخيراً من يتولون موقع الحكم والقرار ... ودور هذه الأوراق والمحاضرات لا يعدو أن يكون وجهة نظر أو حزمة ضوء تلقى على جوانب ونواحي مختلفة يتولّى صنّاع القرار صياغتها أو تجسيد ما يرونه ملائماً منها وبطبيعة الحال ليس لأحد أن يحتل هذا الدور نيابة عنهم.

ملامح عامة

قد يكون مفيداً لغاية البحث في موضوع تكامل طاقات إعادة التأمين العربية أن نأتي على إيراد بعض المؤشرات الخاصة باقتصاديات الدول العربية، وذلك من قبيل التذكير فقط بالاطار العام، الذي يشكل التأمين جزءاً ولو يسيرا منه.

فالوطن العربي يحتل ٩ر٩٪ من مساحة الكرة الأرضية، ويعيش على هذه المساحة ٣ر٣٪ من سكان العالم. ويحتوي على ٦٩٪ من احتياطي النفط العالمي و ٥٠٪ من احتياطي الفوسفات و ٢ر١٧٪ من احتياطي الغاز الطبيعي، ويشكل انتاج الوطن العربي من هذه الثروات وغيرها كالقطن وزيت الزيتون والصمغ والموز جزءاً هاماً من الانتاج العالمي لهذه المواد. وهكذا فنحن، بصورة عامة، نصدر المواد الخام وتستورد المواد الأخرى في اطار من التبعية الاقتصادية شبه المطلقة. وكان من المأمول أن يتطور الوضع ليؤدي إلى تغيير في هذه الهيكلية، إلاّ أنّ ما تحقق في هذا المجال لا يزال دون مستوى الطموح بكثير.

أما شكل النمو الصناعي الذي شهدته الأقطار العربية فما يزال يرتبط أساساً بالنفط والغاز وتشغل الصناعة التحويلية المرتبطة بهاتين المادتين ٢٨٪ من القوى العاملة، وفي باقي أنواع الصناعات الأخرى حوالي ١٠٪ فقط. أما العاملون في الزراعة فيشكلون ٤٠٪ من قوة العمل. ورغم هذه النسبة العالية فانه من الخيب للآمال أن يكون حجم صادرات الوطن العربي بالنسبة لوارداته الزراعية لا يتعدى ١ر١٣٪ عام ١٩٨٥ بالرغم من أن أغلب البلدان

العربية تصنف كبلدان زراعية. ومن جهة أخرى فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى ظهور عجز في موازنات البلاد العربية، ربما باستثناء دولة واحدة، مما زاد من حجم الاقتراض المحلي حيث بلغ في السنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦ حوالي ٥ر٨٨ مليار دولار أمريكي. أي ما يوازي ٦ر٥٧٪ من الانفاق الحكومي و ٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. أما على صعيد المديونية الخارجية فقد قدّرت مديونية اثني عشر بلداً عربياً في عام ١٩٨٥ بحوالي ٥ر٦٥ مليار دولار أمريكي وهذا الرقم آخذ في التصاعد عاماً اثر عام ويتوقع أنه أصبح الآن يزيد عن ١٠٠ مليار دولار، وبينما تتوافر احتياطيات مصرفية كبيرة غير مستغلة لدى بعض الدول فانه في الوقت نفسه يزداد مدى الحاجة للتمويل من دول وجهات عربية أخرى.

وفي اطار المبادلات التجارية، فان الصادرات العربية قد تقلصت من ٥ر١٢٪ من الصادرات العالمية عام ١٩٨٠ إلى ٢ر٦٪ عام ١٩٨٥، واتجه حجم التجارة بين الدول العربية إلى الانخفاض حيث تراجعت بحدود ٤٠٪ منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٥ ويرجع هذا الانخفاض إلى سياسات واجراءات اقتصادية وادارية، وإلى اختلال الهياكل الاقتصادية، وضعف الأجهزة الانتاجية في الدول العربية كما يرجع وبدرجة كبيرة جداً إلى عدم القدرة على تجسيد النوايا الطيبة بأفعال ملائمة.

فأين يقع **النشاط التأميني في البلدان العربية** داخل هذا الاطار من الواقع الاقتصادي المفكك وغير المتناسق. ولا بدّ من الاعتراف بأنه في مثل هذا الاطار الاقتصادي العام فانه لا يمكننا أن نتوقع سوق تأمين عربية متباينة جوهريا عنه، **إذ أنه يغدو طبيعياً أن يعاني هذا القطاع، بشكل أو بآخر، نفس ما تشكو منه وتعانيه أوجه النشاط الأخرى.**

وكما نعلم جميعاً، فان صناعة التأمين في الدول العربية حديثة العهد نسبيا. وقد أتى قيام شركات التأمين الوطنية تلبية لشعور عام بأن الاستقلال السياسي الذي حظيت به الدول العربية تباعا خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سوف يفقد الكثير من معناه، ما لم يدعم باستقلال اقتصادي، وفي اطار هذا المفهوم سعت هذه الدول إلى احكام السيطرة الوطنية الكاملة على مواردها، وتجارتها، ومختلف شؤونها الاقتصادية بدرجات مختلفة من الشمولية بين بلد وآخر. ومع أن نتائج هذا المسعى لم تتبلور بالصورة الايجابية المطلوبة

« لأسباب عديدة تخرج عن اطار هذه الورقة » إلاّ أنه فيما يتعلق بالقطاع التأميني في الدول العربية فان هذا التوجه أدى إلى بلورة ثلاثة أشكال رئيسية من أسواق التأمين .

١ ــ أسواق حكومية ، حيث أعطي الحق بممارسة التأمين ، في البلد المعني ، لشركة تأمين حكومية أو أكثر مملوكة بكاملها للدولة وتحت اشراف وزارة الاقتصاد أو المالية أو احدى الهيئات العامة كما هو الحال في « الجزائر ، سورية ، العراق ، ليبيا ، اليمن الديمقراطية الشعبية ، الصومال ، موريتانيا » .

٢ ــ أسواق وطنية ، حيث تعمل شركات حكومية كليا أو جزئيا ، وشركات خاصة على حد سواء مع الاشتراط على أن تكون أكثرية رأس المال وطنية « مصر ، السودان ، المغرب الجمهورية العربية اليمنية » .

٣ ــ أسواق مختلطة ، حيث تعمل شركات وطنية إلى جانب الشركات الأجنبية ، وتعطى بعض الأفضلية بالنسبة للتأمينات الحكومية للشركات الوطنية كما هو الحال في « لبنان ، عمان ، تونس ... الخ » .

وما يزال سوق التأمين في العربية السعودية يشكل حالة خاصة ضمن هذا التصنيف ...

وعلى مدى السنوات الماضية تمكنت بعض شركات التأمين ، وبعض الأسواق العربية من تطوير قدراتها ومحافظها بشكل لا يمكن تجاهله . إلاّ أن السمة الغالبة على صناعة التأمين ما زالت تتصف بالضعف ، حيث حصة الفرد العربي الواحد من أقساط التأمين تقل عن ١٠ دولارات في العام لثماني دول عربية ، وأعلى حصة للفرد في أي بلد عربي لا تتجاوز ١٧٥ دولارا أمريكيا في العام أما مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي للدول العربية فلا تتعدى ٩٢ر٠٪ . على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد شركات التأمين التي اقتربت من ٢٠٠ شركة ، وشركات اعادة التأمين التي وصلت إلى ١٥ شركة ... ومع أن أقساط التأمين قد نمت خلال العقد الماضي نمواً ملحوظاً وبمعدل سنوي بلغ ٢٠٪ خلال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات ، إلاّ أن معدل النمو هذا قد تراجع بتأثير التراجع الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية العامة ، وما شهدناه من ركود اقتصادي شمل أكثر من نشاط . والحقيقة

الموضوعية الأخرى هي أنّ حجم الطلب على التأمين في البلدان العربية ما يزال منخفضاً جداً وهذا يعود إلى :

١ ــ نقص الوعي التأميني لدى معظم قطاعات الشعب ، حيث ما تزال الأكثرية الغالبة تنظر إلى التأمين نظرة فيها قدر كبير من الشك . وتتحمل شركات التأمين جزءاً كبيراً من المسؤولية في هذا الاطار .

٢ ــ عدم توفر القدرة الشرائية لاتباع الغطاء التأميني اللازم ، وهذا يجعل الطلب على هذه السلعة طلبا مرنا ، وتأتي الحاجة إليه في مرتبة متأخرة من الأولويات التي تبدأ وتنتهي في الحاجات الأساسية للغذاء والسكن . فالوطن العربي على ضخامة ثرواته يشكو من سوء توزيع مخيف ، وخطط التنمية المختلفة توضح لخدمة واقع متخلف .

ومن جانب آخر فان ما شهدته بعض الأسواق والشركات من تطور كما أسلفنا لا يمنعنا من رؤية بعض الحقائق التي تعاني منها جميع الأسواق العربية وان يكن بنسب مختلفة وهي :

١ ــ العدد المحدود للعمليات التأمينية التي تحتويها محافظ الشركة وعدم تنوعها ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى السببين الموضوعيين اللذين ذكرناهما أعلاه ، ويؤدي إلى تكوين محافظ غير متوازنة سواء لمحافظها أو لاتفاقيات اعادة التأمين الصادرة عنها .

٢ ــ عدم توفر العدد الكافي من العناصر البشرية المؤهلة علميا وعمليا في المجالات المختلفة للعمل التأميني وفي مراحل العملية التأمينية الكاملة .

٣ ــ الاعتماد الكبير على اعادة التأمين الخارجية بشكل يقترب فيه دور بعض الشركات من دور المنتج أكثر من دور المؤمن ، والركون المطلق إلى خدمات معيدي التأمين والوسطاء والسماسرة ، هذا له جانبه السلبي الكبير في كثير من الأحيان .

اعادة التأمين في الوطن العربي

ترافق نمو أسواق التأمين العربية ، باشتداد الطلب على اعادة التأمين الخارجية وكان هذا الطلب يزداد بنسبة تزيد على نمو محافظ التأمين ذاتها ، فأخذت أرصدة اعادة التأمين تشكل احدى القنوات لتسرب القطع النادر مضيفة بذلك عبئاً على اقتصاديات البلدان المعنية ، ومحدثة خللا مؤثرا على موازين مدفوعاتها الخارجية . صحيح أن هذا العبء أو الخلل لم يكن بحجم ما تسببه المستوردات الأخرى لسلع كثيرة ، ولا يقاس به . ولكن نظرا للطبيعة

الخاصة لسلعة اعادة التأمين فقد تولّد الاحساس بامكانية وضرورة الاقلال من اعادة التأمين الخارجية وضغط الحاجة إليها . وتجسد ذلك بايجاد شركات اعادة تأمين وطنية واقليمية . وبين عام ١٩٥٧ حيث ولدت الشركة المصرية لاعادة التأمين وعام ١٩٨٦ حيث قامت أحدث هذه الشركات . تواجدت على الساحة العربية ثلاث عشرة شركة اعادة تأمين متخصصة اضافة إلى شركتين مسجلتين خارج البلاد العربية . (الجدول رقم ١) .

هذا فضلا عن أن بعض شركات التأمين العربية تمارس اعادة التأمين قبولا وان يكن على نطاق ضيق ومحصور بعمليات بتادلية .

ومعظم شركات اعادة التأمين العربية تحظى بدعم حكومي مباشر أو شبه حكومي ، وإذا كان بعضها لا يتمتع بهذه الصفة ، فانها جميعا قد قامت على أساس مالي مناسب ، وشكلت احتياطيات معقولة تتناسب مع فترة وجودها وحجم عملياتها ، وبعضها ضاعف رأس المال المدفوع أكثر من مرة ، ثم أنها جميعا لها صلات حسنة مع العالم الخارجي ، وتمارس اعادة التأمين قبولا واسنادا على نطاق عالمي ، بغض النظر عن أن حجم قبولاتها ، المتواضع جدا ، من خارج الأسواق المحلية مع مراعاة الوضع الخاص للمجموعة العربية للتأمين في هذا النطاق .

ماذا نعني بتكامل طاقات اعادة التأمين العربية ؟؟

ببساطة ، نقصد بذلك « استغلال كل طاقة اكتتابية متاحة في الوطن العربي استغلالا واعيا ، لتغطية الأخطار القائمة في البلدان العربية ، قبل التوجه إلى طلب اعادة تأمين خارجية » . وبداهة ، لا نريد أن يفهم من هذا بأننا نسعى إلى ايقاف أو تضييق قناة التعامل مع أسواق اعادة التأمين العالمية المختلفة ، فهذا ليس مطروحا ونعتقد أنه يتناقض مع طبيعة اعادة التأمين العالمية . بل اننا نرى أن **التعاون المتكافىء** مع هذه الأسواق يعتبر شرطا مكملا لنجاح وتحقيق تطلعاتنا في هذا المضمار .

أما ضرورة هذا التكامل ومبرراته ، فلا يحتاج ايضاحها لكبير عناء . إذ أنّ الحاجة للتعاون بأية درجة من الدرجات ، يجب أن تبررها المصلحة المشتركة للأطراف المتعاونة ، ولا نشك بأنّ الاستفادة الكاملة من طاقات اعادة التأمين العربية ستكون لمصلحة سوق التأمين العربية مستديين ومعيدين على حد سواء ، ولا بد لكي يكون هذا التعاون بناءا ومستمرا

جـــدول رقـــم (١)

شركات اعادة التأمين العربيـــة

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	الوضع القانوني	رأس المال المدفوع بالعملة المحلية
الشركة المصرية لاعادة التأمين	١٩٥٧	حكوميـــة	٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري
العراقية لاعادة التأمين	١٩٦٠	حكوميـــة	٢٫٩٤١٫٠٠٠ دينار عراقي
المركزية المغربية	١٩٦٠	مشتركـــة	٧٫٠٠٠٫٠٠٠ درهم مغربي
الوطنية السودانية لاعادة التأمين	١٩٧١	حكوميـــة	٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه سوداني
اعادة التأمين الكويتية	١٩٧٢	مصارف وشركات تأمين	٥٫٠٤٠٫٠٠٠ دينار كويتي
شركة اعادة التأمين العربية	١٩٧٢	شركات تأمين عربية	٣٫٦٦٥٫٠٠٠ جنيه استرليني
المركزية الجزائرية لاعادة التأمين	١٩٧٣	حكوميـــة	٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار جزائري
الاتحاد العربي لاعادة التأمين	١٩٧٦	اتحاد الجمهوريـــات العربية	٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ ليرة سورية
المجموعة العربية للتأمين (ارسيا)	١٩٨٠	حكومات ليبيا والكويت والامارات	١٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار أمريكي
الشركة التونسية لاعادة التأمين	١٩٨١	مشتركـــة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار تونسي
بيت اعادة التأمين التونسي السعودي	١٩٨٥	خاصـــة	٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار امريكي
الشركة العربية الدولية للتأمين	١٩٨٦	خاصـــة	٧٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار امريكي
الشركة الاسلامية للتأمين واعادة التأمين	١٩٨٦	فعاليات اقتصادية مختلفـــة	٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار امريكي

* بالاضافة الى الشركات اعلاه ، توجد شركتي اعادة تأمين عربيتين مقرهما خارج الوطن العربي ، وهما شركة البحر المتوسط المملوكة لحكومتي ليبيا والجزائر مقرها لنـــدن وشركة ARAB RE. في سويسرا .

من أن يضمن تحقيق النفع المتبادل للأطراف جميعها ، وإذا تجاوزنا هذه المصلحة المباشرة والمشروعة فان ثمة مصلحة أخرى ذات أهمية وهي المصلحة الاقتصادية المشتركة للدول العربية لأن تحقيق أي قدر من التكامل في أي مجال اقتصادي عربي انما يسهم بجدارة في الاستجابة لرغباتنا المشتركة ويصب في اطار مصلحتنا الوطنية .... وعلى الرغم من اختلاف وتباين الأوضاع المالية والمعيشية في الدول العربية ، فليس من شك بأن تعاونا فعالا سيكون في صالح هذه الأقطار مهما اختلفت بناها الاقتصادية وتباينت أنظمتها وطروحاتها .

والملامح الاقتصادية العامة التي وردت بعض مؤشراتها في مطلع هذه الورقة تظهر كم نحن بحاجة ماسة لمثل هذا التعاون .

كيف يمكن أن تتضافر طاقات اعادة التأمين العربية في طريق التكامل المنشود ؟؟؟

في محاولة للاجابة على هذا السؤال ، نبدأ أولا بتحديد الجهات المعنية التي يفترض أن يقع على عاتقها عبء تحقيق هذا الهدف ، وبداهة نقول أن تلك الجهات هي أساسا :

ـــ شركات التأمين العربية .

ـــ شركات اعادة التأمين العربية .

ولكل منها دورها الخاص فيما بينها كمجموعة ، ثم دورها المشترك من الجهة الأخرى . وكذلك فان لجهات الاشراف والرقابة ، وهيئات التنسيق والتعاون على اختلاف تسمياتها دورا مؤكدا لتقوم به في هذا المجال . ونفترض أنه إذا أدى كل طرف من هذه الأطراف ما ينتظر منه ، وما يقع في حدود امكاناته ، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية الحقيقية وتكاملها داخل الوطن العربي ، وذلك من خلال المسارات المتوازية التالية :

أولا ـــ في اطار شركات التأمين العربية

١ ـــ من الضروري اقرار حقيقة أساسية ، هي أن مدى الحاجة لاعادة التأمين ، خارجية كانت أم داخلية ، تحددها بدرجة رئيسية سياسة الاحتفاظ ، التي تقرها وتنتهجها ادارة شركة التأمين . وتبعا لذلك فان بناء حدود احتفاظ الشركة بشكل سليم وفعّال يؤدي إلى زيادة الطاقة الاحتفاظية وبالتالي إلى اقلال الحاجة لاعادة التأمين وهذا بلا شك درهم الوقاية المطلوب ، ويلاحظ بارتياح أن عددا من شركات التأمين العربية قد خطت خطوة مهمة في

هذا الاتجاه وتمت زيادة حجم احتفاظاتها بشكل كبير ، نتيجة لقناعاتها بضرورة مثل هذه الزيادة ، ولأسباب واعتبارات أخرى مختلفة .

٢ ـــ أن أبسط أشكال التعاون المعروفة في مجال اعادة التأمين ، التي يمكن أن تنتهجها شركات التأمين العربية فيما بينها هي تبادل أعمال اعادة تأمين ، على أساس علاقة مباشرة بين شركتي تأمين مباشر تتولى كل منهما قبول حصة من اتفاقية اعادة تأمين صادرة عن الطرف الآخر ، مقابل اسناد حصة مماثلة لتلك التي قبلت ، بحيث يتوقع أن يحقق طرفي التبادل أقساطاً وأرصدة متماثلة ، وعندما يتم مثل هذا التبادل على نطاق معقول فانه سيؤدي إلى زيادة طاقة اعادة التأمين المتاحة داخل السوق العربية .

والاعتراض الذي قد يثار في وجه هذا النوع من أشكال التعاون العربي الممكنة في مجال اعادة التأمين ، هو أن شركات التأمين العربية ليس لديها الخبرة الكافية لاكتتاب اعادة التأمين ، وهذا السبب وان يكن أحد الحقائق الهامة فعلا من حيث أن عددا من شركات التأمين العربية قد لا تملك في الوقت الراهن امكانية اجراء تبادل لاتفاقيات اعادة التأمين ، وان محافظها لا تعتبر أرضية ملائمة لذلك ، ولكن لا يمكن تجاهل حقيقة أخرى ألمحنا إليها سابقاً وهي أن العديد من شركات التأمين العربية لديها القدرة المؤهلة ، والمعرفة الكافية لاكتتاب حصة من اتفاقية اعادة تأمين لشركة عربية مماثلة ، وتتشابه محافظها من حيث التركيب والنتائج ، مع مراعاة أن قيام علاقة تبادلية يفترض دائما امكانية تصحيح هذه العلاقة دوريا لتضمن نتائج عادلة لطرفي التبادل .... ونحن لا نتوقع أن تكون الحصص المتبادلة كبيرة أو جوهرية في أول الأمر بل انها غالباً ما ستبدأ بحصص متواضعة تتبع شروط اتفاقية اعادة التأمين التي تكون قد نوقشت وتقررت مع أكثر من معيد معروف .... ومن جهة أخرى فانّ اعطاء الفرصة لقسم اعادة التأمين أو للمسؤول عن اعادة التأمين لدى شركة ما ، للاطلاع على اتفاقيات اعادة أخرى متشابهة وتعمل في نفس الاطار والبيئة ، وفي ظل ظروف تشريعية متشابهة نقول أن هذه الفرصة ستكون احدى السبل التي تؤدي إلى تأهيل عملي وزيادة في الخبرة ، كما أنها تتيح الفرصة للمقارنة بين شروط اتفاقيات الشركة الصادرة ، وبنائها ، وطرق عملها ، وشروط الاتفاقية التي قبلت حصة تبادلية منها ، وهكذا سينمو الحس الاكتتابي لمصلحة تجويد العمل ، واقتباس الجيد والملائم له .

٣ ــ كان الغرض من قيام المجمعات العربية لاعادة التأمين أساساً هو أن تسهم هذه المجمعات في تحقيق زيادة طاقة اعادة التأمين وتنمية الطاقة الاحتفاظية داخل الوطن العربي وكان هذا الهدف هو التبرير الأقوى الذي أعطي دائماً لقيامها منذ أن بدأت بالتواجد عام ١٩٦٨ وحتى اكتمل عقدها عام ١٩٧٤، ومن الناحية النظرية فالأمر ممكن جداً فمجمعات اعادة التأمين الاقليمية لم تكن بدعة جاءت بها مؤتمرات الاتحاد العام العربي للتأمين تلبية لدعوات التعاون والتكامل، ولم نكن سباقين في هذا المجال بل أن هناك تجارب ناجحة سبقتنا، وكان يحدونا الأمل دائماً وحسن النية بأننا قادرون على تحقيق استيعاب أكبر لمزيد من الأخطار العربية عن طريق هذه المجمعات واننا سنجسد من خلالها شكلاً مميزاً وناجحا من أشكال التعاون العربي، ولكن هذه المجمعات تعثرت وكان للتجربة مرارتها، صحيح أن أعداد المنتسبين إلى هذه المجمعات قد تضاعفت قياسا لبداياتها، وان أقساطها قد نمت بالنسبة لأقساط السنة الأولى أو التي تلتها، ولكن ظلت بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعال ولم تقترب أبدا مما كان يرجى منها وبقيت تتلمس طريقها بأسلوب الحد الأدنى أو أضعف الايمان. ثم كان توقف مجمع الطيران ــ وهو أول المجمعات العربية ــ علامة فشل أخرى في هذا الطريق.

ورغم ما يمكن قوله عن هذه المجمعات وسلبية التجربة التي أحاطت بها، فان هذا لا يلغي ولا يؤثر على صحة قيامها، لأن سبب أو أسباب عدم النجاح، كامنة فينا سواء كنا مديرين تعاقبنا على ادارة هذه المجمعات، ولم نستطع أن نحقق الدور الاداري والفني الملائم لها، والموفر لأسباب نجاحها، أو كنا مساندين مارسنا عملية تخير سلبية في نوع الأعمال التي نسندها، ولم نتعاط مع هذه المجمعات بأي قدر من الأولوية أو حتى الاهتمام في الاستجابة لطلباتها من حيث توريد الكشوف أو الحسابات أو سداد الأرصدة وغيرها، وعزوفنا عن قبول الاسناد منها، أو بصفتنا مراقبين ومشرفين وادارات لم تكن توصياتنا للتعامل مع هذه المجمعات على قدر كاف من الصلابة والجدية والمتابعة.

طبعا، لا أريد أن يكون الانطلاق ظالما، فربما بذلت بعض الجهود في شأن ادارة هذه المجمعات، وربما هناك من تعاطى معها اسنادا وقبولا بجدية، ولكن لماذا ظل دورها متكمشا ولم تستطع بلوغ نسبة معقولة من حجم أقساط التأمين في السوق العربية ولم تقترب من أن

تكون طاقتها شيئاً يذكر قياسا لحجم الأخطار المتواجدة ؟؟؟ ويبقى سؤال لماذا تكون مجمعات اعادة التأمين الاقليمية بين أقطار أخرى ناجحة جداً ؟؟؟ ولا تحظى عندنا بأية درجة مقبولة من النجاح ... ان النظر بجدية أكثر لدور المجمعات العربية، والتعامل معها بمصداقية تؤدي إلى تحقيق اسناد أفضل نوعا، وأوسع حجما، واستعداد واف لقبول أعمالها، سوف تؤدي إلى زيادة طاقة اعادة التأمين في البلاد العربية، وتكون خطوة قيمة في طريق التكامل.

ثانياً ــ في اطار التعاون بين شركات التأمين وشركات اعادة التأمين العربية

لقد كانت الأسباب الموجبة التي تبرر قيام شركة اعادة تأمين عربية جديدة هي دائماً ــ «اتاحة طاقة اعادة تأمين جديدة، ووضعها في خدمة شركات التأمين العربية بما يضمن زيادة الطاقة الاحتفاظية داخل البلدان العربية، وبقلل الحاجة إلى اعادة تأمين خارجية بل واستقطاب اعادة تأمين عالمية واردة، بما يؤثر ايجابيا على موازين المدفوعات الخارجية للدول المعنية ويسهم في تحسين وضعها الاقتصادي».

ومن خلال هذا الدور النظري المعطى لكل معيد تأمين عربي فانه يمكننا رؤية قنوات جهده الرئيسية بالنسبة لأسواق التأمين العربية وفق ما يلي:

آ ــ بالنسبة للسوق المحلية

لقد وفر المعيدون العرب كل في اطار سوقه المحلية طاقة اعادة تأمين هامة شكلت المحور الأساسي لعمله، وكانت حصيلة أقساط اعادة التأمين الواردة من السوق المحلية تمثل الجزء الأكبر والأهم من الأقساط اعادة التأمين المتحققة حيث بلغت بالنسبة لخمس شركات اعادة عربية ما معدله حوالي ٨٠٪ من حجم أقساطها. أما الشركات الباقية حيث الأقساط المحلية تشكل نسبة قليلة فمرد ذلك لأسباب معروفة كما هو موضح في الجدول رقم (٢).

وبالرغم من أن هذا يمكن أن يعزى للقوانين والتنظيمات الخاصة التي توجب اجراء اعادة تأمين الزامية أو شبه الزامية لدى المعيد الوطني والحقيقة كونهما يتبعان كلاهما لجهة حكومية واحدة، فانه يمكننا القول بأن هذا الدور تحقق جزئيا مع أنه قد يحصل أن يكون مشوبا بتحديد احتفاظ متواضع لشركة الاعادة ثم اعادة اسناد جزء هام لاعادة التأمين الخارجية. ويفقد بذلك جزءا حيويا من أهمية الدور المتوخى في زيادة القدرة الاحتفاظية داخل السوق الوطنية، رغم بعض الفوائد الجانبية، التي قد تكون متحققة.

جدول رقـــم (٢)

الشـــركة	العملـــة	أقساط واردة من قبول المعاينة (١)		أقساط واردة من المقر الرئيسي		أقساط واردة من مكاتب الشركاء المعتمدين		المجموع بالعملة المحلية
		المبلغ	/	المبلغ	/	المبلغ	/	
المصرية لإعادة التأمين	جنيه مصري	٢٩١ر١٠٠ر١٠٩	٧٨ر٢٢	٤٢٨ر٤٨٢ر٢	٢ر٢١	٢٢٣ر١٨١ر٢٦	١٨ر٨٤	٧٢٢ر٩٩٦ر١٢٨
العراقية لإعادة التأمين	دينار عراقي	٢٠٠ر٢٧١ر٤٠	٠ر٠٨	٣٠ر٥٢٠ر٢	٠ر٠٣	٠٠٠ر٤٠٠	٠ر٠٠	٣٠ر٥٢٥ر٤٢
المركزية المغربية	درهم مغربي	٠٠٠ر٠٠٠ر٢٩٣	٦ر٨٤	٠٠٠ر٠٠٠ر١١	٢ر٧٠	٠٠٠ر٠٠٠ر٨	١٢ر١٤	٠٠٠ر٠٠٠ر٥٢٥
الوطنية السودانية	جنيه سوداني	٢٠٠ر١٩٦ر٢٢	٨ر٥٠	٠٠٠ر٧٩٠ر٢	٦ر٨٢	٠٠٠ر٤٧٠ر٦	٨ر٧٨	١٠٠ر٢٦٢ر٢٨
الكويتية لإعادة التأمين (٥)	دينار كويتي	٠٠٠ر٠٠٠ر٣	١ر١٦	٠٠٠ر٠٠٠ر١	٠ر٣٥	٠٠٠ر٠٠٠ر١	٢ر٢٦	٠٠٠ر٠٥٦ر٥
اعادة التأمين العربية	جنيه استرليني	٢٤٤ر٢٨٨	٤ر٨٨	٢٢٦ر٢٦٥ر٢	٨ر٢٨	٢٧٢ر٠٩٠	٧ر١٤	٢٤٨ر٢٧٤ر٨
المركزية الجزائرية	دينار جزائري	٠٠٠ر٠٠٠ر٦٧٢	٢١ر٦٢	٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠	٤ر١٢	٠٠٠ر٠٠٠ر١٢٠	١٥ر٨٤	٠٠٠ر٠٠٠ر٨١٢
الاتحاد العربي لإعادة التأمين (٤)	ليرة سورية	٩٢ر٨٢٧ر٠٩٠	٢٢ر٦٢	١٢ر٠٤٠ر٢٢٠	٨ر٠٢	٤١ر٩٦٢ر٠٢١	٢٥ر٠٦	١٤٨ر٢٢٨ر٠
المجموعة العربية (أريج)	دولار أمريكي	٢ر٧٢٦ر٠٠٠	١ر٠٢	٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٢ر٠٢	١٠٧ر٢١٢ر٠٠٠	٦٤ر٠٢	١٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠
التونسية لإعادة التأمين	دينار تونسي	٩ر٠٤٤ر٠١٥	٢٢ر٢٧	٦ر٠١٠ر٦٥٥	١٤ر٢٢	٩ر٧٠٢ر٧٢١	٢٨ر٠٤	٤٨ر٢١٠ر٠٢٥

يبلغ اجمالي الاقساط المقومة ما يزيد عن ٨٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكي .

(١) ـ تشمل كافة الاسناد الالزامي الواجبة بشمل القانون والاستادات الاختيارية والاخرى الواردة من السوق المحلية

(٢) ـ الاشارة عليه الارقام من التشكيل العادي لمحفظة شركة الكويت لاعادة التأمين وقت كتابة الرقم طارئ

(٣) ـ يشمل مقابل الاقساط الواردة من السوقين الفوري والتبعي ...

ب ـ بالنسبة للسوق العربية

من المفترض أن يقنع معيدو التأمين العرب ، بتصرف شركات التأمين العربية خدماتهم ، الأسهل تناولا والأكبر ضماناً ، على أساس تهيئة طاقة اعادة تأمين تلقائية أو شبه تلقائية لهم . وكذلك ، في الوقت ذاته ، أن تقدم شركات التأمين العربية على استخدام هذه الطاقة المتاحة كلما كانت بحاجة لها قبل اللجوء إلى الأسواق الخارجية الأخرى طلباً لذلك . وأن يتم مثل هذا الأمر على أرضية من الثقة المتبادلة والعلاقة المتكافئة التي تتجاوز حاجزاً من الوهم والمادة لا يبرره موضوعياً إلا تراكمات من احساس بالنقص يؤدي بنا دائماً إلى النظر خارج الخليج .

ان الأقساط التي يحققها المعيدون العرب من أقساط اعادة التأمين العربية وغير العربية ، لا تثبت ـــ للأسف ـــ صحة الافتراض أعلاه ، حيث تعكس الأرقام ضآلة هذه الأقساط وكونها لا تشكل إلا نسبة متواضعة من حجم الحافظ ونسبة أكبر تواضعا من حجم اعادة التأمين العربية . مع مراعاة أن جزءا من هذه الأقساط هو حصيلة تبادل بين المعيدين العرب أنفسهم .. ولسنا بصدد أن نحدد اللوم على ذلك أو المسؤول عنه . لأن المسؤولية في حل هذه الأحوال تكون مشتركة جداً يصعب فصلها ... ولكننا أمام هذا الواقع نؤكد ، من جديد مدى الحاجة والفائدة التي يمكن أن تتحقق من خلال تعاون متبادل مبني على قواعد والتزامات متقابلة .

فيلتزم معيدو التأمين العرب :

١ ـ تقديم طاقة اعادة التأمين التي يطلبها المؤمنون العرب ، في مختلف الظروف ، على أساس من التوازن بين واجب التعاون هذا والشروط الفنية الملائمة والمنسجمة مع قواعد العمل ومتطلبات السوق .

٢ ـ اعتماد مبدأ الاستجابة السريعة للشركة المسندة سواء من حيث الموافقة على تعديلات مطلوبة أو مناقشة وإقرار شروط جديدة ، وسرعة تحويل التعويض الفوري عندما يطلب ، وتسديد أرصدة الحسابات المستحقة في الوقت الصحيح ، وأن يكون هذا الالتزام مضمونا من أعلى مستويات الادارة في الشركة .

٣ ــ تهيئة الفرصة ، وتمكين شركات التأمين العربية من تأهيل كوادرها الفنية والمالية باقامة دورات وبرامج تدريبية في المجالات المختلفة التي تتصل بصناعة التأمين واعادة التأمين ، وأن يتم تنظيم ندوات دورية مشتركة بين المعيدين العرب لصالح شركات التأمين العربية .

٤ ــ الحرص على خلق حالة من التواصل والاتصال الشخصي المستمر والسعي لاقامة علاقات ثقة متبادلة بين عناصر الادارات في شركة الاعادة وشركات التأمين المباشر .

٥ ــ أن يدرك معيد التأمين العربي أن علاقات اعادة التأمين تبنى على أساس من الاستمرارية وسياسة النفس الطويل ، وانه لا يعقل أن تكون خسارة سنة اكتتابية أو سنتين سببا كافيا لهروبه من تغطيات يشارك بها ، بل على العكس عليه أن يظهر تضامنه الكامل في السنوات القاسية عندما تنحسر طاقات اعادة التأمين المتاحة وتصبح شركات التأمين بحاجة ماسة لهذه التغطيات .

وعلى شركات التأمين العربية أن تقابل التزامات المعيد من جانبها بما يلي :

١ ــ الاستفادة من طاقات اعادة التأمين التي يوفرها المعيد العربي ، واعطاء الأولوية للاسنادات العربية ، انطلاقاً من القناعة بأن الثقة التي تمنح للمعيد الخارجي يمكن أن تمنح أيضاً وبجدارة لمعيد التأمين العربي ، وعندما تتحرى شركة التأمين قوائم المعيدين لديها ستكتشف أن الكثير منهم لا يرقى إلى مستوى المعيدين العرب ملاءة أو كفاية .

٢ ــ الالتزام بسداد الأرصدة الناشئة عن أعمال اعادة التأمين ، دون أبطاء ، ومثل هذا الالتزام يجب أن يكون صلبا ومقترنا بالتزام مقابل من معيدي التأمين ، كما أشرنا إليه آنفا .

٣ ــ عرض أعمال اعادة التأمين الصادرة على معيد التأمين العربي ، دون تحيز أو تحير كأن تعرض أعمال فرع من الفروع وتحجب فرع آخر أو أن تعرض اتفاقية وتحجب اتفاقية أخرى أكثر أرجحية أو أن تعرض الحصص متناسبة عكسا مع نوعها وأرجحيتها .

٤ ــ عدم تحريك الحصة التي اكتتب بها معيد التأمين العربي هبوطا كلما وجد البديل وكلما كان سوق الاعادة يتيح للشركة المسندة فرصة تخير المعيدين .

أيها السادة ،

ليس عسيرا أن توضع القوائم بما يجب وبما لا يجب ، وأن ترسم بالكلمات اطار التعاون أو التكامل ولكن كيف السبيل إلى تحقيق خطوة متقدمة ؟؟؟ كيف نمضي قدما في ارساء أسس التعاون هذه ؟؟؟ وكيف تحول التمنيات عملا ؟؟؟ .

ــ هل يمكننا أن نضع أسس اتفاقية تنفيذية عامة لا تقف عند شرح مبررات وضرورات التعاون العربي والصيحات العاطفية حول ذلك ؟؟؟

ــ هل يمكننا ونحن نلتقي في كل مؤتمر وندوة عربية ونطالب بتحقيق التعاون والتكامل العربي أن نبدأ الآن عملية ترجمة هذه المطالبة لتكون التزاما ، ويتمخض لقاؤنا هذا عن وضع الخطوط العملية لميثاق تعاون عربي في اعادة التأمين ، بحيث نشكل عقدا ملزما لكل من يقبله ويوقع عليه ونخرق بذلك حاجز الانتظار والتمنيات الطيبة .

ــ هل يمكن أن تلتزم شركات اعادة التأمين العربية والتنسيق فيما بينها بتغطية ٥٠٪ مثلا من برنامج اعادة التأمين لأية شركة تأمين عربية تطلب إليها ذلك ؟؟؟ وهل يمكن أن تلتزم شركات التأمين العربية عدد منها على الأقل ، بأن تسند مثل هذه النسبة للمعيدين العرب ، في اطار من الموضوعية والفهم ؟؟؟ .

لا شك بأن هناك الكثير من السبل والوسائل والصيغ لتحقيق تعاون حقيقي بين شركات التأمين وشركات اعادة التأمين العربية ، وما يلزمنا أساسا هو أن نملك الإرادة الطيبة والرغبة في تجسيدها .

ثالثا ــ في اطار العمل المشترك للمعيدين العرب

ان ثلاث عشرة شركة اعادة تأمين عربية متخصصة تنتشر على مساحة الوطن العربي ، يفترض أنها قادرة على تغطية جزء كبير وهام من حاجة سوق التأمين العربية لاعادة التأمين ، خاصة وأن معظم هذه الشركات ، ان لم نقل جميعها ، تتمتع بوضعية مقبولة جدا من حيث حجم رأسمالها واحتياطياتها المختلفة أو من حيث ما تحظى به من دعم حكومي أو مالي ، وبعضها أيضاً امتيازات قانونية تجعلها في حلّ من مراقبة النقد أو من قيود الاستخدام وغيرها ، ولدى شركات الاعادة العربية خبرات مؤهلة بدرجة مقبولة ، ويبدو أنّ لديها القدرة

والصلاحية والتسهيلات لحضور الندوات والمؤتمرات على اختلاف أمكنة ومواعيد انعقادها. ولكن هل حصيلة المعيدين العرب منسجمة مع هذا الواقع؟ وهل أعطت هذه المقدمات نتائجها كما يجب أن تعطي؟؟ ومهما تكن طبيعة الجواب فان الأهم من كل المزايا والامتيازات التي ذكرت، هو القدرة على توظيفها والاستفادة منها، فلا رأس المال الضخم، ولا العناصر البشرية القادرة على فهم اعادة التأمين، ولا الدعم الحكومي أو المالي، يمكنها أن تصنع معيد تأمين ... الممارسة المسؤولة بدءا من سرعة الاجابة على استفسار صغير، ومرورا بالقدرة على تحويل الأرصدة المستحقة في الوقت المناسب، وتقديم الدعم والتغطية في زمانها ومكانها، هذه الممارسة لا بد منها مع توافر الشروط الأخرى لترسيخ وجود المعيد وتمكينه من تحقيق دوره، ليس دوره المحلي فحسب، بل ودوره العربي والدولي أيضاً.

علينا الاعتراف بأن التعاون القائم بين المعيدين العرب محدود وقاصر، ولا يتناول عمليا إلاّ بضعة اسنادات متبادلة يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها. ولا يجسد المعيدون العرب — حتى الآن — أي شكل من أشكال التضامن الفعّال، ولا يغير من طبيعة هذه الحقيقة تلك المبادرة التي ترافقت مع انعقاد المؤتمر العام الخامس عشر للاتحاد العام العربي للتأمين، حيث تنادت شركات اعادة التأمين العربية إلى اجتماع خاص لها تحت وطأة ظروف اعادة التأمين الدولية السائدة آنذاك. ومنذ اجتماعها الأول في التاسع والعشرين من شهر مارس آذار ١٩٨٤ وما أعقبه من اجتماعات دورية أو شبه دورية كان آخرها الاجتماع التاسع المنعقد في البحرين أواخر شهر مارس آذار ١٩٨٨ وطوال هذه السنوات طرحت دعوات ونوقشت أفكار عدة عكست جميعها النوايا الطيبة والرغبة الكامنة لدى هذه الشركات بانجاز تعاون مثمر يحقق الفائدة لها ولشركات التأمين، وأسواق التأمين العربية على حد سواء.... وليس سرا أن نقول أن ما تحقق لا يرقى إلى مستوى هذه الطروحات أو تلك النوايا.... طبعا نحن لا نقلل من أهمية لقاءات شركات اعادة التأمين العربية وفي اطارها الخاص، أو داخل اطارات أوسع وعلى مستوى الادارات العليا لهذه الشركات. ولكننا نواقون لأن تثمر هذه اللقاءات أكثر من مجرد تداول الأوضاع، وطرح المشاريع ثم التخلي عنها..

في الاجتماع الأخير لممثلي شركات الاعادة العربية، تمّ الاتفاق على تجسيد توصية مؤتمر الاتحاد العام المتخذة في مؤتمره الخامس عشر بتأسيس رابطة المعيدين العرب وأقر نظامها

الأساسي كما حددت أهداف الرابطة «بحث ومناقشة أوضاع اعادة التأمين العربية والدولية، وتبادل وتنسيق المعلومات والمواقف، وتهيئة فرص التدريب لكوادر شركات التأمين واعادة التأمين العربية». ونحن نتفق أن تحقيق هذه الأهداف يصب في اطار التعاون العربي ويسهم في خلق تكامل طاقات اعادة التأمين العربية... ولكن معيدي التأمين العرب مطالبون بأن يلعبوا دورا مركزيا أكبر، يتجاوز مسألة الصيغ والأشكال والحدود الدنيا، مطالبون بأن يخلقوا الفكرة، ويرسموا الكيفية، ويحددوا المراحل، وينفذوها، ويتولوا دورا قياديا في مسألة حيوية كهذه ترتبط بها أسباب نجاحهم، وتستند عليها أسس وجودهم، ولنا الحق أن ننتظر من معيدي التأمين العرب تضافرا عمليا أوسع، يتحقق من خلاله:

١ — تعاونا في مجال الاكتتاب، حيث الطاقة الاكتتابية التي يعرضها المعيدون العرب «كما يظهرها الجدول رقم ٣» إذا أمكن استعمالها مجتمعة فانه يمكنها أن تساهم بجزء هام في التغطية الاختيارية لتأمينات الحريق مثلا، التي أخذناها نموذجا لرصد هذه الطاقة في المنطقة العربية، ونقصد بالاستعمال المجتمع هو أن تفوض كل شركة اعادة تأمين عربية باستخدام هذه الطاقات جزئيا أو كليا وفق حدود يتفق عليها كل عام، وذلك في نطاق الأخطار المحلية والأخطار التي تقع في بلد أو بلدان مجاورة لا توجد فيها شركة اعادة تأمين عربية.

٢ — دراسة انشاء وتطوير مجمع اعادة تأمين نوعي للأخطار الصناعية العربية (عدا أخطار النفط) كأخطار معامل الاسمنت والسكر والنسيج واهراءات الحبوب وغيرها.

٣ — اعادة دراسة موضوع المجمع العربي للتأمينات النفطية التي سبق أن نوقش وتم ارجاؤه نظراً لضآلة الطاقة الاكتتابية التي عرضت حينها قياسا لضخامة الأخطار المغطاة، والسعي لبلورة هذه الطاقات مرة أخرى، حيث يفترض أن لا تقف عند الحدود المذكورة.

٤ — انشاء مكاتب اتصال اقليمية موحدة، باسم المعيدين العرب ولخدمتهم المشتركة وأن يتواجد فيها من يمثل هؤلاء المعيدين جميعا، وليس بالضرورة، ممثلا عن كل معيد منهم.

جـــدول رقم (٢)

الطاقة الاكتتابية (الاسمالية *

لـدى شـركات اعادة التأمين العربية

اسم الشركة	العملـــة	الطاقة الاكتتابية ـ أقساط اختبارية للخطر الواحد		الطاقة الاكتتابية ـ أقساط اختفاضية للخطر الواحد	
		بالعملة المحلية	بالدولار الامريكي	بالعملة المحلية	بالدولار الامريكي
المصرية لاعادة التأمين	جنيه مصري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨٩٢,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠
العراقية لاعادة التأمين	دينار عراقي	٢٥٠,٠٠٠	٢,٤١٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢,٤١٠,٠٠٠
المركزية المغربية	درهم مغربي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
السودانية السودانية	جنيه سوداني	٨,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
الكويتية لاعادة التأمين	دينار كويتي	٥٠٠,٠٠٠	١,٨٢٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٨٢٠,٠٠٠
اعادة التأمين العربية	جنيه استرليني	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧٠٠,٠٠٠
المركزية الجزائرية	دينار جزائري	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٢,٢٥١,٢٥٠	٦٦٥,٠٠٠
الاتحاد العربي لاعادة التأمين	ليرة سورية	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٤,٦١٨,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٦ ٠٠٠
السورية العربية	دولار أمريكي	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
التونسية لاعادة التأمين	دينار تونسي	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩,٢٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠

٥ ـــ أن يقوم المعيدون العرب ، كلٌ في اطاره الاقليمي ، وبالتعاون فيما بينهم ، بتقديم الخبرات الفنية التي تحتاجها سوق التأمين العربية ، مثل عملية مسح وتقييم الأخطار الكبيرة ، وتحديد سعر التأمين ، ودراسة تسوية الحوادث عندما يقتضي الأمر ، والمساعدة في تحضير وتهيئة البيانات الأساسية والتقارير المطلوبة لذلك .

٦ ـــ أن يعرض المعيدون العرب فعالية مشتركة على شركات التأمين العربية في اطار

* أسعار العملات المستخدمة في التحويل الى الدولار الامريكي مأخوذة من جريدة الفاينشنال تايمز بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٨ .

الاسهام المتضامن بتغطية براج اعادة التأمين لهذه الشركات ، بشكل يحقق قبولا كاملا أو جزءا هاما من هذه البراج . ولا بد من التنويه إلى أنه بقدر ما هي الحاجة للتعاون قائمة وملحة ، فإن المحافظة على الأسس والقواعد الفنية الصحيحة تبقى دائما موضع اهتمام وحرص كبيرين ويجب أن لا يتم التفريط بها في أي حال من الأحوال .... ولا نعتقد أن تحقيق الأمرين معا متناقض أبدا .

أيها السادة ،

ليس من باب التفاؤل وحده ، ولكن من باب الثقة أيضا ، نقول أن آفاق التعاون العربي في اطار صناعة التأمين واعادة التأمين واسعة جداً ، وان تكامل طاقات الاعادة الذي يبدو هدفا بعيد المنال يمكن أن يكون في متناول يد أصحاب الارادة والتصميم الصادق . ومع أننا جميعا نعرف ولا نريد أن نمحي من أذهاننا اشكالات العمل العربي المشترك في المجالات المختلفة الذي يعاني دوما من قصور الفعل وانحساره وعجزه عن اللحاق بالهدف والواجب ، وما تركته تلك الاشكالات من احباطات تعيش في عقول الكثير منّا فتفقدنا الأمل والرؤية الواضحة .

ان تحقيق تكامل في طاقات الاعادة العربية ، لا يحتم تعاونا مطلقا بين شركات التأمين وشركات اعادة التأمين العربية فحسب ، بل ثمة جهات أخرى لها دورها الفاعل والهام ، الذي لا يمكن الانتقاص منه ، فالاتحاد العام العربي للتأمين بما له من صفة جامعة ، ودور تنسيقي بناء ، وبما يمثله من تطلع مشترك للتعاون والتكامل يعتبر اطارا صالحا دائما لكل جهد مشترك ، وأجهزة الرقابة الحكومية على التأمين لها الدور الذي يدعم رغباتنا المشتركة ويحيلها صيغا ادارية صلبة تذكرنا بالتزامنا الطوعي .

وأخيرا وليس آخرا ، علينا الانفتاح على أسواق التأمين واعادة التأمين العالمية والحرص على تعاون متكافىء مبني على أساس معرفي جيد ، ونحن لا نريد أن نخلط بين حرصنا على تحقيق الاستخدام الأوسع لطاقات اعادة التأمين العربية ، وهو تطلع مشروع دائما ، وبين الابتعاد عن أسواق الاعادة العالمية ، وهو أمر سلبي . بل علينا أن نعزز احتكاكنا بهذه الأسواق ، وأن نرسم معها علاقات تعاون بناءة فنستفيد مما تتيحه هذه الأسواق من خبرات فنية ، وما توفره من طاقات اعادات تأمين تكون بحاجة حقيقية له ، في اطار من الصدق والثقة المتبادلة .

تأمينات النفط والغاز
هل آن الوقت لإيجاد مجمع عربي لها ؟

د. هشام بابان

نص المحاضرة المقدمة إلى المؤتمر العام السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين المنعقد بدمشق في الفترة من ٥/٢٩ إلى ١٩٨٨/٦/٢

١ ــ عائدات النفط والغاز في الوطن العربي

تمتد حقول النفط والغاز على مساحات كبيرة من أقطار الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه وقد حققت الأقطار العربية المنتجة للنفط و/أو الغاز (الملحق رقم ١) من صادراتها وبصورة خاصة خلال العقدين الماضيين عوائد جيدة استطاعت عن طريقها تأسيس البنى الأساسية لاقتصادياتها ومعظم صناعاتها هذا بالاضافة إلى تأسيس أو تطوير بعض المشاريع العربية المشتركة.

إلا أن ما يهمنا ذكره في هذا الصدد أن شرائح كبيرة من عائدات النفط قد استثمرت في مشاريع نفطية أو بتروكيمياوية متكاملة أو في مرحلة معينة أو صناعة تكميلية أو مصاحبة، ويبدو هذا واضحاً من الجدول المرفق طيا (الملحق رقم ٣) حيث بلغ اجمالي الأخطار المعروضة للتأمين في بداية سنة ١٩٨٨ م مبلغاً يقارب ١٠٦ بليون دولار أمريكي.

على أية حال فان التعويل كثيراً على عائدات النفط والغاز ينبغي أن يؤخذ بتحفظ نتيجة لتأثر الدول العربية المنتجة للنفط بمناخ الكساد الاقتصادي الذي يسود العالم وما تبع ذلك من بطالة وتباطؤ في الانتاج وخاصة في دول العالم الغربي التي تعتبر أهم مستوردي النفط والغاز العربي. وقد أدى ذلك إلى تراجع في معدلات الاستهلاك الأمر الذي انعكس على حجم الانتاج الكلي الوارد من الدول المنتجة للنفط والدول العربية منها وبالتالي إلى انخفاض

ايرادات تلك الدول من عائدات النفط، وبالشكل الذي أدى إلى الغاء أو تأجيل الكثير من خطط التنمية في البلدان العربية المنتجة للنفط، ولا ريب أن كثيراً من هذه الخطط كان يشمل تطويراً للمشاريع النفطية في تلك البلدان، وبصورة خاصة مشاريع حقول الغاز والبتروكيمياويات.

ومع هذا تبقى السوق النفطية العربية مصدراً جيداً لأسواق التأمين الأجنبية التي تذهب إليها معظم أقساط التأمين المستحصلة من تأمين الأخطار النفطية في الوطن العربي.

٢ ــ تأمينات النفط والغاز في الوطن العربي

في آخر المعلومات المتوفرة فان دخل اجمالي الأقساط المتأتية من تأمين المنشآت النفطية التي وردت الاشارة إليها في (الملحق رقم ٢) بلغ مايزيد على ١٢٩ مليون دولار امريكي، وإذا ماأخذنا بنظر الاعتبار أن القائمة المشار إليها ليست جامعة لكل الأخطار النفطية العربية، فان أقساط التأمين اعلاه مرشحة لأن ترتفع إلى ١٨٠ مليون دولار امريكي تدفعها المشاريع والشركات النفطية العاملة في البلدان العربية، وهو مبلغ لاتقل نسبته عن ٢٠٪ من مجموع أقساط التأمين العالمية للمنشآت النفطية البرية.

إلا أن ما تحتفظ به أسواق التأمين العربية من أقساط النفط والبتروكيمياويات يقل عن ٥٪ في حين ترتفع هذه النسبة من الاحتفاظ في الأخطار الأخرى غير النفطية لتبلغ ٣٦٪ تقريباً، الأمر الذي أدى إلى انسياب الجزء الأكبر من أقساط تأمين الأخطار النفطية إلى خارج المنطقة العربية.

وبالرغم من أن أسباب هذا الواقع قد تم تشخيصها في أكثر من مؤتمر أو ندوة، فانه لامناص من العودة إليها مرة أخرى في محاولة للاجابة على التساؤل الذي يطرحه عنوان هذا البحث:

٢ ــ ١ أن وجود هذا العدد الكبير من شركات التأمين في أسواق تأمين صغيرة نسبياً قد زاد من حدة المنافسة وأفقد عملية الاكتتاب بالخطر جوهرها الفني، وبالتالي أضحى الاكتتاب يعني الفقد بالعملية واسنادها كليا إلى معيد خارج المنطقة والاكتفاء

بعمولة الاعادة التي تدرها تلك العملية بالاضافة إلى أجور متواضعة تمنح للشركة التي تم الاكتتاب عن طريقها في حالات التأمين المشترك .

٢ ــ ٢ فيما عدا القلة فأن معظم شركات التأمين المباشر وشركات اعادة التأمين تكونت برؤوس أموال بسيطة لا تمكنها من خدمة وأدارة أخطار نفطية أو بتروكيماوية بمبالغ تأمين عالية جداً ، وبالتالي فأنها اضطرت إلى الاعتماد بشكل يكاد يكون كليا على اسناد هذه الأخطار اختياريا .

٢ ــ ٣ أن معظم الشركات اعلاه كانت قد تأسست خلال العقدين الأخيرين الأمر الذي لم تتمكن معه من بناء خبرتها الفنية بالاضافة إلى أن كلفة تكوين فريق فني متميز للاكتتاب بمثل هذه الأخطار تعتبر كلفة عالية لا تستطيع تلك الشركات مواجهتها نظرا لامكانياتها المالية البسيطة .

٢ ــ ٤ التأثير السلبي الذي يتركه الكثير من الوسطاء بسبب التنافس في السوق الدولية وانعكاس أثر ذلك على السوق المحلية .

ومما ورد اعلاه يبدو أن التوصيات التي جاء بها الاجتماع الرابع لشركات اعادة التأمين العربية الذي عقد في تونس خلال الفترة ٢٦ ــ ٢٧ ابريل ١٩٨٥ م لم تكن أكثر من تمنيات لاكثر من سبب :

أ ــ لا زالت معظم الشركات ذات رؤوس أموال قليلة واحتياطيات متواضعة فكيف يمكن لها زيادة الاحتفاظ إلى مستوى معقول يتناسب مع وضعها المالي في حين أن المطلوب منها الاكتتاب في خطر نفطي ؟

ب ــ يمكن تنشيط السوق المحلية واستخدام كامل طاقتها فقط في حالة التفاهم التام من كافة الشركات الموجودة في ذلك السوق الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في الأسواق التنافسية .

جـ ــ أن اعطاء الأولوية في الاسنادات الاختيارية إلى أسواق عربية يبدو أمراً منطقياً شريطة أن تستطيع الشركة المسندة الحصول على شروط مشابهة أو قريبة من تلك التي يعرضها معيد التأمين الاختياري في السوق الاجنبية .

ولذلك يبدو أن التوصية رقم (٨) التي أوردها المجتمعون والتي قضت « بتوسيع التعاون الأقليمي بغية التعامل مع الأخطار النفطية بشكل أكثر فعالية ، وذلك من خلال تطوير مجمع تأمين نفطي » ، هي ما ينبغي التعويل عليه بالرغم من أن المشروع الذي قدمته المجموعة العربية للتأمين لا يزال قيد الدرس .

٣ ــ مشروع مجمع تأمينات منشآت النفط العربية

طرحت فكرة تكوين مجمع لتأمينات منشآت النفط العربية عند اجتماع ممثلي شركات اعادة التأمين العربية في لندن خلال الفترة ٢٦ ــ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ م ، وذلك كوسيلة لتقليل ردود الفعل في الأسواق الدولية نظراً للظروف السيئة التي كانت تمر بها صناعة التأمين حينذاك ، وأوكل الحاضرون في ذلك الاجتماع أمر بلورة الفكرة إلى المجموعة العربية للتأمين في البحرين .

وقد قامت المجموعة العربية للتأمين في حينه بأعداد مسودة أولية توضح الملامح الرئيسية للمشروع المقترح بغية تمكين شركات التأمين واعادة التأمين العربية من تحديد امكانيات قبولها ، وأرسلت هذه المسودة إلى جميع الشركات الاعضاء في الاتحاد العام العربي للتأمين خلال شهر ديسمبر ١٩٨٤ م (الملحق رقم ٤) .

وفي اعقاب اجتماع تونس بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٨٥ م عاودت المجموعة العربية للتأمين اتصالاتها بأسواق التأمين العربية لمعرفة ردود فعل الشركات على مسودة المشروع ، وقد كانت محصلة هذا الجهد هو أن أرسلت ٣٤ شركة من أصل ١٥٠ شركة ردودها بالموافقة على الاشتراك في المجمع في حين اعتذرت ١٤ شركة أخرى عن الاشتراك ولازالت ٣ شركات تدرس المشروع ولم ترد ٩٨ شركة على المذكرة أصلا !!

وفي تقييم للمشروع تظهر المؤشرات التالية :

٣ ــ ١ لم يلق المشروع التجاوب المطلوب ، إذ بلغت الطاقة الاستيعابية الصافية للشركات التي ردت بالموافقة ما مقداره ٣٫٣٥٧٫٠٠٠ دولار امريكي على أساس مبلغ التأمين وإذا ما أضيفت إلى ذلك حصة المجموعة العربية للتأمين والتي تبلغ ٢٥٪ من مجموع الطاقة الاستيعابية لجميع الشركات العربية المشاركة فان اجمالي الطاقة الاستيعابية لم يتجاوز

٠٠٠ر٢٠٠ر٤ دولار امريكي تقريباً ، في حين أن أقل طاقة استيعابية مطلوبة هي ١٨ مليون دولار امريكي على أساس مبلغ التأمين ، وبذلك يكون الفرق بين الطاقة الاستيعابية المتوفرة والحد الأدنى الذي ينبغي توفره هو ٨ر١٣ مليون دولار امريكي .

ويبدو أن السبب في عدم الوصول بالطاقة الاستيعابية إلى هدفها المرجو هو تحديد القدرة الاستيعابية للمجمع بمجموع القدرة الاحتفاظية للشركات الأعضاء ، الأمر الذي ينبغي معه الاعتماد على اجمالي القدرة الاحتفاظية لشركات التأمين واعادة التأمين العربية الاعضاء في المجمع بوصفه أولوية لغطاء زيادة خسارة فعال تحمي بغطاء الكوارث المقترح .

٣ ــ ٢ حيث أن المشروع يتعلق بمجمع متخصص فأنه يمكن تفسير عدم اجابة الكثير من الشركات بأن الاخطار النفطية أو البتروكيمياوية مستثناة من باقة اتفاقياتها ، وبالتالي فأنه يتعذر عليها الاسناد إلى هذا المجمع ، خاصة وأن العضوية في هذا المجمع اقتصرت على « شركات تأمين عربية مختارة » ، هذا طبعاً بالاضافة إلى شركات اعادة التأمين .

٣ ــ ٣ مما لاشك فيه أن هنالك اختلافا كبيرا بين الأسواق العربية في شروط وأحكام وأسعار تأمين التغطيات النفطية في البلدان المختلفة ولذلك أحجمت بعض الأسواق التي يتم فيها الاكتتاب على أسس فنية وسليمة وبأسعار جيدة عن المشاركة إلى حين الاطلاع على مسح تأمين شامل للعمليات النفطية التي يراد شمولها بالمشروع من الناحيتين الكمية والنوعية .

٣ ــ ٤ نص مشروع المجمع المقترح على المسؤولية التضامنية للاعضاء وذلك عند عجز أي عضو أو معيد تأمين عن سداد التزاماته أو اشهار افلاسه أو يتعرض للاندماج أو لاي سبب آخر .

كان هذا النص سببا لتردد بعض الشركات أو عزوفها عن المشاركة أصلا في المجمع ، ذلك أن الصعوبات المترتبة على سداد الأرصدة المالية ليست شيئاً جديدا في المجموعات العربية أو الاقليمية أما بسبب الأوضاع المالية السائدة في البلدان التي ينتمي لها الأعضاء أو بسبب أعسار بعض الأعضاء أنفسهم وعدم تمكنهم من أداء ما استحق عليهم ، ولذلك كان لتحفظ بعض الشركات على هذا الشرط ما يبرره . إلا أنه يمكن التخفيف من هذا التحفظ

بأن تقوم ادارة المجمع بفحص طلبات الانضمام التي تقدم إليها على ضوء الأحوال المالية السائدة في البلدان التي ترد منها طلبات العضوية بغية التأكد من سواء الأرصدة المستحقة على شركات التأمين واعادة التأمين ، كما تقع على عاتق ادارة المجمع مهمة التحقق من المركز المالي للشركات الأعضاء عن طريق فحص ميزانياتها سنوياً . وقد يكون من المناسب أيضاً الحصول على خطاب ضمان معتمد من أحد المصارف بالنسبة لكل عضو ينضم إلى المجمع يتعهد بموجبه بسداد ما أستحق إذا ما فشل العضو في سداد تسديد التزاماته المترتبة عليه في المجمع .

أن اجراء مثل هذا الفحص وتوفير ضمانات بهذا الشكل من شأنه زيادة الثقة في المجمع وفي المقدرة المالية لأدارة المجمع دون الحاجة إلى الرجوع على الأعضاء متضامنين لسداد ما فشل عضو من سداده من التزاماته ، وبالتالي ستكون الشركات أكثر استعداداً للانضمام إلى المجمع بالاسناد أو القبول .

٣ ــ ٥ يلاحظ أن مشروع المجمع بشكله الحالي يستبعد اعادة التأمين الاختيارية من نطاقه مكتفيا بالحصص المتوفرة لدى الأعضاء لبناء الطاقة الاستيعابية التي رأينا أن ما توفر منها يقل كثيرا عن المطلوب .

وازاء هذا الوضع ينبغي التفكير جدياً في قبول أعمال التأمين الاختيارية مادام أحد أهداف المشروع « هو القيام بدور قيادي من ناحية التسعير والقبول بالنسبة لتغطية اخطار التأمينات البحرية والبتروكيمياويات للمنشآت النفطية .... الخ » ، الأمر الذي يعني فحص العمليات الواردة والاكتتاب بها وتسعيرها على ضوء الأسس الفنية السليمة . وبعكس ذلك فان استبعاد العمليات الاختيارية سيحرم معظم شركات التأمين المباشر التي لاتكتتب إلا بالنزر اليسير من الأخطار النفطية والبتروكيمياوية وفقاً لاتفاقياتها ، ان لم تكن مستثناة أصلا من تلك الاتفاقيات ، من فرصة استخدام مجمع في مجال تشعر فيه هذه الشركات أنها بأمس الحاجة إلى الاسناد إليه .

٤ ــ المجمع ضرورة

بعد هذا العرض الموجز للموضوع فانه من الممكن الرد على التساؤل الذي أورده العنوان الرئيسي للبحث بالايجاب لعدة أسباب :

٤ ــ ١ أن الأخطار النفطية والبتروكيمياوية هي أخطار ذات طبيعة خاصة وتتميز بأن مبالغ تأمينها كبيرة جداً، كما أن احتمالات تعرضها للأخطار مرتفعة بشكل يستدعي توفير طاقات اكتتابية وخبرة فنية لا تتوفر عادة في سوق واحدة. نعم لقد استطاعت بعض شركات التأمين المباشر وشركات اعادة التأمين في انحاء متفرقة من الوطن العربي في توفير طاقة اكتتابية تناسب وحجم ملاءتها المالية وخبرتها الفنية التي بنيت خلال العقدين الاخيرين، إلا أن هذه الطاقة أو الطاقات الاستيعابية لا تزال متواضعة قياسا بقيمة الأخطار المعروضة للتأمين.

٤ ــ ٢ أن ما يترتب على الاستجابة للفقرة أعلاه هو تقليل تسرب أقساط التأمين وذلك من خلال زيادة الاحتفاظ بالمنطقة العربية، وهو أمر حيوي لتطوير شركات التأمين واعادة التأمين العربية من الناحيتين الفنية والمالية وفي مختلف الأسواق العربية.

٤ ــ ٣ أن من شأن انشاء «المجمع العربي للتأمينات النفطية» كما اسميته شركة اعادة التأمين العربية واكتتابه بجزء كبير من هذه المحفظة المتمثلة في أخطار مختلفة سيساهم في تطوير الخبرات المحلية في الاكتتاب والتسعير وتسوية التعويضات هذا بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصاحبة لعمليات التأمين واعادة التأمين المحلية.

في الختام أيها السادة أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم هذا الموضوع اليكم آملا أن ينال اهتمامكم، معربا عن جزيل شكري إلى السادة المجموعة العربية للتأمين وذلك للمعلومات القيمة التي وفرت لي في كتابة هذا البحث.

قدم هذه المحاضرة الاستاذ جميل حجار
بالنيابة عن الدكتور
هشام بابان

الملحق رقم (١)
انتاج النفط والغاز في الوطن العربي

البلد	انتاج النفط برميل يوميا	انتاج الغاز متر مكعب	الواردات بالدولار
الجزائر	٧٠٥٫٠٠٠	٩٤ بليون	١٢ بليون
البحرين	٤١٫٩٢٩	-	٩٦٠ مليون
مصر	٨٨٥٫٠٠٠	٣٢٢٫٠٠٠ بليون	٢ بليون
العراق	١٫٣٩٦٫٠٠٠	٤ بليون	١٠ بليون (٨٤)
الكويت	٨٢٣٫٢٠٠	١٠٠ بليون قدم٣	١٠ بليون (٨٤)
ليبيا	١٫٠٤٥٫٠٠٠	٤ بليون	١٠ بليون (٨٤)
المغرب	١٦٫٥٠٠ طن	٨٣ مليون	-
عمان	٤٨٤٫٢٠٠	٣ بليون	٤ بليون
قطر	٤٩٢٫٠٠٠	١ بليون	٤ بليون
السعودية	٢ مليون	٢٩٫٠٥٠ بليون	٢٤ بليون
سورية	١٦١٫٧٠٠	٦٢٠ مليون (٨٤)	-
تونس	١٣٢٫٠٠٠	٣٩٩ مليون	-
الامارات العربية	١٫١٢٨٫٣٠٠	١٨ بليون	١١ بليون
المتحدة			

ملاحظات:
١- تعتبر سنة ١٩٨٥م سنة الاساس مالم يرد خلاف ذلك.
٢- في حالة غياب رقم الواردات للبلد المعني فأن ذلك يعني كونه بلدا مصدرا.
٣- واردات البحرين ٣٦١ مليون دينار بحريني - ٦٦ و٢ دولار لكل دينار.
٤- عدم ورود بيانات عن بلد ما يعني الافتقار الى مصدر للمعلومات.

المصدر: Arab Oil & Gas Directory- 1986

الملحق رقم (١)

المشاريع النفطية / البتروكيميائية معرفة

بقيمتها التأسيسية في بداية سنة ١٩٨٨م

البلد	الشركة / المشروع	الموقع	طبيعة المشروع	القيمة (بالدولار)
الجزائر	سوناتراك	اماكن متفرقة	مشروع نفطي متكامل	١٨و٢٩١و٩٠٠ر٠٠٠
البحرين	شركة مصفاة البحرين	دوالي	تصفية	١و١٠٠ر٠٠٠
	شركة نفط البحرين الوطنية	دوالي	انتاج	١٧٣و١٠٠ر٠٠٠
	شركة البحرين لشفار الطبيعي	دوالي	شفار البترول المصاحب	٦٢٥و٣٠٠ر٠٠٠
	شركة الخليج للصناعات البتروكيميائية	صفرا	أمونيا ، ميثانول	٣٥٢و١٠٠ر٠٠٠
مصر	شركة بترول السويس	زيت بي	انتاج	٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	أسمدة ابو قير	الاسكندرية	أسمدة	٥١و٨٠٠ر٠٠٠
	شركة بترول الاسكندرية	الاسكندرية	تصفية	١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة أسمدة النصر	طلخا	أسمدة	٣٨ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة النصر للبترول	الاسكندرية	تصفية	٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
العراق	المصفاة الشمالية	بيجي	تصفية	٢٨٦ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة صلاح الدين	بيجي	تصفية	٦٤٧ر٠٠٠ر٠٠٠
	الموصل العامة	موبة	تصفية	٤٦٢و٠٠٠ر٠٠٠
	مشروع الغاز الشمالي	عراقة	توزيع	٢١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
الاردن	مصفاة بترول الاردن	الزرقاء	تصفية	٢٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠
الكويت	شركة النفط الوطنية الكويتية	ميناء عبدالله	تصفية	٢٨٣و٢٥٠ر٠٠٠
		ميناء عبدالله	تصفية	٢و٥٤٠ر٠٠٠
		الشعيبة	تصفية	١و٢٢٨ر٠٠٠
	شركة النفط العربية	الخفجي	تصفية	٩٥ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة الصناعات البترولية	الخسمية	أسمدة	٧٥٩ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة نفط الكويت	الكويت	انتاج	٢و٢٢٨ر٠٠٠ر٠٠٠
لبنان	منشأة نفط طرابلس	طرابلس	تصفية	١٥٦ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة البحر الابيض المتوسط	عمشيت	تصفية	٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠
ليبيا	مجمع ابو كماش للإنشاءات	ابو كماش	ملاستك	٥٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة النفط الوطنية	ليبيا	مشروع متكامل	٩و١٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة البتروكيميائيات الوطنية	البريجا	ميثانول ١	١٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة البتروكيميائيات الوطنية	البريجا	ميثانول ٢	١٦٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	" " "	البريجا	امونيا ١	٢٩١ر٠٠٠ر٠٠٠
	" " "	البريجا	امونيا ٢	١٩٩ر٠٠٠ر٠٠٠

يتبع

البلد	الشركة / المشروع	الموقع	طبيعة المشروع	القيمة (بالدولار)
ليبيا	شركة البتروكيميائيات الوطنية	البريجا	بوريا ١ و ٢	٣٩١ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة رأس التوف	رأس التوف	تصفية	٢١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
	ايثلين رأس التوف	رأس التوف	ايثلين	٢٩٩ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة نفط رأس التوف	رأس التوف	مشارق	١و٦٢ر٠٠٠ر٠٠٠
المغرب	سوأ ام آن آر	محمدية	تصفية	٢٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	اس سي بي	سيدي قاسم	تصفية	٢٤٨ر٠٠٠ر٠٠٠
	اس آن اي بي	محمدية	بتروكيميائيات	١٢١ر٠٠٠ر٠٠٠
عمان	شركة مصافي عمان	ميناء الفحل	تصفية	٢٢٨ر٠٠٠ر٠٠٠
قطر	شركة توزيع البترول الوطنية	الدوحة	تصفية	٩٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة قطر للبتروكيميائيات	ام سعيد	بتروكيميائيات	٩٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة قطر للأسمدة	ام سعيد	أسمدة	٧٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة قطر الدامة للبتروكيميائيات	اماكن مختلفة	مشروع متكامل	١و٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠
السعودية	ارامكو	الدمام	مشروع متكامل	٩٨و٩٩١ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة بترومين	الرياض	تصفية	١ر٢٨٨ر٨٥٥ر٠٠٠
	الشركة السعودية للبتروكيميائيات	جبيل	بتروكيميائيات	٦٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	الشركة العربية للبتروكيميائيات	جبيل	ايثلين	٢٩٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة ينبع بترومين	جبيل	تصفية	١و٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة ينبع الأهلية	ينبع	تصفية	٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة أسمدة جبيل	جبيل	أسمدة	٢٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة الميثانول السعودية	جبيل	ميثانول	١٣٣ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصفاة بترومين للزيوت	جدة	مصفاة زيوت	٢٠٠ر٠٠٠
	شركة ينبع للبتروكيميائيات	ينبع	بتروكيميائيات	١و١٠٧ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة الأسمدة السعودية	دمام	أسمدة	٢٧٩ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة الميثانول الوطنية	جبيل	ميثانول	٢٠٥ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة مصفاة الزيت في جدة	جدة	تصفية	٨٩٦ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة جبيل للبتروكيميائيات	جبيل	بتروكيميائيات	٤٦٤ر٠٠٠ر٠٠٠
السودان	مصفاة بورت سودان	بورت سودان	أسمدة	٦٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	بورت سودان/ الخرطوم للبتروكيميائيات	سودان	بتروكيميائيات ، وزيوت	١٥٢ر٠٠٠ر٠٠٠
سوريا	شركة الأسمدة العمومية	حمص	أسمدة	٢٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	شركة مصفاة بانياس	بانياس	تصفية	٢٨٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	الشركة السورية لنقل النفط	بانياس	محطة ينبع	٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠

البلد	الشركة / المشروع	الموقع	طبيعة المشروع	القيمة (بالدولار)
تونس	الشركة التونسية للكهلفة	بنزرت	تعطية	٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	شركة ابوظبي الوطنية للبترول	ابوظبي	مشروع متكامل	٢٦٦٫٠٠٠٫٠٠٠
	شركة دبي للغاز الطبيعي	دبي	غاز مسال	٧٩٦٫٠٠٠٫٠٠٠
	شركة ابوظبي للبترول	مبارك	انتاج	٢٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠
اليمن	شركة البترول الكويتية	عدن	كاوين	١٠٫٠٠٠٫٠٠٠
		المجموع		١٫٥٩٢٫٩٢٥٫٠٠٠

ملاحظات

١- لاتشمل هذه القائمة كل الاخطار النفطية في البلدان العربية.
٢- المعلومات المذكورة كما هي ولا اطار مادرة بشأنها.

المصدر: المجموعة العربية للتأمين (ضمرف)

تقرير الأمانة العامة

السيد الرئيس المحترم
السادة المندوبون الاكارم

ودارت عجلة الزمن عامين آخرين ليعود فيلتم شملنا فوق أرض دمشق الحبيبة، دمشق مجد التاريخ وزهو الحاضر. عامان من عمر اتحادنا العتيد لم يقف فيهما الاتحاد ساكناً بل تحرك وتطور. ولكن كيف تطور؟ وإلى أين؟

ان العوامل التي أثرت في تطوره واتجاه هذا التطور كانت متعددة وكل منها أثّر بمقدار. منها الذاتية ومنها الخارجية. فالذاتية صدرت عن تصرفات أجهزته: المؤتمر العام ومجلس الاتحاد واللجان الفنية والأمانة العامة. وهذه العوامل كان باستطاعتنا التحكم فيها، وبالتالي فان مسؤوليتنا عن النتائج التي صدرت عنها سلباً أم إيجاباً كبيرة ومباشرة. الانجازات يعود رصيدها إلى هذه الأجهزة وكذلك الاخفاقات. ولكن علينا ألا نقف عند الانجازات راضين قانعين بل أن نبحث عن أسباب الاخفاق ونحللها ونتغلب عليها ثم نرسم الخطط لمزيد من التطوير في المستقبل. أما العوامل الخارجية، فقد تأثرت بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ــ التقنية المحيطة بنا وبشركاتنا عربياً ودولياً. وهي عوامل مسؤوليتنا عما لحقت بصناعة التأمين العربية من تقدم أو ركود أو تقهقر هي أقل من سابقتها، ولكن تبقى هناك مسؤولية لأننا لم نجيد التبصر ونحكم التصرف من خلال هذه البيئة ونتحكم بالعناصر الفاعلة فيها.

ونحن لا نستطيع أن نقيم مسيرة الاتحاد ونحكم على حاضره ونتلمس خط سيره المستقبلي وتتحكم فيه ما لم ندرس ونثمن كافة العوامل الذاتية والخارجية ونحكم على آثارها، تلك التي وقعت وتلك التي في طور النشوء والصيرورة. هذه خطة التزمنا بها فيما مضى وتصميم نتعهد به للمستقبل. وسنكون صريحين وواقعيين في التحليل والتقييم وامناء مع أنفسنا ومعكم.

أولاً : في العوامل الذاتية الاتحادية

في بدء الاتحاد كان المؤتمر. وفي بدء كل دورة من عامين هناك المؤتمر. والمؤتمر العام ليس هو الجهاز الأول والأعلى في الاتحاد إلا لأنه يؤسس ويرسم السياسات لمسيرة الاتحاد ويوجه خطط التنفيذ ثم تأتي أجهزة الاتحاد الأخرى لتضع خطط التنفيذ وتطبقها تحت اشراف مجلس الاتحاد. فما الذي رسمه المؤتمر العام السادس عشر من سياسات؟ وما هي التوجيهات التي أتى بها؟.

نحن نرى بأن الروح التي سادت المؤتمر العام السادس عشر كانت أميل إلى المحافظة منها إلى الطموح والتوسع، فأتت توجيهاته مقلة وفي مواضيع تفصيلية أكثر من أن تكون عامة وشاملة وواضعة لأسس التطوير والتكامل وتوثيق عرى التعاون التأميني بنفس اتحادي. فهو قد صرف النظر عن المحاولة التي كانت تقوم بها اللجنة القانونية لاقتراح مشروع أو هيكل لقانون عربي موحد لعقد التأمين، مخالفاً في ذلك كافة توجيهات المؤتمرات السابقة وخصوصاً المؤتمر العام الخامس عشر. كما ألغى اللجنة القانونية، مع أن مهمة هذه اللجنة لم تكن في التقدم بالمشروع المذكور فقط بل وكان أيضاً في اجراء الدراسات القانونية المقارنة بين القوانين العربية ذات الصلة والأثر على صناعة التأمين، وفي الوساطة والتحكيم بين شركات التأمين العربية. كما أنه قلص عدد اللجان الفنية الاتحادية الاحدى عشر إلى أربع لجان فحسب هي لجنة البحري والطيران ولجنة غير البحري ولجنة الحياة ولجنة السيارات ملغياً بذلك لجاناً مثل لجنة التدريب ولجنة اعادة التأمين ولجنة الدراسات والأبحاث، إضافة إلى اللجنة القانونية، ومدمجاً لجاناً أخرى مثل البحري والطيران في لجنة واحدة والحريق والهندسي والتأمينات الزراعية في لجنة أخرى. فهل يعني ذلك عدم الاعتقاد بأهمية مواضيع اهتمام

اللجان الملغاة مثلاً؟ أو الثقة بامكانية أن تقوم لجنة واحدة بكل مهام التطوير المتعلقة بالتأمينات غير البحرية، على تفرع وتشعب هذه التأمينات؟.

في الواقع أن المؤتمر السابق تأثر بتوصيات وردت في تقرير لجنة خاصة بتطوير العمل الاتحادي كان قد شكلها المؤتمر العام الخامس عشر وكان من جملة توصيات تلك اللجنة تقليص اللجان بالشكل الذي عرضناه وكذلك اقتراح بتشكيل اللجان الباقية على أسس جديدة تعتمد على ادخال خبراء في التأمين من خارج شركات التأمين في عضويتها إضافة إلى الأعضاء المسمين من قبل الأسواق، وكذلك دفع التعويضات المناسبة إلى هؤلاء الخبراء. وقد بقينا لأكثر من عام نبحث عن الخبراء مستعينين بشركات التأمين والمسؤولين فيها فلم نعثر عليهم. ثم كم سيكلفنا من مال تعويضهم عن الخبرة التي سيمنحونها وعن انتقالهم وسفرهم لحضور الاجتماعات؟ وهل يوجد حقاً من الخبراء العدد الكبير خارج نطاق شركات التأمين العربية؟.

كان من نتيجة الغاء اللجان وتقليص عددها ان المنابر التي كان يجتمع فيها رجال التأمين واعادة التأمين العرب قد قلت وان المظال الاتحادية التي تظلل تعاونهم قد انكمشت. فهل بات عليهم أن يبحثوا عن مظال أخرى؟ هل أصبح من الضرورة بمكان مثلاً أن تؤسس شركات اعادة التأمين العربية رابطة خاصة بها لانه لا توجد لجنة اتحادية تجمعهم وتضم شملهم كما حدث فعلاً في الاجتماع الذي عقده ممثلو هذه الشركات في المنامة يومي ٢٠ ــ ١٩٨٨/٣/٢١؟.

ولكن بالمقابل، نبحث عن المقررات الايجابية للمؤتمر العام السادس عشر فنجدها في :

١ ــ احداث بند مالي في موازنة الامانة العامة خاص بمركز المعلومات والأبحاث الذي تقرر انشاؤه والحاقه بالامانة العامة. وقد باشرنا فعلاً باحداث هذا المركز وقمنا بدراسة وافية حول نوع وسعة جهاز الكومبيوتر الذي يحتاجه والموظفين الذين يستخدمونه. وقد وصل الجهاز الذي استوردناه مؤخراً ومنقوم بتركيبه واستخدام موظف لتشغيله قريبا. وسيكون لهذا الجهاز أثره الفعال في تخزين المعلومات ونشرها وفي تجميع الاحصائيات وتوزيعها وفي اصدار

مجلة الاتحاد والكتب ومجموعات القوانين والأدلة بسرعة معقولة . وفي تطوير الدراسات والأبحاث التأمينية ودراسة جدوى مشاريع التأمين العربية المشتركة في المستقبل .

٢ ــ تبني وادخال تعديلات مناسبة على النظام الأساسي في الاتحاد . ولكن يبقى النظام هيكلاً جامداً ان لم نبث الروح فيه .

٣ ــ توصية كافة الشركات الأعضاء في زيادة التعاون المباشر فيما بينها في مجال التأمين واعادة التأمين وتبادل الأعمال والمعلومات بما يعود بالنفع على السوق العربية عامة ويقوي من مركزها العالمي . ولكن الواقع الملاحظ لا يشير إلى حدوث ارتفاع في سوية التعاون المباشر المرغوب فيه ، بل أن الكل يشكو من غيابه ونحن نرى أنه ان لم يبن هذا التعاون على أساس مؤسساتي ، بمعنى الالمام تحدث الأجهزة الاتحادية المناسبة التي يجري من خلالها التعاون ويتم في قنواتها تبادل الأعمال والمعلومات فان الحديث عن التعاون وتبادل الأعمال سيبقى يدور في الهواء .

٤ ــ تشجيع الشركات الأعضاء على المحافظة على عقد اللقاءات الثنائية والعامة فيما بينها تدعيماً للعلاقات . ولعله من هذا المنظار جاءت موافقة المؤتمر السابق على اقتراح بتنظيم لقاء سنوي للأعضاء في تونس يدعى لقاء قرطاج . ولقد انعقد لقاء قرطاج فعلاً مرة واحدة وحضره عشرة أشخاص فقط من خارج تونس وضعف هذا العدد من داخلها . أي أن عدد المشاركين كان متواضعاً والتوصيات التي صدرت عنهم كان يمكن أن تكون أكثر فاعلية فيما لو كانت المشاركة العربية جادة وواسعة .

أما باقي مقررات المؤتمر السادس عشر فجاءت إما معبرة عن ارتياح من وضع معين (مثل الملاحظة بارتياح نمو عمل أسواق التأمين العربية ، والارتياح للخطوات الجادة التي اتخذتها شركة اعادة التأمين العربية حول المجمع العربي لاعادة التأمين والترحيب بانضمام سوق التأمين البحرينية إلى نظام البطاقة البرتقالية) أو عن تمني المؤتمر لوضع مستقبلي (مثل تقديم الأسواق لتقاريرها إلى المؤتمر وفقاً لنموذج موحد تضعه الأمانة العامة ، والتمني على الأقطار العربية التي لم تنضم بعد إلى نظام البطاقة البرتقالية بالنظر في الانضمام) .

ونحن في الأمانة العامة ركزنا جهودنا على الندوات التأمينية وخاصة في الفروع التي لم

تحظ باهتمام كاف في السابق والفروع المتوجبة التطوير نظراً لأثرها الايجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد عقدنا الندوات في تأمينات الممتلكات وفي الوقاية من الخسائر البحرية وفي التأمينات الزراعية . وقد صدرت عن هذه الندوات التوصيات المناسبة وحظيت بتغطية اعلامية واسعة وباهتمام من المسؤولين في الحكومات العربية ، وخاصة هذه الأخيرة منها التي حظيت باهتمام المسؤولين في كل من سورية والأردن وبالنظر الجدي في ادخال التأمينات الزراعية ووضعها موضع التطبيق في هذين القطرين . ونحن نخطط لعقد المزيد من الندوات في تأمينات الطيران والنقل الداخلي وخسائر الأرباح في وقت قريب في كل من مصر والبحرين وقطر .

ولأهمية التدريب الكبيرة في رفع كفاءة العاملين في قطاعي التأمين واعادة التأمين وبالتالي في تطوير صناعة التأمين العربية ككل ، فاننا في الأمانة العامة لم نكتف بعقد الندوات ، رغم أهميتها التدريبية ، بل قمنا لأول مرة بتنظيم دورة تدريبية مدتها أسبوعين لمستوى الادارة الوسطى في تأمينات البحري والممتلكات ، وذلك في عمان خلال شهر أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٨٧ . وقد أمدتنا السوق العراقية بالمحاضرين في المواضيع المقررة للبرنامج المنظم من قبلنا . وقد كانت الدورة ناجحة جداً تنظيماً ومستوى بفضل التعاون الفعال لكل من السوقين الأردنية والعراقية معاً . وهذا ما يشجعنا على النظر في تنظيم المزيد من هذه الدورات . وقد اتفقنا منذ فترة على إقامة دورة في التأمينات الهندسية في تونس وأخرى في اعادة التأمين في مصر . ومن المتوقع ان تعقد هاتان الدورتان خلال الربع الرابع من العام الحالي .

وقد دعيت كل من لجان البحري والحياة والسيارات والمكاتب الموحدة إلى الانعقاد خلال الدورة الماضية . وأنجزت هذه اللجان أعمال لابأس بها وخاصة فيما يتعلق بترجمة وثائق التأمين ، واقتراح تطوير وثائق تأمين عربية موحدة ، وتوحيد مصطلحات التأمين العربية ، وتطوير نظام البطاقة البرتقالية باضافة ملحق على الاتفاق فيما بين المكاتب الموحدة العربية .

وأصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية مرسوماً تشريعياً يقضي بقبول مقر الاتحاد في دمشق ومنحه وموظفيه ذات المزايا والحصانات الممنوحة لمقر وموظفي جامعة الدول

العربية . وهذا بحد ذاته انجاز كبير للاتحاد ويحقق مطالباً طال أمدها جاء على ذكرها النظام الأساسي للاتحاد .

لم تتطور عضوية الشركات في الاتحاد خلال الدورة الماضية . فباستثناء قبول شركة واحدة هي الشركة الاطلسية للتأمين واعادة التأمين (مغربية) ، فان عدد الشركات الأعضاء قد تقلص بسبب انسحاب بعض الشركات من الأسواق وخاصة من سوق السعودية ، وبسبب تجميد عضوية البعض الآخر من الشركات لعدم تسديدها التزاماتها المالية تجاه الاتحاد ، ولعدم اقدام شركة أو أكثر كانت قد قبلت شرطياً على تقديم الأوراق الثبوتية المشروطة للعضوية .

ومما يؤسف له أيضاً ان علاقات الاتحاد الخارجية مع الاتحادات والمنظمات الدولية التأمينية أو ذات العلاقة بالتأمين لم تتطور بل سارت في دروب ضيقة ومحدودة . ويعود الأمر إلى سياسة اتبعها مجلس الاتحاد بتجميد مثل هذه العلاقات بسبب عدم توقع الفائدة الكبيرة منها استناداً إلى خبرة الماضي ، وللرغبة في الاقتصاد في الانفاق . ولعله من المجدي أن ينظر في أمر توجيه وتنمية هذه العلاقات ضمن قنوات جديدة .

ثانياً : في العوامل الموضوعية العربية والدولية المؤثرة على صناعة التأمين

انه لأمر واضح للعيان ان صناعة التأمين العربية هي في ركود الآن ، وهذا لأن الاقتصاديات العربية تشهد ركوداً أيضاً . فمما لا مجال لانكاره ان الهبوط في أسعار البترول العالمية ، والانفاق الكبير على التسلح والأعمال الحربية في المنطقة وجمود علاقات التبادل الاقتصادي العربية وتوقفها عن السير في طريق التكامل ، قد أدت كلها مجتمعة إلى ركود اقتصادي كبير تشهده كافة الدول العربية تقريباً . ففي الموازنات الحكومية تقليص في الاعتمادات المخصصة للانفاق على التنمية والصناعات الانتاجية متوقفة عن النمو ، ولكن عدد السكان في ارتفاع مستمر ، والحاجة إلى الاستهلاك في نمو لا يشبع ، والاستيرادات العربية في نمو ، وعجوز موازين المدفوعات تكبر وتتسع ، والدين العام الداخلي والخارجي في تضخم لا يكل . وهذا أدى ويؤدي إلى توقف نمو الانتاج السلعي وتضخم في الأسعار ، مثل هذا

الوضع انعكس على صناعة التأمين العربية . فتوقف المشاريع الانمائية وازدياد الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الأموال المتبقية للادخار قد أدى إلى ركود واستقرار ، وأحياناً انخفاض ، الميل إلى التأمين مما سبب انخفاض حقيقي ، وليس إسمي ، في حجم أقساط التأمين في معظم الفروع وخاصة الادخارية والشخصية منها . يقابل هذا الانفاق ثبات لا بل نمو ، في الطاقة الاكتتابية . فهل تسبب هذا في ازدياد حدة التنافس وتجلى في تكسير الأسعار ؟ لا نعتقد ذلك إذ أن الهدف من التنافس هو في تجميع الأقساط لاستثمارها مع توقع أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من الخسائر الفنية التي قد تنشأ عن التنافس . ولكن العائد الاستثماري المتوقع قد انخفض كثيراً بسبب الهبوط في أسعار الفائدة العالمية أولا وللهبوط الحاد في أسعار الأسهم والسندات في الخارج ولتذبذب أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية وعلى رأسها الدولار الامريكي . فالاستثمارات الخارجية غير مشجعة إذن . ولكن الاستثمارات الداخلية والعربية تبدو غير مشجعة أيضاً بسبب الركود الاقتصادي الداخلي الذي تحدثنا عنه ، والاضطراب في الثقة المتبادلة فيما بين المستثمرين وسياسات وتشريعات تشجيع الاستثمار التي تتبناها الحكومات العربية .

في مقابل هذا الوضع الاقتصادي المؤسف لصناعة التأمين العربية اليوم وبسببه ، هناك تطور إيجابي في الوضع التنظيمي للأسواق . فتناقص حجم الكعكة التي يقتات منها المؤمنون أدت إلى نتيجتين تنظيميتين هامتين :

١ ــ ازدياد تدخل الحكومات في الأسواق التأمينية تشريعاً ورقابة بهدف كسر حدة التنافس وتثبيت الأسعار وتقليل عدد الشركات المتواجدة وتنظيمها في جمعيات واتحادات تأمينية ورفع سوية خدماتها ، هذا من جانب .

٢ ــ من جانب آخر ، ازدياد وعي المؤمنين على ضرورة البقاء وخطورة الاقدام على أعمال تهدد وجودهم بذاته . ومن هنا بداية اعترافهم بحقوق الآخرين وبأهمية التعاون معهم ليس على اقتسام المنافع وتبادلها فحسب وعلى الارتقاء بصناعة التأمين ككل ومواجهة التحديات والصعوبات الخارجية بموقف واحد يضمن التغلب عليها . ولهذا تجدهم بدأوا يرضون بالتنسيق والتنظيم بل ويقبلون عليه .

فهناك إذن عودة إلى التعقل والانضباط داخل الأسواق العربية . وهذا مما يساعد كثيراً

على توقع الانفراج، خصوصاً مع وجود بوادر على انفراج اقتصادي أيضاً، الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل بعودة الأسواق إلى الازدهار. ولكن هل ستبقى الأسواق منضبطة ويبقى التعقل سائداً في حال الانفراج فعلاً أم سيعود الجميع إلى الحالة العشوائية السابقة؟ ان المتبصر لا يترك مجالاً لان يلدغ مرتين، وهذا ما نأمله.

ومما يدعو إلى ضرورة الاستمرار في التنسيق والانضباط، ان المعيدين في خارج المنطقة العربية كثيراً ماينسقون فيما بينهم مهما اختلفت مصالحهم ويواجهوننا متحدين. ومعروفة المواقف المتشددة التي اتخذوها تجاه الشركات العربية في السنين الأخيرة. فهل تتعظ ونفكر سوية في كيفية توسيع وتكامل طاقة الاعادة العربية وفي كيفية التأمين المشترك على أساطيل الطيران العربية، وفي كيفية خلق تجمع عربي لتأمين صناعة النفط والغاز العربية؟ وهذه مجرد ثلاثة أمثلة دعتنا لأن ندرجها كمواضيع للمناقشة على جدول أعمال مؤتمرنا هذا وقد طلبنا من ثلاث شخصيات تأمينية عربية أن تحضر أوراق فيها تكون نواة لمناقشة مستفيضة وللنظر المتأني في الخطوات العملية المشتركة لمواجهة واقع غير مريح. ولقد أثبت المؤمنون العرب في الماضي قبولهم لتحديات من هذا القبيل فأوجدوا التجمعات المختلفة (الكونسورتيومات والصناديق) لمواجهتها، مثل كونسورتيومات تأمين الأساطيل البحرية والناقلات النفطية والأقمار الصناعية وصندوق تأمين أخطار الحرب وغيرها. فالسوابق موجودة وما علينا إلا الحذو حذوها، لا بل السير نحو مزيد من التنسيق ومزيد من التعاون والتضامن. ان تحديات المستقبل تختلف في النوع والحجم والشدة عن تحديات الماضي وعلينا أن نرتفع إلى مستواها.

أما في أسواق التأمين العالمية، فقد سادت خلال السنتين الماضيتين أوضاع يجدر بنا أن نجملها لنتعرف على تأثيرها على صناعتنا في الحاضر والمستقبل.

فالأوضاع الاقتصادية العالمية انعكست على صناعة التأمين، فقد شهدت أسواق التأمين العالمية ركوداً في الأعمال بسبب تدني القيم التأمينية وهبوط سعر صرف الدولار، وقابل ذلك توسع في الطاقة الاكتتابية ناشىء أساساً عن تحسن طفيف في نتائج بعض الفروع وخاصة البحري والطيران.

ففي التأمين على السفن، طرأ تحسن في الخسائر المسجلة في عام ١٩٨٧. ولكن هناك ظاهرة بدأت بالانتشار هي ظاهرة تسجيل السفن في دول تتساهل في شروط التسجيل

والرقابة على ادارتها مما يؤثر على مستوى الادارة وكفاءة الربابنة والملاحين وعلى الأخص على درجة تصنيف السفن.

ولكن الأقساط الواردة من تأمين منصات الحفر البحرية في الجرف القاري قد تدنت كثيراً. فان حوالي ٥٠٪ من هذه المنصات متوقف على التشغيل حالياً بسبب فيض الأسواق بالبترول وتدني أسعاره مما يؤثر على درجة ونوع التأمين عليها. وهذا ما تسبب في تدني أسعار هذا التأمين رغم أن خسائر الحفارات كبيرة وتستنزف الأقساط كلها عادة.

وتُظهر خسائر التأمين البحري على البضائع عدم كفاية الأسعار المطبقة مما يؤكد ضرورة تعديلها.

وقد حدث تراجع في حوادث الغش البحري المادية، كالثقب والاغراق العمدي، ولكن ظهر بالمقابل ازدهار في عمليات الغش المستندي. فما أن تجري مكافحة نوع من أنواع الغش البحري حتى تظهر أنواع مبتكرة منه. ومن هنا فقد تعاظمت ضرورة التعاون الدولي في مكافحته.

أما في تأمين الطيران، فقد كانت سنة ١٩٨٧ هي ثاني أسوأ سنة من حيث الخسائر بعد عام ١٩٨٥. ومع ذلك، فقد كانت الأسعار في هذه السنة متدنية إلى حد ما كما وجدت طاقة اكتتابية فائضة. ولكن هذا يجب ألا يدعونا إلى الاطمئنان لأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار ضيق نطاق توزيع أعمال الطيران واحتمالات الخسائر الكوارثية فيه، فاننا ندرك بأن استمرار تدني الأسعار إنما هو أمر مؤقت لا غير.

ونلاحظ في حقل اعادة التأمين ان دور اتفاقيات فائض الخسارة قد تضخم إلى حد كبير. كما أنه بسبب تدني القيم التأمينية وعودة فيض الطاقة الاكتتابية إلى الظهور، فقد بدأ معيدو التأمين مؤخراً يخففون من تشددهم الذي لاحظناه في السنين الأخيرة تجاه أسواقنا، والذي كان له رغم مظهره القاسي والسلبي آثاراً إيجابية تجلت في مزيد من الاحتفاظات لدى الشركات وفي المنطقة ككل، مما ساهم في تقوية المركز المالي للشركات، وفي دفع المعيدين العرب إلى مزيد من التنسيق فيما بينهم. ولكن يجب الا يريحنا هذا التخفيف ويدعونا إلى

التراخي ، بل العكس يجب أن نستخلص العبر من أن مواقفهم إنما تمليها عليهم مصالحهم المتغيرة واننا نحن أيضاً يجب أن تملي علينا مصالحنا البعيدة المدى في التعاون والتكامل مواقفنا .

أما وسطاء التأمين والاعادة العالميين ، فانهم يجدون أنفسهم حالياً أمام وضع يتلخص بتدني القيم التأمينية وانخفاض في الأسعار مما يعني عمولات أقل فأقل لهم مقابل زيادة تكاليفهم في توزيع الأعمال على اعداد متزايدة باستمرار من المعيدين في العالم ، وهذا ما قد يؤدي في النتيجة إلى زيادة حدة تنافسهم وإلى تخليهم عن المعايير الصحيحة في التوزيع . وهذا ما يجب الاحتراز منه .

ثالثاً : في رسم المستقبل

السؤال المهم الذي يجب طرحه الآن بعد كل ما عرضناه عن الوضع الحالي لصناعة التأمين العربية هو : ما العمل؟ هل ستبقى مواقفنا تتجلى فيها الحيرة والترقب والانتظار ، والأمل ، أم ستظهر كدليل على تصميمنا على العمل لتجاوز وضع قليلون بيننا هم القانعون به؟ هل فقدنا الحماس والروح وفقدنا الأمل بتحقيق المبادىء التأمينية السليمة التي نشأنا عليها والتي لا تقوم صناعة التأمين صحيحة بدونها؟ أم اننا بدأنا وبمواقفنا المستقيمة وحدها قادرون على تحقيقها؟ ثم كيف سترفع صناعتنا من درجة كفاءتها ومن مساهمتها في تلبية احتياجات المواطنين؟ يتلخص الجواب برأينا في زيادة الثقة بأنفسنا وبعضنا البعض وفي تضامننا واعتمادنا على الذات . وفي هذا الصدد نود أن نقترح ما يلي :

١ ــ تكثيف جهودنا في التأهيل والتدريب وتحفيز المؤهلين والفنيين بكافة الوسائل . ان جميع مستويات الادارة في صناعتنا بحاجة إلى مزيد من التأهيل رغم أن نوع وهدف وتوجه التأهيل يختلف من مستوى إلى آخر . ففي مستويي الادارة الوسطى والعليا تخف درجة الحاجة إلى التأهيل الفني وتبرز ضرورة التأهيل الاداري والحقوقي والاقتصادي وكذلك التركيز على أهمية التمسك بأخلاق المهنة وعدم الحيدة عن السير وفق الأسس الفنية السليمة .

٢ ــ رفع درجة التعاون مع ادارات الرقابة التأمينية الحكومية . ان في ذلك مصلحة للطرفين وللمستهلك التأميني . وفي الدول التي خفت فيها درجة الرقابة التأمينية لسبب أو آخر ، فاننا نتمنى ضرورة احيائها وتقويتها . ونوصي بأن يتبنى مؤتمركم الدعوة إلى عقد مؤتمر أو

لقاء أو ندوة تجمع بين المؤمنين ومراقبي التأمين يهدف إلى توضيح مطالب كل طرف من الآخر وكيفية تقوية الروابط والثقة والتعاون .

٣ ــ تقوية مستوى العلاقات مع جمهور المؤمن لهم :

ــ برفع مستوى الوعي التأميني لديهم . وهنا تبرز ضرورة تكثيف الجهود في اللجوء إلى وسائل الاعلام والنشر الحديثة :

ــ بابتكار وتطبيق التغطيات الجديدة التي تلبي حاجاتهم المتطورة وتستجر السيولة المالية . فهل نفكر مثلاً في نشر وثائق تأمين خسائر الأرباح والتأمين العشري وتأمين المسؤولية المهنية وأنواع جديدة من التأمينات الادخارية ، وخاصة تأمينات الحياة ، التي بوساطتها يمكن مواجهة التضخم؟

ــ بتدعيم أجهزة التسويق في شركاتنا باستخدام وتدريب المزيد من المنتجين والوكلاء والوسطاء الواعين على نوع السلعة التي يسوقونها والحاجات الحقيقية للمستهلك التأميني وكيفية التوفيق السليم بين الاثنين .

ــ بتوضيح العلاقة المستقيمة والثابتة مع المستهلك ابتداء من استمارة طلب التأمين وحتى دفع التعويض . وهنا يجدر التفكير بوضع وإضافة لائحة منافع لكل وثيقة تأمين تصدرها وتوزع مع الوثيقة .

ــ بالسعي لدى الحكومات لإصدار التشريعات الخاصة بالاعفاءات الضريبية لحملة بعض وثائق التأمين ، وخاصة تأمينات الحياة ، تشجيعاً لهم على الاقبال على التأمين والادخار بوساطته .

ــ بايجاد مكتب حيادي للنظر في النزاعات التي تنشأ بين المؤمن والمؤمن له ولاقتراح تسوية ودية غير ملزمة ، أو حتى للتحكيم وذلك قبل لجوء المؤمن له إلى المحاكم .

ــ بالتمييز في المعاملة بين المؤمن له الواعي والمستقيم والذي يبذل جهده في العناية بالأشياء المؤمن عليها وبين المؤمن له اللامبالي أو المتهور ، وذلك بمكافأة الأول بمنحه الخصومات والاعفاءات المناسبة .

٤ ــ إنشاء مكاتب محلية أو إقليمية لادارة الخطر وللوقاية من الخسائر سواء الخسائر البحرية أو خسائر الممتلكات .

٥ ــ إنشاء مكتب عربي موحد، أو هيئة عربية منبثقة عن الاتحاد، لتسوية الخسائر (البحرية وغيرها).

٦ ــ إنشاء جمعية عربية لتصنيف السفن، وذلك بعد أن لاحظنا ازدياد عدد جمعيات التصنيف المتساهلة في درجة وشروط التصنيف.

٧ ــ توجيه الاستثمارات التأمينية العربية نحو داخل البلاد العربية والامتناع عن الاستثمار في الخارج، وخاصة بعد أن تبين مؤخراً خطورة الاستثمارات الأجنبية لا تقل عن مثيلاتها العربية بل تزيد عليها. إضافة إلى أن كافة الحكومات العربية قد أصدر العدد الكافي من التشريعات التي تضمن هذه الاستثمارات، ناهيك عن وجود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والتي هي عضو فعال في الاتحاد ويمكن اللجوء إليها دائماً وبسهولة سواء للمشورة أو طلباً للتغطية.

٨ ــ تقوية التزام جميع الشركات الأعضاء بالعمل الاتحادي ومن خلال أجهزة الاتحاد. ان شعورنا بان هذا الالتزام يقوى على مر الزمن لا ريب فيه ولكننا نطالب بالمزيد. وإذا ما تبينت الحاجة إلى ايجاد جهاز اتحادي فرعي (تجمع كونسورتيوم، صندوق، جمعية، لجنة، مجلس... الخ)، فليكن ذلك تحت مظلة الاتحاد ومن خلاله.

وأخيراً، فنحن في الأمانة العامة متفائلون بالمستقبل. مستقبل الاتحاد ومستقبل صناعة التأمين ومستقبل الاقتصاد والمجتمع الذي نحيا فيه وتفاؤلنا الخاص بجهاز الأمانة العامة مبني على تخطيطنا لأن تكثف جهودنا:

١ ــ لجمع المعلومات التأمينية ومركزتها وتوزيعها ونشرها.

٢ ــ لاقامة المزيد من الدورات التدريبية ولعقد المزيد من الندوات.

٣ ــ لدعوة اللجان الفنية الاتحادية للاجتماع ولمواصلة الجهود الخيرة والمثمرة التي بدأت فيها.

٤ ــ للارتقاء بمجلة الاتحاد موضوعاً واخراجاً وكذلك بزيادة المنشورات والمطبوعات التي تصدر عنا.

وفقكم الله لما فيه خير الإتحاد والأوطان والسلام عليكم

قرارات وتوصيات المؤتمر العام السابع عشر

دمشق ١٩٨٨/٥/٣١
١٤٠٨/١٠/١٦

تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية الاستاذ المهندس محمود الزعبي وبدعوة من السوق السورية للتأمين ممثلة بالمؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين انعقد في مدينة دمشق المؤتمر العام السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين في الفترة مابين ١٤٠٨/١٠/١٤ حتى ١٤٠٨/١٠/١٦، ١٩٨٨/٥/٢٩ حتى ١٩٨٨/٥/٣١ تحت شعار «مزيداً من التعاون والتضامن العربي في مجال التأمين وإعادة التأمين».

افتتح المؤتمر السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد العمادي نيابة عن السيد رئيس مجلس الوزراء وبحضور عدد من المسؤولين في الجمهورية العربية السورية وأعضاء من البعثات الدبلوماسية العربية ورجال الصحافة والاعلام وبمشاركة كبيرة من أعضاء الاتحاد وجمع من المراقبين العرب والأجانب.

رحب رئيس الاتحاد الاستاذ توفيق أدريس بالحضور في كلمته الافتتاحية ثم استعرض أهم انجازات الاتحاد خلال فترة رئاسته موضحا أهم تطورات الاحداث المحلية والعالمية والتي أثرت على صناعة التأمين عامة وعلى نشاط الاتحاد خاصة واختتم كلمته متمنيا للاتحاد مزيدا من التقدم وللرئيس الجديد التوفيق والنجاح.

عقب ذلك ألقى ممثل السوق المضيف رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين ومديرها العام الأستاذ سالم حداد كلمة ترحيبية تعهد فيها بدعم الاتحاد بكافة

امكانيات السوق السوري وامكاناته الشخصية وذلك على طريق تحقيق الأهداف التي قام من أجلها واستكمالا لمسيرته الناجحة في الماضي .

ثم ألقى الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كلمة حيا فيها الحاضرين مشيداً بالرواد الأوائل في هذا الحقل مؤكداً لهم أن الحكومة في القطر السوري تدعم كافة وسائل العمل العربي المشترك ومنها الاتحاد العام العربي للتأمين خدمة للاقتصاد القومي العربي في سبيل نموه ورفع شأنه وقد أوضح سيادته أهمية دور شركات التأمين في حماية مكاسب العرب الاقتصادية في حال تعرضها للخطر ودورها في توجيه استثماراتها في المجالات والمشاريع العربية المشتركة وفق الأنظمة والتشريعات المشجعة لذلك في كافة الأقطار العربية واختتم كلمته بثقته على قدرة الاتحاد بالتوصل لأفضل الطرق في تحقيق أهدافه وبنجاح هذا المؤتمر .

باشر المؤتمر أعماله فور الانتهاء من جلسة الافتتاح العلنية . ووفق أحكام نظامه الأساسي اتخذ القرارات والتوصيات التالية :

أولا : جدول الأعمال

أقر المؤتمر مشروع جدول الأعمال الذي اقترحه مجلس الاتحاد .

ثانيا : رئاسة الاتحاد

تولى السيد سالم حداد ممثل السوق السوري رئاسة المؤتمر وبذلك يكون رئيساً للاتحاد العام العربي للتأمين حتى انعقاد المؤتمر في جلسته العادية القادمة عملا باحكام الفقرة /ز/ من المادة الثامنة من النظام الأساسي .

ثالثا : اللجنة الادارية

تشكلت اللجنة الادارية للمؤتمر من السادة .

سالم حداد	رئيس الاتحاد	رئيسا
توفيق ادريس	نائب رئيس الاتحاد	نائبا
الدكتور سعيد النابلسي	الأمين العام للاتحاد	عضوا

رابعاً : محضر اجتماع المؤتمر السابق

اعتمد المؤتمر محضر اجتماع المؤتمر السادس عشر المنعقد في تونس عام ١٩٨٦ .

خامساً : الأعضاء الجدد

استناداً إلى قرارات مجلس الاتحاد في اجتماعاته الدورية المنعقدة في تونس ومقديشو ودمشق في الفترة مابين ١٩٨٦/٤/٣٠ وحتى ١٩٨٨/٥/٢٨ يرحب المؤتمر بالأعضاء الجدد المنضمين للاتحاد .

سادساً : مجلس الاتحاد

تطبيقاً لاحكام الفقرة آ من المادة العاشرة من النظام الأساسي يتألف مجلس الاتحاد حتى المؤتمر القادم على النحو الاتي :

ممثل السوق السوري	رئيسا
ممثل السوق التونسي	نائبا للرئيس
ممثلو الأسواق العربية	أعضاء

سابعاً : لجان المؤتمر

شكل المؤتمر اللجان الاتية :

١ ـــ لجنة مناقشة تقرير السيد الأمين العام .

٢ ـــ اللجنة المالية .

٣ ـــ اللجنة الثقافية .

٤ ـــ لجنة صياغة مشروع قرارات وتوصيات المؤتمر .

ثامناً : تقارير الأسواق العربية

استمع المؤتمر إلى كلمات ممثلي الأسواق العربية والتي أوجزت أهم تطورات أعمال صناعة التأمين والمتغيرات في أسواقهم ويؤكد المؤتمر توصيته بأن توافى الامانة العامة بالتقارير التفصيلية السنوية وفق النماذج التي يقرها مجلس الاتحاد حتى تتمكن الامانة من تجميعها واعداد تقرير شامل سنوي عن سوق التأمين العربي .

تاسعاً : المجمعات العربية

استمع المؤتمر إلى تقرير عن أهم نتائج أعمال المجمع العربي والذي تديره شركة إعادة التأمين العربية حيث لاحظ بارتياح تحسن نتائج أعماله ولقد وافق المؤتمر في هذا المجال على ما يلي :

آ — يوصي الشركات الأعضاء بمزيد من الدعم في التعامل مع المجمع العربي اسناداً وقبولا ومرعة الوفاء بالالتزامات المترتبة على ذلك .

ب — تشكيل لجنة من رئيس الاتحاد ومدير اعادة التأمين العربية والمدراء العامين للمجمعات العربية السابقة لتسوية الأرصدة القائمة عن عمليات مجمعات التأمين العربية القديمة .

عاشراً : الشؤون المالية

اطلع المؤتمر على توصيات اللجنة المالية وبهذا المجال يعزز دعوته السابقة للشركات المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها بأن تسوي تلك الأرصدة حرصاً على سير عمل الاتحاد وعضويتها كما يطلب من الامانة افادة الأعضاء بأسماء مراسليها المصرفيين لضمان سرعة التحويلات المالية إليها .

حادي عشر : الشؤون الفنية

١ — قرر المؤتمر تشكيل لجنة تضم الشركات الأعضاء في الاتحاد والتي تؤمن الأساطيل الجوية العربية والمقتنعة بفكرة التغطية المشتركة لهذه الأساطيل . لتبادل المعلومات اللازمة لوضع هذه الفكرة موضع التطبيق وتكلف الامانة العامة باجراء الاتصالات اللازمة لعقد اجتماع اللجنة بأقرب وقت ممكن تحقيقا لهذا الهدف .

٢ — يؤكد المؤتمر على المجموعة العربية للتأمين (ارج) والمجمع العربي باشراف الاتحاد ضرورة استمرار السعي لدعوة الشركات العربية الأعضاء في الاتحاد والتي تمارس التأمين على النفط والبتروكيماويات للاجتماع بأقرب فرصة للنظر في تأسيس مجمع تأمين معين في اطار الاتحاد للتأمين المشترك على هذه الاخطار .

٣ — يدعو المؤتمر جميع شركات اعادة التأمين العربية إلى تكثيف اتصالاتها مع شركات التأمين المباشرة كما يدعو شركات التأمين لزيادة اسناداتها المباشرة الاتفاقية والاختيارية استخداما للطاقات المتوفرة في الأسواق العربية .

٤ — كما يؤكد المؤتمر على أهمية التعاون والتبادل بين الشركات في الأسواق المحلية .

٥ — يبارك المؤتمر قيام رابطة شركات الاعادة العربية المنسجمة مع أهداف الاتحاد وكرافد هام من روافده .

٦ — يكلف المؤتمر مجلس الاتحاد بمتابعة المواضيع الاتية :

آ — انشاء مكتب عربي لتسوية الخسائر .

ب — دراسة امكانية انشاء هيئة عربية لتصنيف السفن .

جـ — توجية الاستثمارات التأمينية للعمل داخل الوطن العربي في اطار القواعد الكمية والكيفية لاستثمار أموال شركات التأمين .

د — دراسة جدوى اقامة شركة وساطة اعادة تأمين عربية .

وتقوم اللجان الفنية للاتحاد باعداد الدراسات والتوصيات لعرضها على المجلس .

٧ — اطلع المؤتمر على الخطوات التي تم انجازها لانشاء مركز المعلومات في الامانة العامة وأكد على دعم هذا المركز وامداده بالمعلومات والاحصائيات اللازمة تحقيقا للأغراض المتوخاة منه .

٨ — يترك المؤتمر لمجلس الاتحاد حق تشكيل اللجان الفنية اللازمة وفق مهامها وطبيعتها وفقاً لاحتياجات الاتحاد وزيادة فعاليته .

٩ — يدعو المؤتمر إلى زيادة التنسيق وتبادل الخبرة بين هيئات الرقابة على التأمين والتعاون بينها وبين شركات التأمين وإعادة التأمين وترتيب اللقاءات في إطار الاتحاد العربي للتأمين والتعرف على متطلبات دعم الأسواق العربية .

ثاني عشر : الشؤون الثقافية

١ — تابع المؤتمر النشاط الثقافي والمواضيع التي طرحت فيه ويقدر جهود السادة الدكتور فتحي ابراهيم والسيد عبد اللطيف عبود والدكتور هشام بابان على بحوثهم التي أغنت مناقشات وتوصيات المؤتمر .

٢ — اطلع المؤتمر على نشاط الاتحاد في مجال التدريب وأكد ضرورة تكثيف جهود أجهزة الاتحاد في عقد الندوات والدورات التدريبية المناسبة . وبحث الأعضاء على المشاركة فيها . وعلى البحث في مدى امكانية اقامة مركز عربي للتدريب في الخرطوم تنفيذاً لقرار مجلس الوحدة الاقتصادي العربي .

٣ — يؤكد المؤتمر على أهمية قراره السابق في عقد لقاء فرطاج السنوي لشركات التأمين واعادة التأمين العربية وحثهم على المشاركة فيه .

ثالث عشر : مكان وزمان انعقاد المؤتمر الثامن عشر

وافق المؤتمر بالاجماع على قبول الدعوة الموجهة من السوق المصرية للتأمين لاحتضان المؤتمر العام الثامن عشر للاتحاد العام العربي للتأمين في مدينة القاهرة على أن يتم التنسيق بين مجلس الاتحاد والسوق المصرية حول زمان انعقاده .

رابع عشر :

يعبر المؤتمر عن تلاحمه مع انتفاضة شعبنا العربي في الأرض المحتلة ويحيي صموده المستمر أمام القوى الغاشمة وأدوات القمع الصهيونية التي تمارسها ضده .

وفي الختام عبر كافة المشاركين في المؤتمر عن خالص شكرهم وعميق امتنانهم لسيادة الرئيس القائد المناضل حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على اصداره المرسوم القاضي بمنح الاتحاد المزايا والحصانات المقررة للجامعة العربية وعلى استضافة القطر العربي السوري لهذا المؤتمر .

كما يوجه الشكر للسيد رئيس مجلس الوزراء لرعايته المؤتمر وللسيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لافتتاحه المؤتمر بكلمته المهمة والشاملة التي خص بها المؤتمر .

ويقدر المشاركون الدعم والاهتمام المتواصل والملموس من شعب سورية العربي .

كما يتوجه المؤتمر بعميق شكره وامتنانه إلى سوق التأمين السورية ممثلة بالمؤسسة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين للحفاوة البالغة والرعاية الشاملة والتنظيم الجيد والاهتمام المتواصل من كافة من شارك في السهر على راحة المشاركين وعملهم معا مكّن المؤتمر من تحقيق نجاح كبير في جو من التفاهم والود . كما يخص بالشكر الأمين العام وموظفي الامانة على جهدهم في تنظيم هذا المؤتمر .

قرر المؤتمر تكليف رئيس الاتحاد بارسال برقية شكر وتحية واجلال وتقدير إلى الرئيس القائد المناضل حافظ الأسد .

النظام الأساسي لرابطة شركات إعادة التأمين العربية

ARAB REINSURERS ASSOCIATION

(A.R.A.)

تردد اسم «رابطة المعيدين العرب» خلال المؤتمر العام السابع عشر للاتحاد العام العربي سواء في الأوراق أو المناقشات التي شهدتها أيام المؤتمر المذكور ، وقد رأينا في «الرائد العربي» ان نشر مشروع النظام الأساسي للرابطة المذكورة قد يكون خير ايضاح أو تعريف لهذه الرابطة .

استجابة لرغبة شركات اعادة التأمين العربية في اجتماعها التاسع المنعقد بالمنامة ، البحرين يومي ٢٠ — ٢١ آذار مارس ١٩٨٨ وتحقيقا للتوصية المتخذة في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد ببغداد عام ١٩٨٤ م ، فقد اتفقت شركات اعادة التأمين العربية ، ممثلة برؤساء مجالس ادارتها و/أو مديرائها العامين على مشروع النظام الأساسي لرابطة شركات اعادة التأمين العربية المرفق طيا وقد وافق الحاضرون على المسودة واعتبروا من المؤسسين لهذه الرابطة .

المادة الأولى

الاسم

رابطة شركات اعادة التأمين العربية ويشار إليها فيما بعد بالرابطة (ARAB REINSURERS ASSOCIATION) .

المادة الثانية

سكرتارية الرابطة

للرابطة سكرتارية دائمة تتولى تنظيم الاجتماعات وحفظ المحاضر وبقية الأمور التي لها

علاقة بنشاط الرابطة ويكون مقرها الدائم في شركة اعادة التأمين العراقية — بغداد — الجمهورية العراقية .

المادة الثالثة

اهداف الرابطة

تهدف الرابطة إلى توثيق وتدعيم أواصر التعاون فيما بين شركات اعادة التأمين العربية كما تسعى إلى تطوير سوق التأمين واعادة التأمين في العالم العربي ، والاستفادة من الطاقات الاستيعابية ومحاولة تنسيقها والاستفادة من قدراتها ، واعداد وتطوير الكوادر الفنية وتدعيم وتأكيد مصالح شركات اعادة التأمين العربية في الأسواق العربية والاقليمية والدولية ، وتمثيل مصالحها المشتركة أمام الغير ، ودعم كل تحرك تأميني عربي فيه نفع لسوق اعادة التأمين العربي وتحقيق ذلك كله بالوسائل التالية :

١ — بحث أوضاع اعادة التأمين على المستوى الدولي والاجراءات المتخذة من قبل مراكز اعادة التأمين .

٢ — مناقشة أوضاع اعادة التأمين العربية وانعكاس اجراءات مراكز اعادة التأمين الدولية على المنطقة العربية .

٣ — تبادل وتنسيق المعلومات التأمينية المتوفرة في البلدان العربية .

٤ — تبادل المعلومات حول الأسواق التأمينية الأجنبية .

٥ — توفير فرص التدريب لكوادر شركات التأمين واعادة التأمين العربية والصديقة .

٦ — تنسيق المواقف في الاجتماعات المهنية والاقليمية والدولية .

٧ — أية وسائل أخرى تعمل على تحقيق أهداف الرابطة .

المادة الرابعة

عضوية الرابطة

عضوية الرابطة مفتوحة لجميع شركات اعادة التأمين العربية المتخصصة في الاتحاد العام العربي للتأمين والتي تمارس هذا العمل حصرا ، أما الشركات العربية التي تمارس أعمال

التأمين المباشر بصورة عرضية واعادة التأمين بصورة أساسية ، فلها أن تطلب الانضمام إلى الرابطة حيث يعرض الأمر على أول اجتماع للرابطة لاتخاذ القرار المناسب .

المادة الخامسة

١ — يكون للرابطة رئيساً ونائباً للرئيس .

٢ — يقوم الرئيس برئاسة الجلسات وينوب عنه نائب الرئيس في حالة غيابه .

٣ — يتم انتخاب الرئيس على أساس الشخص المشارك في الاجتماعات وكممثل للشركة ، ولا يحق له الترشيح مرتين متتاليتين .

٤ — تحتفظ شركة اعادة التأمين العراقية باعتبارها الشركة المضيفة للسكرتارية الدائمة للرابطة بمنصب نائب الرئيس ما لم ينتخب ممثلها رئيساً للرابطة ، وفي هذه الحالة يتم انتخاب نائب الرئيس من الأعضاء الاخرين .

٥ — تكون مدة الرئاسة ونيابة الرئاسة سنتين .

٦ — في حالة تنحي الرئيس عن الرئاسة لأي سبب من الأسباب تسند مهامه إلى نائب الرئيس إلى حين انتخاب رئيس جديد .

المادة السادسة

١ — تعقد الرابطة اجتماعا سنويا واحدا على الأقل وعلى مستوى القيادات الادارية ، ويحدد في نهاية كل اجتماع زمان ومكان الاجتماع التالي .

٢ — يحق للرئيس الدعوة لعقد اجتماع أو أكثر خلال السنة إذا ظهر في السوق العربي أو العالمي ما يستدعي ذلك ، أو إذا تقدم ثلث الأعضاء بطلب مكتوب لعقد مثل هذا الاجتماع ، ويكون الاجتماع صحيحا إذا حضره أغلبية الأعضاء .

٣ — يكون الاجتماع مكتمل النصاب إذا حضره أغلبية الأعضاء المسجلين في سجل الرابطة يوم انعقاد الاجتماع .

الاجتماع التاسع لشركات اعادة التأمين العربية

البحرين ٢٠ ــ ٢١ مارس ١٩٨٨م

الشركات

الشركة المصرية لاعادة التأمين	مصر
الشركة العربية الدولية للتأمين	البحرين
شركة اعادة التأمين العربية	لبنان
شركة اعادة التأمين التونسية	تونس
بيت الضمان السعودي التونسي	تونس
شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين	سورية
الشركة الاسلامية للتأمين واعادة التأمين	البحرين
شركة اعادة التأمين العراقية	العراق
المجموعة العربية للتأمين	البحرين
شركة إعادة التأمين الكويتية	الكويت

«مزيداً من التعاون والتضامن العربي في مجال التأمين وإعادة التأمين»

كان هذا شعار المؤتمر السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في دمشق تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء الذي أناب عنه السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لافتتاح المؤتمر، وقد جاء انعقاد المؤتمر المذكور تلبية للدعوة الموجهة من السوق السورية خلال المؤتمر العام «السادس عشر» واحتضنت دمشق خلال الفترة من ٥/٢٩ ولغاية ١٩٨٨/٦/٢ نشاطات المؤتمر المختلفة الثقافية والإدارية والتنظيمية، في إطار من الحرص على استمرارية وتقوية التعاون العربي في مجال التأمين والسعي إلى تكامل نشاطات شركات التأمين وإعادة التأمين العربية.

وقد شارك في حضور المؤتمر ممثلون عن شركات التأمين وإعادة التأمين العربية بصفتهم أعضاء في المؤتمر، وعدد كبير من ممثلي شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية كمراقبين حيث بلغ عدد المشتركين مايزيد على /٢٥٠/ عضواً.

وفي حفل الافتتاح ألقى السيد الدكتور محمد العمادي كلمة

شاملة رحب في مستهلها بالوفود المشاركة، كما ألمح إلى نشاط شركات التأمين الاستثماري الذي يرافق ممارسة العملية التأمينية، كما أشاد بالدور الهام الذي قام به الاتحاد خلال مسيرته في تنظيم التعاون العربي المشترك في مجال التأمين.

بعد ذلك ألقى السيد سالم حداد ممثل السوق السورية للتأمين كلمة بدأها بالترحيب الحار بالمشاركين مركزاً على دور هذا المؤتمر «الذي يضيف جهداً مهما إلى جميع الجهود العربية المبذولة لتوحيد الصفوف في مواجهة الأعداء....

كما ألمح ان المؤتمر السابع عشر الذي ينعقد تحت شعار «مزيداً من التضامن والتعاون في التأمين وإعادة التأمين» وما يتخللهُ من بحوث وما يرافقه من اجتماعات للمجمع العربي لاعادة التأمين وشركات الاعادة العربية وما سينتج عن هذا اللقاء من تبادل في الآراء والخبرات والمعلومات بين ٢٥٠ مشاركاً يمثلون ما يزيد عن ١٥٠ شركة يعني أننا نسير في الطريق الصحيح والمستقيم سيما وأننا نجتمع تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين الذي أسسه الرواد الأوائل من صانعي التأمين كبناء تركن إليه في تطوير وتكامل صناعة التأمين العربية ...

وعما قدم رجال التأمين في الأقطار العربية قال السيد حداد: «لقد حقق رجال التأمين في الأقطار العربية تطويراً واسعاً وعميقاً لصناعة التأمين وأغراضها، واستطاعوا بالرغم من حداثتها أن ينشروا الوعي التأميني على مساحة واسعة... وحققوا التغطيات والحمايات التأمينية لنسبة مرموقة من القوة البشرية والممتلكات الذاتية والمتداولة على امتداد الوطن العربي..

وفي ختام كلمته أكد استعداد القطر على دعم أي قرار أو مشروع يتخذه المؤتمر يستهدف تعميق دور الاتحاد ويوطد التعاون بين الشركات الأعضاء فيه.

وعلى مدى خمسة أيام استمرت أعمال المؤتمر بجو تسوده روح التعاون الجاد والمثمر التي تجلت في جميع الجلسات التي انعقدت، وخلال المناقشات التي دارت حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال المؤتمر التي بدأت بمناقشة الشؤون التنظيمية والإدارية للاتحاد في اليوم الأول، كما قُدم تقرير الأمانة العامة حول الشؤون المختلفة للاتحاد خلال العامين المنصرمين.

وفي اليوم التالي قُدمت المحاضرات الثلاث المقررة التي تعالج القضايا المحورية وطرحت أشكالاً وآفاقاً جديدة للتأمين.

وهي:

تكامل طاقات إعادة التأمين العربية — السيد عبد اللطيف عيود
التغطية المشتركة للإساطيل الجوية العربية — السيد فتحي ابراهيم
تأمينات النفط والغاز — السيد هشام بابات

وفي جلسات لاحقة تليت تقارير الأسواق التأمينية العربية ونوقشت مع كثير من القضايا التأمينية المستجدة بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، وسبل تطوير هذه العلاقات بما يضمن زيادة في الأعمال المتبادلة، وإنشاء مجمعات مشتركة سواء في مجال تأمينات الحرب أو الطيران أو الغاز، وكذلك التعاون في تأمين القمر الصناعي العربي — عرب سات.

وقد كان مؤتمر دمشق فرصة طيبة أتيح خلالها بحث الأمور العامة، والمصالح المشتركة والعلاقات المتبادلة، وضرورة تقوية هذه الروابط التي تخدم العمل الوحدوي ليس في مجال التأمين فحسب بل على شتى الصعد.

* * *
* *

دعوة إلى السادة الباحثين

يسر هيئة تحرير مجلة «الرائد العربي» أن توجه دعوتها إلى جميع العاملين في مجالات التأمين وإعادة التأمين والاقتصاد، وللباحثين، ولأصحاب الفكر والقلم لتزويد المجلة بنسخ عن البحوث والدراسات والمقالات التي يودون نشرها، والمتعلقة بالمجالات المذكورة سابقا. وإنها إذ ترحب بذلك كل الترحيب تذكر السادة الكتاب بمايلي:

١ — يجب أن تكون المواد المقدمة إلى المجلة ذات صيغة علمية أكاديمية، وأن يقوم الكاتب بذكر جميع المصادر والمراجع التي استقى منها البحث.

٢ — يجب ألاّ تكون المواد المقدمة إلى المجلة قد سبق له نشرها في أي مكان آخر من قبل.

٣ — تصبح الأوراق المرسلة إلى المجلة ملكاً لها. وهي غير ملزمة بإعادتها إلى الجهة المُرسِلة.

٤ — لا يحق للكاتب الذي تنشر له المجلة بحثاً ما أن يقوم بإعادة نشره في مجلة أخرى دون أخذ موافقة مسبقة من مجلة «الرائد العربي».

٥ — يتقاضى كاتب كل مقال تنشره المجلة مكافأة مالية مناسبة تحددها هيئة التحرير.